

مجلة مركز التخطيط الفلسطيني



تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

يناير - أبريل 2014

السنة الحادية عشر - العدد 41

رئيس التحرير

أ.مجد الوجيه/مهنا

مدير التحرير

د. خالد شعبان

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي
إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد حمودة

طباعة

سائدة أبو شقفة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة
د. عبد الحكيم حلاسه
أ. جمال البابا
أ. معين الطناني أ.
غادة حجازي
أ. مطيع بسيسو
أ. سمية السوسي

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1967 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1967، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى أرض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنها في أي نظام معلومات أو استعماله بأيّة وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

5	د. إبراهيم المصري	المستقلون الجدد هل من فرص للنجاح؟
32	أ. سعيد تمراز	جذور فكرة طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم (1-3)
73	أ. سامي ابو جلهوم	حركات الشبيبة الصهيونية بيتار نموذجاً
116	أ. حكمت عاشور	الخصخصة في إسرائيل النتائج و الإشكاليات و الآفاق المستقبلية

تقارير

155	د. خالد شعبان	حركة جباية الثمن
162	أ. جمال البابا	غور الأردن- بين الاطماع الإسرائيلية والحق الفلسطيني
176	د. عبد الحكيم حلاسه	العلاقات العربية الايرانية بعد اتفاق جنيف النووي المؤقت
186	أ. ناهض زقوت	الاونروا .. بين واقع قطاع غزة وتقليص الخدمات
198	أ. وائل فديح	مقاطعة بضائع المستوطنات الاسرائيلية

ترجمات

- 208 غور الاردن - الحزام الأمني الإسرائيلي..... أ.زهير عكاشة
- 212 خطة السلام الأكثر سوءا وفسادا حتى الان أ.فهمال ثابت
- 214 وثائق فلسطينية.....

ببليوغرافيا

- 225 ببليوغرافيا فلسطينية..... أ.كفى الوحيدى

المستقلون الجدد

هل من فرص للنجاح ؟

د. إبراهيم محمد المصري

مقدمة:

لم تعد ساحة العمل الفلسطيني قاصرة فقط على فصائل المقاومة أو على الأحزاب المنضوية في إطارى المنظمة والسلطة، بل امتدت لتشمل قطاعاً واسعاً من المستقلين تجاوزت ما كان تقليدياً مقتصرأ على المستوى الفردي للمستقلين إلى المستوى الجماعى بإنشاء تجمعات مستقلة تمثل أطرافاً من هؤلاء المستقلين الذين يرغبون فى تشكيل اطر تنظيمية تمثلهم وتعبّر عنهم.

برؤية سريعة نجد أن نشأة هذه التجمعات التى توصف بالمستقلة ارتبطت بأزمة النظام السياسى الفلسطينى بعد انتخابات عام 2006، والشلل الذى أصاب الحياة السياسية الفلسطينية وانقسام حاد بين فصائل وقوى العمل الوطنى، مما سبب إحباطاً لدى قطاعات واسعة من المهتمين بالعمل العام، فاتجه بعضها خارج إطار الفصائل والقوى التقليدية التى تراجعت شعبيتها ونفوذها الجماهيرى إلى حد كبير⁽¹⁾، وفى ظل هذا التراجع وعدم قدرة النظام السياسى تلبية تطلعات قطاعات واسعة من المواطنين، بدأت تتبلور وتتشكل فى طور جنينى تجمعات عديدة تعبّر عن شريحة من المستقلين عن الفصائل ما لبث أن نشط بعضها فى الشأن العام، أما الآخر فإنه تعرّش لفشل فانقضى.

تجمعات المستقلين بين التأييد والرفض:

وفي خضم تفاعلات النظام السياسي الفلسطيني وما نجم عنها من خلاف و انقسام دأبت قوى داخلية وإقليمية عربية على إنهائه، أثمر عدة اتفاقيات بين الخصوم "فتح و حماس" تجلّى آخرها في توقيع اتفاق القاهرة، هذا الاتفاق الذي منح المستقلين فرصة كبيرة في تشكيل حكومة فلسطينية بعيداً عن الفصائل والأحزاب كمرحلة انتقالية يتم خلالها إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية للسلطة وكذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية للخروج من الأزمة الحادة، مما أظهر الحاجة للمستقلين الذين سارعوا في إنشاء تجمعات خاصة بهم تمثلهم وتعبّر عنهم تدعي بأن هدفها اجتماعي وسياسي، تسعى للمساهمة في حل مشكلات المجتمع، ولا تمنع من أن تتمتع بدور سياسي في المرحلة اللاحقة، وقد تسعى إلى السلطة و الحكم كما جاء واضحاً في بياناتهم وأهدافهم المعلنة.

وبما أن الحياة السياسية الفلسطينية بكل سلبياتها وإيجابياتها لا يمكن أن تستغني عن النقد، وفي إطار تقييم الأفكار والأفعال والممارسات في محاولة جادة وموضوعية لتغيير السائد تقليدياً تجاه الآخر في المفاهيم والأفكار نحو قبوله رغم اختلافه إيديولوجياً وسلوكياً، وبناء معايير جديدة صالحة للحركة السياسية والاجتماعية تتقبل النقد وتستوعب التوجهات الأخرى، تؤمن بالتغيير وتداول السلطة، انطلاقاً من هذه المعايير تنطق هذه الورقة بآراء وحجج فريقين: فريق معارض وفريق مؤيد لتجمعات فلسطينية سياسية مستقلة ظهرت على الساحة امتداداً لحالة سابقة، في أجواء مشحونة بالتجاذب السياسي كما يلي:-

فريق فكري رافض ألقى بظلال الشك حول جدوى هذه التجمعات وارتاب من نشأتها، مدعياً بأنها ستساهم في مزيد من النشئت، كما أن الساحة الفلسطينية ليست بحاجة إلى تيار أو تنظيم جديد.

فريق فكري آخر مؤيد ومناصر لوجود هذه التجمعات، مؤكداً ضرورتها باعتبارها رمانة الميزان في النظام السياسي الفلسطيني لكي تحقق "اللممة" والتوافق بين الفصائل والقوى المتصارعة نحو التصالح الشامل بين جميع أطراف الصراع.

في إطار هذا التأييد والرفض تلتزم الورقة الإجابة على بعض التساؤلات حول ماهية هؤلاء المستقلين كشخصيات فاعلة في العمل العام السياسي والاجتماعي، وأيضا المستقلين في إطار التجمعات كوافد جديد، تساؤلات مشروعة حول أفكارهم وبرامجهم، وهل يشكلون حالة سياسية جديدة قد تمثل طوق نجاة للحالة الفلسطينية المتأزمة ؟ وهل يملكون الإمكانيات التي تؤهلهم قيادة المرحلة الانتقالية، ومن ثم المشاركة في المراحل اللاحقة ؟

أولاً: من هم "المستقلون" ؟

لعله يكون مفيداً لنا أن نتعرف على ماهية هؤلاء المستقلين في الماضي والحاضر ودورهم في الحياة السياسية الفلسطينية بحديث أحد أهم رموزهم المرحوم الدكتور أحمد صدقي الدجاني " بأنهم شخصيات وطنية عامة، ذات وزن سياسي أو فكري أو اجتماعي غير منتمين لحزب سياسي أو تنظيم فدائي، انشغلوا بالعمل العام فأعطوه الكثير من اهتمامهم ووقتهم لكنهم قد يحملون أفكاراً سياسية أو أطروحات قد تتفق أو تختلف مع هذا التيار أو ذاك، لكنها جزء غير أصيل فيه".

ويضيف الدجاني بقوله " بأنهم يمثلون تجمعا بشرياً في مكان معين داخل فلسطين أو خارجها تعبر عنهم، وتقوم على حاجاتهم، أو كفاءة فنية اختصت في حقل أو مجال معين برزت فيه،

وخدمت مجتمعها من خلاله، فانخرطت في العمل رغبة منها، أو تجنيداً لها، وقد تمثل قيادة سياسية أو فكرية كانت لها تجربتها التنظيمية ثم تجاوزت انتماءها التنظيمي لأسباب مختلفة فأصبحت من أصحاب الرأي والمشورة (2).

أما ماجد الكيالي فيرى " أن مصطلح المستقلين يشمل الأفراد الناشطين في العمل السياسي بشتى الوسائل من دون ارتباط مباشر بفصيل معين، ينشطون بشكل طوعي وبناء على وعيهم لدورهم في العملية الوطنية متوخين المصلحة العامة، بعيداً عن المصالح والعقليات الفصائلية التنافسية الضيقة، ولا شك أن بروزهم في العمل الوطني هو تعبير عن حيوية المجتمع، ودليل على تبلور

المجتمع المدني بالتوازي مع القوى السياسية المسيطرة وليس بالضرورة ضدها" (3).

ثانياً: المستقلون مفهوم قديم

يعتقد قليل من الكتاب والمحللين بأن نشأة المستقلين هي نشأة حديثة، بدأت مع بداية الانقسام الفلسطيني بعد انتخابات 2006 م، غير أن المستقلين يؤكدون، ومعهم كثير من السياسيين والباحثين الذين يردون بأن هذا الاعتقاد غير دقيق على الإطلاق، وأن هناك خلطاً بين وجود المستقلين كشخصيات مستقلة، والمستقلين كتجمعات في إطار تنظيمي خاص بهم، فهم في الأصل نشأوا كشخصيات مستقلة قبل نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 م في إطار فردي وشخصي، وقد تولوا دوراً هاماً وجوهرياً حينها (4)، ولكن التطورات السلبية للانقسام القائم في السنوات الأخيرة الماضية أجبرتهم على تشكيل تجمعات وتكتلات واتحادات وأشكال أخرى تمثلهم بغرض تجميع جهودهم في إطار جمعي يستطيع أن يحقق المصالحة بين الفصائل المتصارعة (5).

إذن مفهوم المستقلين مفهوم قديم أول من استخدمه كمصطلح المرحوم أحمد الشقيري مؤسس ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية عندما ثارت الخلافات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية المنتمين لحركات وطنية وقومية، حيث أثر الاستعانة بالمستقلين غير المنتمين لأي تنظيم فدائي أو سياسي، ثم قام بالمعنى السابق عند تولي الفصائل قيادة المنظمة بوضع نظام للمجلس الوطني الفلسطيني يتم بموجبه اختيار الشخصيات والرموز المستقلة المراد ضمها للمجلس الوطني ولا يوجد حولها اختلاف، أي يتوافر لها إجماع وطني (6).

ثالثاً: المستقلون من التهميش إلى الفعل:

بعد سيطرة الفصائل الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية، كان واضحاً الدور الهامشي للمستقلين، مما كشف قصوراً في تركيبة المجلس الوطني وعمله، فضغطت الشخصيات المستقلة البارزة آنذاك من مختلف التجمعات الفلسطينية على قيادة المنظمة لمعالجة هذا القصور، وأوصت بإضافة عدد من المستقلين في مؤتمر لها انعقد في القاهرة عام 1972 م، أجبرت فيه قيادة المنظمة على

الاستجابة لمطالبها (7). خاصة أن هناك تجمعات فلسطينية لم تكن المنظمات الفدائية تمثلها تمثيلاً مباشراً مثل تجمعات البدو والمخيمات، كما استجبت أعمال تتطلب خبرات فنية لا تتوافر لدى شباب التنظيمات، أو ممن تولوا قيادتها ومسؤوليتها (8).

غير أن الأمانة تقتضي الإشارة إلى أن اختيار المستقلين لم يكن يتم بصورة عشوائية أو عفوية، بل حكمته ضوابط وآليات من خلال عقد لقاءات للجاليات الفلسطينية، أو تتعدّد اجتماعات لأهم رموزها بحسب ما تسمح به الظروف الأمنية في أماكن الشتات، وغالباً تتشكل لجان شعبية لهذا الغرض تتم من خلالها تسمية بعضهم لعضوية المجلس الوطني للموافقة عليهم من مؤسستي المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ثم نجد أن هذه الآليات تطورت بصدور قرار من المجلس المركزي ينص على وجوب أن تمتلك هذه الشخصيات مواصفات خاصة، على أن يتم عرض الأسماء المرشحة على لجنة مشكلة من اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني وممثلي الفصائل الفدائية في المجلس الوطني وبعض المستقلين، للموافقة عليها من خلال التصويت العام بقرار يصدر من المجلس ذاته وبالأسم ممن تلتزم منهم كفاءة عالية ومهنية اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو فكرية، أو ممن لهم تأثير في الرأي العام الفلسطيني (9).

رابعاً: المستقلون بين الفكر والممارسة:

لقد قام المستقلون بدورهم في مسيرة العمل الفلسطيني منذ نشأة النظام السياسي الفلسطيني الرسمي، فكان منهم في الغالب رئيس مجلس إدارة الصندوق القومي الفلسطيني، ومديره العام، امتازوا بالدقة والنزاهة والحفاظ على المال العام، وكان منهم عدد كبير من ضباط جيش التحرير الفلسطيني وقد اشتهروا بكفاءتهم والتزامهم، ومنهم عدد من العاملين في الساحة الدولية، وقد برزوا فيها من خلال قدرتهم على الحوار ودأبهم وتجردهم، وكان منهم أيضاً عدد من المشتغلين بالدراسات والأبحاث يقدمون عصارة فكرهم للعمل الفلسطيني، فضلاً عن ذلك نهضوا ولا زالوا بمهمة أخرى بالغة الأهمية، وهي تحقيق اللحمة أي التوفيق بين التنظيمات والقوى المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني التي

تتناقضت وتصادمت بفعل الانسياق إلى التحزب والتعصب التنظيمي، لقد برز هؤلاء رموزاً في ساحة العمل الوطني، وقد عبروا في مسلكهم عن اقتناعهم الراسخ بأنهم وإن لم يمثلوا تنظيمياً بعينه فإنهم يمثلون الساحة بمجموعها، وكانت مشاركتهم تجسيدا لهذا المعنى، حيث جاءوا بتوافق جميع التنظيمات (10).

لقد اعترفت القوى السياسية بما فيها الفصائل والتنظيمات دوماً بدورهم الهام وليس أدل على ذلك زيادة نسبة تمثيلهم في المجالس الوطنية المتعاقبة فوصلت إلى نسبة 53% في دورة المجلس السادسة عشر كما هو واضح من الجدول رقم (1)، وأكثر من 40% في المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما يؤكد الاهتمام الواسع بدورهم في السياسة الفلسطينية، وقدرتهم وتأثيرهم في اتخاذ القرارات بما لا يمكن بحال تجاهلهم، فارتفعت أسهمهم في مجال اتخاذ السياسات على كافة الأصعدة محلياً وإقليمياً ودولياً.

جدول رقم (1)

توزيع المستقلين على المجالس الوطنية المختلفة (11)

الرقم	رقم الدورة	العدد الإجمالي لأعضاء المجلس الوطني	الأعضاء المستقلين	النسبة
1.	الرابعة 1968	100	29	29%
2.	السادسة 1969	105	42	40%
3.	التاسعة 1971	155	44	28,5%
4.	الحادية عشر 1973	180	60	30%
5.	الثانية عشر 1974	187	67	36%
6.	الثالثة عشر 1977	293	150	51%
7.	السادسة عشر 1983	384	206	53%

المستقلون يبحثون عن خيار:

في جميع أزمات النظام السياسي الفلسطيني ظهرت محاولات استقطاب المستقلين وتصنيفهم حسب الأفكار التي يعتقونها والأيدولوجية التي يؤمنون بها، فكان من الطبيعي أن يرفض كثير منهم محاولات استقطابهم، أو أن يفرض عليهم رأي أو موقف، فجهروا بأرائهم في مختلف القضايا المطروحة، وبات أمامهم في ظل الأزمة التي تهدد النظام السياسي الحالي ثلاثة خيارات:-

الخيار الأول: وهو سلبى، أن يعتكف المستقل بعيداً كي ينأى بنفسه عن نار الفتنة والصراع إلى أن تنتهي هذه الأزمة.

الخيار الثاني: أن يتابع المستقل قيامه بدوره على الرغم من كل الأخطار والاتهامات.

الخيار الثالث: أن يتكاتف المستقلون ومن يؤيد وجهة نظرهم على شق تيار جديد يسهم في معالجة الأزمة، وفي بناء صيغة جديدة للعمل الفلسطيني.

لقد اقتصر دور المستقلين في السابق على الخيارين الأول والثاني، غير أنه منذ الانتخابات الأخيرة عام 2006م وفي ظل استفحال أزمة الشرعية والانقسام لجأ المستقلون إلى الخيار الثالث ملتقطين هذه الفرصة للترويج لأرائهم فنشطوا في المجال السياسي والاجتماعي من خلال إنشاء تجمعات تعبر عن فكرهم وتوجهاتهم وطريقة عملهم (12)، خاصة أن التنظيمات القائمة في الساحة لم تستطع أن تشد إليها الأغلبية الصامتة، فبدأت مع تفاقم الأزمة في التحرك والتعبير، تطرح أفكاراً وتبدي ملاحظات وتؤكد بأن انتماؤها في المقام الأول لفلسطين، وأنها قد جاءت ليست بديلاً أو إقصاءً لأحد، بل في إطار يتكامل مع دور التنظيمات والفصائل والقوى الأخرى في الساحة الفلسطينية (13).

من هنا فإن الحديث عن هذا الخيار يطرح سؤالاً هاماً، هل النظام السياسي الفلسطيني بحاجة إلى تيار جديد ؟ ألا يعبر هذا عن مزيد من التشتت ؟ خاصة أنه لا يمكن الحديث عن تيار جديد دون أن يتحول هذا التيار إلى تنظيم جديد، تتضح فيه قدرة القائمين عليه الانخراط في تنظيم قد يكون من العسير على

أعضاءه التوافق على برامجه ومطالبه في ظل شخصيات تحمل أفكاراً مختلفة ومتنوعة، بل قد تكون متعارضة ومتضاربة فيصيبها الفشل وعدم القدرة على الاستمرار ، وفي ذلك اختلفت الآراء بين معارض و مؤيد لها كما يلي:-

الرأي الأول:

رأي يعارض وجود هذه التجمعات وينفي عنها تمثيلها لأي فئة أو شريحة من شرائح الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج على حد سواء، وينقسم هذا الرأي إلى تيارين أساسيين:

تيار أول، لا يعترف بما يسمى مستقلين معتبراً أن جميع شرائح المجتمع الفلسطيني مؤطرة مع فصيل أو تنظيم أو حزب سياسي من العاملين على الساحة الفلسطينية في الداخل والشتات، وأن المستقلين ليسوا إلا مجرد بضع عشرات، ولا يمثلون إلا أنفسهم فقط.

يقود هذا التيار غالباً عدد من الكتاب والمحللين ذوي التوجهات لفصائل إسلامية، يثيرون الشكوك والريبة حول المستقلين معللين رأيهم بعدم تقويض الشعب لهم التحدث باسمه، وأن التزامهم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني يثير حولهم الشبهات سواء في انتماءهم الحقيقي أو في أدوارهم، وأنهم طرحوا ليحققوا أهداف التسوية مع إسرائيل مقابل الحصول على الامتيازات والحصانات والمنافع (14).

وينتقد هذا التيار تمثيل المستقلين في الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق القاهرة باعتباره خطأ لا يمكن تبريره لافتقاده لمعايير القبول سوى اعتبارهم من الأثرياء ورجال الأعمال، وأن جل اهتمامهم هو البحث عن المناصب والمغانم الشخصية البعيدة عن الأهداف الوطنية، ولتنفيذ مخططات خارجية، وأن هذه التجمعات ستواجه الفشل وانفراط عقدها، وعدم إمكانية استمرارها وبقاءها لافتقارها لمقومات البقاء والاستمرار .

ويؤكد الكاتب أسعد عطاري من الاتجاه القومي بأنهم عبارة عن مشروع استثماري لخدمة أهداف التسوية مع إسرائيل، بل تجرأ متهماً لهم بأنهم لعبة بديلة

تطرح في الساحة الفلسطينية لمنح إسرائيل فرصة للمراوغة مقابل امتيازات وحصانات دبلوماسية يملكون فيها مركز القرار ليزدادوا ثراءً⁽¹⁵⁾.

بل يزداد هجوم الكاتب الصحفي المحسوب على التيار الإسلامي " مصطفى الصواف " في كل مقال ومقام ويعتبرهم فئةً من أصحاب المصالح وخليط من أصحاب التوجهات الرخوة غير المنضبطة بمعايير مؤكداً رفض الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة للمستقلين، لأنهم لا يملكون أدوات التحرير، وأنه لن يكون لهم دور في المستقبل مهما أصيب الجمهور الفلسطيني بخيبات الأمل تجاه الفصائل، كما أنهم لا يشكلون حالة إجماع ولم يقدموا شيئاً للشعب الفلسطيني⁽¹⁶⁾.

ويتفق الصواف وعطاري بأن هذه التجمعات ما هي إلا أدوات من جهات معينة - يعني فتح ومن يسير على خطها السياسي - أجندتها مرتبطة بأجندة الأدوات التي تستخدمها وليس لها أي أجندة خاصة بالمقاومة والتحرير، وحيث تعتمد برامج تمويل مشبوهة، وهي منفذة لسياسات بخلاف ما تدعيه من استقلالية، ولكن رغم نفي الصواف وجود المستقلين إلا أنه قد صرح بأنه قد يعترف بدورهم ولكن بطريقة تقلل من شأنهم بقوله " في الختام صحيح يوجد لدينا مستقلين ولكن نحن شعب في غالبه مؤطر، والمستقلون من وجهة نظر الجمهور نفعيين ولا يحملون برنامجاً وأن هذا ليس زمانهم، ولكن بعد التحرير وإقامة الدولة سيكون هناك متسع لهم....." ⁽¹⁷⁾.

تيار ثان، رغم معارضته للمستقلين، يقر هذا التيار بوجود المستقلين غير أنه يصفهم بأنهم حالة سياسية غير منظمة وغير منسجمة ذات أفكار وتوجهات متنوعة ومتضاربة أحياناً، وأهداف ورؤى غير موحدة لجماعات تأسست منذ فترة قصيرة حاولت أن تشكل أكثر من تجمع ومنتدى وهيئة تعزز من وجودهم وتقوي شوكتهم، ولكن أصابتهم أمراض السياسة فطال النقد الشديد لتجمعاتهم، كما يؤكد الوزير في الحكومة المقالة عبد الله أبو السبح بقوله " بأن هناك برامج عمل وأجندات لهذه التجمعات تسعى لتحقيق أهداف وغايات، ويرفض الموقف الحيادي الذي قد يتخذه المستقلون، معتبراً أن الحياد المطلق لا يمكن أن يتحدد بين فكرتين لأن للإنسان أفكاراً ووجهات نظر تشكل مواقفه، و أن دور المستقل الحقيقي كما

يرى أن يضغط على الحكومة في رام الله في مجال الأمن والمعتقلين والمقاومة، وأن يدين المستقلين صراحةً سياسات السلطة ورئيسها (18).

أما الدكتور إبراهيم أبراش فقد لفت النظر إلى أن بعض هذه التجمعات انطلقت من منطلق حسن النية، رغبة في تجديد الحالة السياسية على الساحة الفلسطينية، غير أن هناك أطرافاً إقليمية ودولية متعددة تسعى لاحتضان جماعات المستقلين لتكون منابر لهم، هدفها اختراق الجسد الفلسطيني من الداخل، مشدداً على القول بأن هذه التجمعات المستقلة لا يمكن إيقافها طالما أن هناك انهياراً في المشهد السياسي أو ضعفاً في النظام القائم بفعل الانقسام (19).

في حين تمثل تجارب الكاتب تحسين أبو عاصي في تأسيس أكثر من تجمع انسحب من بعضها ، والبعض الآخر تجمد وانقضى، مجالاً للتحليل حيث أرجع عدم قدرتها على الاستمرار وعجزها إلى أسباب ذاتية تعود إلى قياداتها التي انتقدتها بشدة مدعياً بأنها لا تمثل المستقلين الحقيقيين، وبعيدة عن الاستقلالية بل تبنت منهجاً سياسياً يقترب من حيث التوجه والرؤية لإحدى الفصائل والقوى السياسية العاملة في الساحة الفلسطينية بما ينفي عنها صفة الاستقلالية والحيادية، ويؤكد بأن معارضته ليست لهذه التجمعات بقدر ما هي للقائمين عليها وتفردهم في اتخاذ القرارات وهيمنتهم المطلقة على مؤسسات التجمع، وسعيهم الدائم نحو الشهرة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الإداري لعدم توافر الضوابط والمعايير لتشكيل هيكلها القيادية، فهي على الإطلاق لم تقر أي نظام داخلي أو هيكل إداري حقيقي (20)، غير أن الكاتب لم يوضح كيفية تطوير الجوانب الإدارية، أو أن يطرح النموذج المناسب لتفعيل دور المستقلين كحالة مؤثرة في النظام السياسي الفلسطيني رغم دعوته الحثيثة إلى الاعتماد على المستقلين الحقيقيين.

الرأي الثاني:-

وهو رأي مؤيد لدور حقيقي يقوم به المستقلون بعد أن بات واضحاً أن هناك أزمة حقيقية في النظام السياسي الفلسطيني، وأن مرحلة جديدة قادمة أثرت فيها هذه الأزمة، وأن سبيل معالجتها لا يكتمل إلا بالتوافق بين أطرافها جميعاً من

خلال الاتفاق على برنامج مصالحة واضح يوليه الجميع ثقته ويتمثل في تنفيذ بنود اتفاق القاهرة للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، مما يثير مجموعة من التساؤلات التي برزت وسط هذه الأجواء العاصفة بالتفاعلات السياسية الحادة: هل صيغة اتفاق القاهرة هي الأنسب بتركها المجال لدور يقوم به المستقلون خلال المرحلة الانتقالية بتشكيل حكومة منهم ، تمنحهم فرصة المشاركة في النظام السياسي الرسمي بإحدى صورتين: إما بصورة فردية كشخصيات مستقلة دون إطار يجمعهم، أو يشكلون حكومة من خلال تجمعاتهم المستقلة ؟

المستقلون في إطار جماعي جديد:

لا يمكن لأحد أن ينكر أن حراكاً غير فصائلي قد بدأ في التبلور في مشهد سياسي فلسطيني عنوانه " التجمعات الفلسطينية المستقلة" هذا ما يؤكد أصحاب هذا الرأي بقولهم بأن التجمعات تتميز بأنها تضم شخصيات مستقلة لها ثقلها السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي و ليس لها صفة حزبية، وبفضل مواقفها الداعية للوحدة التي زخرت فيها الحياة السياسية الفلسطينية، أثرت إيجاباً وبوضوح على مجرى الأحداث السياسية والأزمات، فحققت التوافق " للحملة" بين الفصائل والقوى على مر العقود الماضية.

لحظات تاريخية بدأت ترسم حياة سياسية جديدة للمستقلين في إطار جامع لم يألفه النظام السياسي سابقاً، هذا ما يقوله أنصار هذا الرأي عندما أنشئوا تجمعات تعبر عن فكرهم وتوجهاتهم، تضبط حركتهم وتنظمها وتنقلها من الفردية إلى العمل الجماعي المؤثر ومن مجرد الأماني إلى الفعل الحقيقي لتحقيق المصالحة وآمال وتطلعات شعب يتوق للحرية والعدالة.

إن فرص نجاح هذه التجمعات كبيرة كما يؤكد أنصارها إذا التزمت بضوابط محددة وأهداف واضحة واستراتيجية ثابتة وأنها على هذا النحو الجامع سيكون تأثيرها أعظم يثري الحياة السياسية والاجتماعية، بما تتمثله من قدرات ذاتية تتجمع في قناة واحدة تطرح فكراً ورؤى جديدة وممارسة تخدم مجتمعها وتخرجه من حالة الجمود والسلبية، بعد أن لم تجد هذه الشخصيات في المجال

السياسي الراكد مجالا جذاباً تعبر من خلاله عن دورها وطموحاتها لضعف في الحراك الداخلي للفصائل وأيضاً في النظام السياسي برمته لانفقادها جميعاً للعلاقات الديمقراطية، بل اعتمادها على العنف في فرض هيمنتها وإرادتها، فظهرت الفوارق الشاسعة والخلافات الحادة بين أطراف النظام السياسي وكانت الحاجة إلى الاستعانة بالمستقلين الذين امتازوا بالامتناع عن الانحياز المطلق لأي طيف من الأطياف، فلا يحسبوا على تيار دون آخر رغم الاتهامات الكثيرة التي توجه لهم، فأصبحوا قادرين على التواصل والتوسط بين مختلف التيارات التي لا خيار أمامها سوى قبولهم كوسيط، أو أداة من أدوات التواصل مع الآخر، مما منحهم قدرة عالية على رؤية الأحداث بشمولية أكبر، وتقييم الآراء بحيادية دون تعصب لهذا الفكر أو ذلك التيار، فأصبحت أولوياتهم ترتيب البيت الداخلي، والبحث عن آليات لتخفيف المعاناة عن الجماهير والصمود أمام الهجمة الصهيونية التي تسارعت في ظل الانقسام (21).

إذن لم يجد المستقلون بداً من أن يشكلوا هذه التجمعات وهم أصحاب الفكر والرأي في وقت انحسر فيه نفوذ الفصائل والأحزاب وفقد الجمهور ثقته بهذه القوى التقليدية حسب استطلاعات الرأي في السنوات الأخيرة (22)، في وقت استطاعت كثير من الشخصيات المستقلة السياسية والفكرية والعلمية المشهود لها بالقدرة والنزاهة، التأثير في الحياة العامة وهي لا تنتمي لأي فصيل أو حزب.

وفي معرض تأكيده على أهمية هذه التجمعات نجد أن الدكتور عبد العزيز الشقاقي رئيس التجمع الفلسطيني المستقل يفتد آراء المعارضين بقوله " أن هذه التجمعات لم تنشأ تحقيقاً لرغبات شخصية أو أهداف ذاتية، ونرفض محاولات الاستقطاب أو أن يفرض علينا مسئول أو رئيس أي موقف لأن آرائنا تتحدد وفقاً لقناعات تتسجم مع دورنا الذي نقوم به" ويضيف بأن المستقلين يعملون في ظل الأزمة الراهنة فرادى وجماعات بكل طاقاتهم وقد بادروا دوماً بالرأي والمشورة لإنهاء الانقسام، فكان لهم دور فاعل في رأب الصدع، مثلاً نجد تمثيل المستقلين في لجان المصالحة في اتفاق القاهرة في جميع اللجان الخمس التي تشكلت لهذا الغرض، وفي كل لجنة كان المستقلون متساويين في العدد مع ممثلي حركتي

حماس وفتح يواقع ثلاثة أعضاء في كل لجنة، في حين أن الفصائل الأخرى كان يمثلها عضو واحد فقط في كل لجنة، مما كان له أثر إيجابي للوصول إلى حلول وسط توافق عليها الجميع وحسب اقتراحات المستقلين.

ويعمل الشقاقي وجود التجمعات بأنه في ظل هذا الانهيار والتدهور كان لابد أن نبدأ من جديد بصياغة أفكارنا وسلوكنا للخروج من أزمتنا ومشاكلنا لتغيير ما ساد تقليدياً في مجتمعنا الفلسطيني بمفاهيم جديدة مبدعة لاكتشاف منظور فكري إيجابي جديد غير تقليدي لا يركن إلى الماضي وأمجاده، بل يجدد فكره واستراتيجيته في التعامل مع الجماهير، وفي إدارة الصراع مع إسرائيل مبتغياً تحقيق الاستقرار والرفاهية للشعب الفلسطيني والتحرر من الاستعمار الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وقد تكون إحدى هذه الخطوات تنظيم عمل المستقلين في إطار يجمع كلمتهم ويقويهم فيصبح دورهم أكثر فاعلية وتأثيراً.

ويبرر الشقاقي انسحابه سابقاً من أحد هذه التجمعات بسبب سيطرة النزعة والمصالح الشخصية لقادة التجمع على المصالح الوطنية، وانحراف مسيرة التجمع الذي استقال منه بسماع قياداته بتدخلات خارجية من الفصائل لصياغة عمل التجمع المستقل، غير أن ذلك لم يثن المستقلين وهو منهم على أن يستمروا ويواصلوا العطاء بإنشاء تجمع جديد ببرنامج ومخططات وهاكل إدارية حقيقية تعتمد الخيار الديمقراطي (23).

كما يؤيد وجهة النظر السابقة عضو الأمانة العامة لاتحاد العمال الفلسطينيين، زاهر الشاويش وهو من الذين انتموا لأكثر من تجمع سابق انسحب منها بقوله " لقد عشت التجربة مع الشخصيات المستقلة، وهم من أفضل الشخصيات على المستوى الفردي، ولكن السيطرة الذاتية والإنفراد بالقرارات من رأس الهرم منعنا من مواصلة طريقنا في هذا الاتجاه رغم عدم اختلافنا معه في الفكر، ولكن الاختلاف في الأداء والإدارة وطريقته في توزيع المهام"، ويضيف "هل وصل الحال بهذه التجمعات أن تقف عاجزة ولا تستطيع وضع الآليات والأنظمة والضوابط التي تحتاج إليها بما يكفل المراقبة والمحاسبة، على أن تصاغ

برامج تتصف بالمرونة ليس فيها احتكار فكر معين وسيطرته على التجمع، بل يجب أن يخضع الأمر لممارسة عملية ديمقراطية حقيقية «(24).

ورغم أن اتفاق القاهرة لا زال حبراً على ورق ولم يتم تنفيذه و لم يجد سبيله للتحقيق، بل ازداد تفاقم أزمة النظام، فإن منيب المصري رئيس التجمع الوطني للشخصيات المستقلة لم يبلغه اليأس بل أكد على إصرار المستقلين على تحقيق المصالحة بالحوار والضغط الشعبي على طرفي المصالحة، و نشاطهم غير العادي الذي يسعون فيه إلى تقريب وجهات النظر بين المتصارعين، وأن المستقلين في تحركاتهم يبدون ملاحظاتهم ويطرحون أفكارهم، مؤكداً انتماءهم لفلسطين في المقام الأول، وأنهم ليسوا بديلاً لأحد أو إقصاء لفصيل أو تيار، بل يتكامل دورهم مع دور التنظيمات والفصائل والقوى، يعترفون بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، لا يسعى إلى رئاسة حكومة أو إلى تولي وزارة بل التأثير في سياسات الحكومة من خلال دور فاعل في الحياة السياسية، والبحث عن القواسم المشتركة بين الفصائل ورأب الصدع بين حركتي حماس وفتح (25).

غير أن الكاتب جميل خرطيل يشير في قوله "أن المستقلين رغم خسارتهم في الانتخابات الأخيرة كان لهم دور في التئام الفلسطينيين وإبرام اتفاق المصالحة الأخير في القاهرة وقادوا جولات من الحوار مع القيادة المصرية والفرقاء الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية من أجل تذليل العقبات لإتمام المصالحة، وبأنهم قريباً سيقفون على رأس هرم النظام السياسي وفقاً لاتفاق المصالحة بتشكيل حكومة وحدة وطنية من شخصيات مستقلة تنهي الانقسام وتقود البلاد إلى انتخابات حرة (26).

تقييم التجمعات المستقلة

بعد أن احتدم الجدل حول جدوى التجمعات المستقلة بين معارضين يصفونها بالعقم في الوفاء بالمهام التي نشأت من أجلها، وبين مدافع عنها وأنها حققت بعض مرادها رغم العقبات التي واجهتها وتلقي باللوم على الفصائل

والأحزاب والقوى الأخرى بما وصل إليه الحال من التردى واستفحال الأزمات وتعددتها، نجد أن سؤال التقييم يمثل مخرجاً قد يجيب على مسائل حيوية تتعلق بأنواع و دور هذه التجمعات وجدواها، ومدى قدرتها على البقاء والاستمرار، ومدى فاعليتها من خلال قدرتها على التكيف والتجانس بين أعضائها ومدى استقلالها، وإن كانت عملية التقييم قد لا تكون دقيقة وذلك لحدثة نشأة هذه التجمعات، وندرة الدراسات العلمية التي تناولتها على عكس المقالات الصحفية التي تناولت تفصيلاتها على مستوى الخبر والتحليل سواء بالنقد أو التأييد والدعم.

وكما هو معلوم فقد نشأت هذه التجمعات في ظل الانقسام وأزمة الشرعية لذا اقتضت مهامها في بداية نشأتها في إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية، هذا ما أكدته وصرح به كل قادة ومسؤولي هذه التجمعات في جميع المناسبات من خلال برامجها المعلنة وفي بيانات إعلان تأسيسها (27)، لكن مع مرور الوقت نجدها تجاوزت ذلك وسعت نحو سد الفراغ السياسي الناشئ عن الانقسام وانحسار جماهيرية الفصائل والأحزاب، فسعت للحصول على تأييد قطاعات جماهيرية معينة من أجل الوصول للسلطة والحكم وقد تنوعت كما يراها الباحث إلى ثلاث من التجمعات:

النوع الأول: تجمعات عشوائية في نشأتها وتكوينها بدون دراسة أو إعداد، اعتمدت على الفردية والحركة العشوائية بدون ضوابط أو معايير واضحة، اقتضت على إعلان من شخص أو عدة أشخاص تأسيس التجمع أو الاتحاد أو المنتدى، سرعان ما انتهت أو تجمدت، وبقيت حتى اللحظة إعلانات على مواقع الكترونية أو في قصاصات أوراق لمجلات وجرائد.

النوع الثاني: تجمعات أشخاص، ارتبطت بشخص أو زعيم، هو من أنشأها بقدراته وإمكاناته المادية، مع السماح بمشاركة عدد محدود من المشاركين أو المساعدين، هو الذي يقود ويحدد مسار التجمع برؤيته الشخصية دون خشية من نقض أو انتقاد، من يخالفه لا مكان له يجبره بطرق مختلفة على الاستقالة والانسحاب، لا يوازيه غيره في القدرات والإمكانات، لكن ما يلبث أن ينفذ عنه الكثير عندما يفقد الأعضاء الأمل في التغيير وفي تداول القيادة وبما لا يسمح

بأي حراك قيادي على المدى المنظور، فيفقد التجمع فاعليته والكثير من مبررات وجوده وقد تصل القناعة بالآخرين بعدم جدوى الرابطة التي تجمعهم فينفرط العقد وينتهي التجمع، ويبقى مجرد شيء فيه أشخاص قد لا يتجاوز عددهم أصابع الكف الواحد ويصبح شيئاً من التاريخ.

النوع الثالث: تجمعات برجماتية، تنسم بوجود عدد محدود من المؤسسين لهذا التجمع، تشاوروا فيما بينهم لفترة زمنية قد تطول أو تقصر، اتفقوا على أهدافهم وغاياتهم وصاغوا برنامجاً للعمل يتصف بالمرونة مع متغيرات الواقع تقوده هيئة قيادية عليا " قيادة جماعية " تحدد مساره وتوجهاته ، تلتزم بالنظام المؤقت الذي وضعته بما يحقق مرادها، ثم يفتح باب الانضمام للعضوية لعدد محدود و بشروط دقيقة بناء على أسس تم الاتفاق عليها وضمن برنامج سياسي واجتماعي تمت صياغته ، ثم دعوة الجمعية التأسيسية لعقد المؤتمر التأسيسي الأول للمصادقة على النظام الأساسي والهيكل التنظيمي والإداري للتجمع، واختيار قيادة جماعية للمرحلة اللاحقة.

بالمعنى السابق قد لا نجد تجمعاً واحداً للمستقلين قد استكمل جميع الإجراءات السابقة مثلاً فقد قررت قيادة التجمع الوطني للشخصيات المستقلة الدعوة إلى عقد مؤتمره التأسيسي منذ عام 2009 م الذي لم ينعقد حتى اللحظة، وكذلك الحال مع تجمع الشخصيات المستقلة وغيرها ، ولكن ما لفت النظر أن التجمع الفلسطيني المستقل قد نظم أكثر من مرة عملية انتخاب لهيئته القيادية ولكن على نطاق محدود من الأعضاء، وقد يحسب له إيجاباً دعوته لعقد المؤتمر التأسيسي الأول في نهاية شهر ابريل لهذا العام - إن تمت بالفعل - فسيكون بذلك قد رسخ في هيئاته المعاني الديمقراطية الصحيحة للعمل المؤسسي الرشيد ، وغير مفاهيم تقليدية عاني منها المجتمع الفلسطيني (28).

هل التجمعات المستقلة قادرة على البقاء والاستمرار؟

إن الهدف الأول و الأساسي لأي مؤسسة أو حزب أو نشاط مجتمعي هو البقاء، وتنتهي إذا فقدت مبرر وجودها والمتمثل في إجماع

المنتمين إليها على فائدة بقاءها، فكثير من التجمعات منذ نشأتها وهي تتازع البقاء، وما لبثت أن انتهت وانقضت، وبعض منها لا زال يصارع من أجل البقاء والاستمرار، ولكنه يواجه على الدوام خطر التفكك والانحيار لأسباب قد تكون في الغالب ذاتية.

هذه الأسباب الذاتية، يمكن إرجاعها إلى أن أعضاء هذه التجمعات لا يجمعهم فكر واحد جامع وشامل كما هو معروف في كل الأحزاب والفصائل، مما يمنحها خصوصية قد لا نجد مثيلاً لها في النظام السياسي الفلسطيني، بل يمثلون أطيفاً لأفكار سياسية متنوعة ومتباينة إلى حد كبير، وغالباً ما تكون متعارضة، وتتوحد ما بين الإسلامي والقومي واليساري والوطني، كما تبين أن معظمهم كان منتمياً إلى حزب أو فصيل أو تيار بعينه يحمل فكره وأيديولوجيته ولكنه اختلف معهم فأثر الانفصال متجاوزاً انتفاء التنظيم ليصبح في إطار جديد بعيداً عن التعصب التنظيمي، ومنهم أيضاً لم ينتم أو يؤيد أو يناصر فصيلاً أو تياراً بل كان من أصحاب الفكر المستقل تماماً انشغل بالعمل العام يحمل أفكاراً سياسية قد تتفق أو تختلف مع تيار أو آخر، وفضل أن ينتمي إلى تجمع تترجم فيه إمكانيات وقدرات المستقلين ليحققوا ما عجزت عنه الفصائل والأحزاب، وليحقق اللحمة بينهم.

إن هذا التنوع الفكري قد يوسع دائرة الاختلاف والخلاف على مر الأيام فيؤدي إلى عدم الاستقرار، مما يجعل من العسير تحقيق درجات عالية من التوافق والاتفاق فيعجل من انهيار هذه التجمعات إذا لم تتوافر القناعة والرضا لدى أعضاءها بضرورة بقاءها، والفيصل في هذا الأمر هو مرونة برامجها السياسية والاجتماعية التي يمكنها أن تستوعب كافة الأفكار والاختلافات، التي قد تتغير مع واقع الحال.

كما لاحظ الباحث أن الصراعات الشخصية أهم ما يميز هذه التجمعات وذلك من استقراء آراء العديد من أعضاء هذه التجمعات والمستقلين منها بالمقابلة الشخصية أو مما كتبوه علي المواقع

الالكترونية وهي كثيرة، حيث تلعب هذه الصراعات دوراً أساسياً في انقسامها وتفككها أحياناً، وضعفها في أحيان أخرى، وهي تتمثل في صراعات حول الرئاسة والقيادة وعضوية الهيئات الإدارية إن وجدت، والملاحظ أن من أشبعنا حديثاً حول الديمقراطية والانتخابات هم من يتجاوزون، فيماطلون في إجراءها، وإن أجريت فإنهم يرفضون نتائجها بحجج مختلفة مدعين عدم النزاهة أو أخطاء إجرائية شابتها إن لم تأت بهم هذه الانتخابات لرئاسة أو قيادة التجمع وكأن أمراض السياسة التقليدية في العالم الثالث قد انتقلت إليهم.

بعض التفسيرات ترجع هذا الضعف إلى حادثة التأسيس وضعف الخبرة والممارسة الفعلية خاصة أن حضورهم في الشارع السياسي ضعيف ولا يملك قاعدة شعبية راسخة، بل اقتصر على فئات معينة استبعدت أهم شريحة تمثل القاعدة الشعبية- الشباب و المرأة. نتيجة لضعف مؤسسات التجنيد لديها، كما أن ضعف الموارد المادية وعمليات التمويل التي قد يتوافر بعضه على قاتله وبشق الأنفس من خلال اشتراكات الأعضاء يمثل نقطة ضعف أساسية قد تقلل بدرجة كبيرة من فاعليته وقدرته، وللتغلب على هذه المشكلة التي قد يستغلها البعض وكما هو حاصل بالفعل يقود الأكثر مقدرة مالية أو الأكثر استعداداً للتمويل من ماله الخاص ويسيطر على نشاطات وفعاليات التجمع باحتكار السلطة والتفرد بالقرارات، ولا يكون مناصباً أمام الأعضاء الآخرين سوى القبول وإبداء الولاء الشخصي لصاحب التمويل، أو الانسحاب تماماً من المشهد (29).

والحاقاً بما سبق سابقاً، وبرغم زعم جميع هذه التجمعات منذ نشأتها عدم انتمائها لأي تيار تنظيمي أو أيديولوجي، وتأكيد عدم سعيها إلى السلطة وأن برنامجها اجتماعي فقط، وليست بديلاً لأحد، وجدناها بعد فترة وجيزة تعبر عن طموحاتها السياسية ورغبتها في أن تكون جزءاً أصيلاً في النظام السياسي الرسمي ، بطلبات تتقدم فيها إلى قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحكومة المقالة في غزة في طلبات شفوية أحياناً أو طلبات رسمية مكتوبة للاعتراف بها عضواً في النظام السياسي ، أو من أجل الحصول على الدعم المادي أسوة بالفصائل والأحزاب، مما يؤكد تحولها إلى دائرة القوى السياسية ، ومما شجعها على هذا السلوك الجديد ما توصلت إليه استطلاعات الرأي التي أكدت بأن نسبة كبيرة من الرأي العام الفلسطيني لا يؤيدون أي مجموعة سياسية (30)، في محاولة من هذه التجمعات استغلال الأمر لإشغال هذا الفراغ السياسي من قبلها..

وبالرغم من إجراء معظم هذه التجمعات لانتخابات داخلية لهيئتها القيادية العليا فقط، نجد أن أعداد المشاركين كانت محدودة لأمر يمكن إرجاعه إلى أن المسجلين في عضوية بعضها لا يتجاوز العشرات لأنها لا زالت في مرحلة لم تعلن بعد انطلاقتها، الأمر الذي يستوجب انعقاد المؤتمر التأسيسي والمصادقة على النظام الأساسي والهيكلية الإدارية وانتخاب الهيئات القيادية كما هو وارد في نظامها الأساسي وقانونها.

ويرى الكاتب هنا أن كل هذه السلبيات والانتقادات لم تفت في عضد بعض هذه التجمعات فلا زال بعضها فاعلاً وحديث الجميع وان كان على نحو محدود وفي إطار إعلامي، وبعضها الآخر قائماً بما يدلل بأن ثمة اقتناعاً بجدوى الرابطة بين أعضاءها، ومن ثم جدوى الإبقاء عليها مردداً حسابات لأعضائها قد توقع خسارة شخصية لهم حال غياب هذا الإطار، أو اقتناعهم بأن التنازل عن بعض المصالح الشخصية يجب أن يتم لمصلحة بقاء التجمع رغم عدم الرضا العام، أو إيمانهم بإمكانية تطوير التجمع في المستقبل وخلق نظام وآليات جديدة تراعي مصالح العموم وتحول دون تحكم شخص أو أشخاص بعينهم في إدارة وقيادة التجمع.

واقتراباً من النظام السياسي نجد أن كل هذه التجمعات تملك برنامجاً سياسياً يتصف بالمرونة النسبية إلى حد كبير بحيث يعبر عن

مصالح أغلبية الأعضاء بحيث يمكن أن يتحول هذا التجمع في أي وقت إلى حزب سياسي رغم نفي معظم هذه التجمعات باستمرار هذا الأمر وفي كل مناسبة وموقف بأنها ليست أحزاباً سياسية ، ونرى بأنها في حقيقة الأمر وبما لا يدع مجالاً للشك تدافع عن مصالح حزبية، وتقيم وزناً كبيراً لمعايير الربح والخسارة ، كما أنها تساوم وتعتقد الصفقات كالأحزاب تماماً كما نراه ونسمعه من تصريحات قياداتها وبصورة واضحة ومتكررة.

هل التجمعات المستقلة مستقلة فعلاً؟

رغم تأكيد جميع هذه التجمعات استقلاليتها، غير أن تهمة التبعية أحاطت بها منذ نشأتها فمنها من يعتبرها تابعاً لفصيل بعينه، أو أداة لتنفيذ سياساته (31)، وقد يكون سوء الفهم هذا نابعاً من أن فكر قيادات بعض هذه التجمعات مقترباً إلى حد ما من فكر هذا الفصيل، أو كان في السابق عضواً في نفس الفصيل، أو أنه قد اعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني فاعتبره الآخر منحازاً أو تابعاً لفصائل عاملة في المنظمة، مما ينقل صورة غير دقيقة، وللحقيقة والإنصاف، فإن بعض القيادات تقترب في فكرها وطرحها من فكر فصيل ما، أو نجد أن عامل الجغرافيا والأرض يلعب دوره في عدم قدرة تجمع ما على توجيه نقد قد يكون لازعاً لأحد الأطراف السياسية المتصارعة، أو تحمياً للمسئولية لمن هو مسيطر على الأرض وشئون الحكم، ولا اعتبارات الوقوف على مسافة واحدة من الطرفين، أو خشية من إجراءات أمنية وعقابية، وفي كثير من الأحيان فإن هذا الاعتقاد السلبي قد لا يكون حقيقياً وموجود فقط في ذهن معتقديه.

كما نرى بأنه لا يمكن الافتئات على هذه التجمعات واتهامها بأنها أدوات لقوى إقليمية ودولية، بما يخالف حقيقة الأمر وطبيعته، فبعض قيادات هذه التجمعات قد تربطه علاقات شخصية بأحد المتنفذين في دولة

عربية مجاورة استلزمت الدبلوماسية وأصول التفاوض اللجوء إليها، والتواصل في الملفات التي تعالجها هذه الدولة مما يقتضي استمرار الحوار الذي قد يفسره بعض المعارضين بالتبعية والانحراف،، فما كان في السابق لا يمثل أية حساسية أصبح يمثل مجالا حادا للنقاش والاختلاف والاعتراض عند تغيير نظام حكم في دولة معينة، فنجد أن دول الجوار كمصر والأردن قد شجعت مثل هذه الأطر التنظيمية لدور قد تلعبه في الشأن الفلسطيني الداخلي المتعلق بإحداث توازنات بين التيارات المتصارعة من خلال تقديم المبادرات والحلول، أو لعلها تخفف من حالة الاستقطاب الحاصلة أو للضغط على طرف أو طرفي الصراع لتحقيق المصالحة، مع عدم إغفالننا بأن اتفاق القاهرة أعطى المستقلين النصيب الكامل في تشكيل الحكومة الانتقالية لحين إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية للسلطة والمنظمة.

ونستخلص بأن سبب هذه الاتهامات الموجهة من بعض الفصائل يرجع لعدم رضاها عن توجهات تجمع ما، أو أدائه الذي لا يتوافق مع فكرها ومعتقداتها أو أسلوبها في معالجة القضايا، ولعله يأتي في إطار الحث والتحفيز والضغط لتبني وجهة نظرها كخيار امام المجتمع لينفي التهمة عن نفسه، ولا يخفى على أحد وبدون مبالغة فان معظم الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية قد تواصلت بشكل أو بآخر مع محيطها الإقليمي ودول الجوار، والمستقلين بدورهم قاموا بالمشاركة وتواصلو مع دول الجوار لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني خاصة في قطاع غزة، وإزالة وتخفيف الاحتقان، وأن مطالبها للدول العربية تمثلت في زيادة الدعم الرسمي والشعبي للقضية الفلسطينية، ونؤكد بأن ثمة استحالة على أي اتجاه فلسطيني قائم، أو في طور الظهور والتنامي والاستمرار دون الحصول على شرعية عربية، بسبب المداخلات والاعتبارات الناجمة عن عروبة قضية فلسطين ومركزيتها، ووجود تجمعات

فلسطينية " أماكن لجوء " في دول الجوار لها ارتباطات وتوظيف محلي وإقليمي ودولي.

أخيراً: هل التجمعات المستقلة حققت انجازاً ما ؟

إن رسم البعض صورة قاتمة لسجل انجازات هذه التجمعات لا يعكس حقيقتها، وأن غياب الانجاز على نحو مطلق ليس صحيحاً،

أولاً: أنه قد يكون تقييماً ظالماً أو متعسفاً بعض الشيء في ظل نشأة حديثة لتلك التجمعات لم يتجاوز بعضها سنوات قليلة، حيث تحتاج إلى فترة زمنية أطول.

ثانياً: أنه عند أي تقييم سليم ينبغي أن نراعي الإمكانيات المتاحة والقدرات الممكنة وفي هذه الحالة اعتمد أغلب هذه التقييمات على المثاليات في موازنة التنظيمات الأخرى.

رغم قصر المدة وتواضع الحال استطاعت هذه التجمعات أن تؤدي بعض مهامها في حدود المتاح بالتذكير بإرادتها في تحقيق التوافق بين الفصائل، وتواجدها الدائم في كل المفاوضات بين القوى السياسية لتأكيد شرعيتها كطرف في المصالحة وفي الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، حيث يقتضي التنويه بأن كل لجنة من اللجان الخمسة في اتفاق القاهرة قد ضمت ثلاثة من المستقلين كحركتي فتح وحماس، ومنهم قيادات ورؤساء تجمعات مستقلة ناشئة، وأن العيب والعجز في عدم تحقيق المصالحة يمكن رده للواقع السياسي المتردي وإرادة الفصائل ونيتها في عدم استكمال الإجراءات المفروضة لتحقيق أهداف وغايات المجموع الفلسطيني.

كما نجد أن رسائلهم الإعلامية ونشاطاتهم برغم تواضعها، تشارك بحضور فاعل في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش داخل فلسطين وفي دول الجوار العربي داعية لإيجاد الحلول للوضع المتأزم

والمشكلات المستعصية، وتدعم بقوة الحقوق الفلسطينية وتبادر إلى طرح الحلول بمبادرات سياسية واجتماعية لتخفيف الاحتقان وتخفيف الأعباء عن المواطنين ، وأن مجرد تواجدها السياسي وحضورها يقدم رسالة سياسية ترسخ التنوع السياسي لتعددية سياسية وفكرية قائمة تحتاج إلى مزيد من الحراك.

إن هذه التجربة بقدر تحقيقها لإنجازات إيجابية والتي جاءت على مستوى قدراتها وإمكانياتها فقد اتضحت صورة سلباتها التي تستوجب من القائمين عليها أن يتفادوها، وأن يطوروا إمكانياتها وأن يلتزموا ببرنامج واقعي يمكن تحقيقه، بشرط أن تتواصل هذه التجمعات مع بعضها فتتسق أمورها وتشكل تياراً موحداً تتجمع فيه الجهود المبعثرة بدلاً من حالة التشرذم التي يعاني منها النظام بأكمله، وبحيث تعتمد الآليات الديمقراطية في المناقشة والتصويت وحرية الرأي والتعبير والبعد عن الانفراد والتفرد بالقرارات، غير أننا نعتقد أن أهم السلبات التي تتال من هذه التجمعات تتمثل في الآتي:-

- انعدام التنظيم الإداري، وعدم وجود هياكل تنظيمية بسبب افتقادها للعملية الانتخابية التي تنتخب الهياكل القيادية واللجان الإدارية، مما يفقد التجمع شرعيته القانونية وشرعيته الشعبية بمرور الوقت.

- عدم القدرة على بلورة الاتجاهات والتيارات الفكرية المختلفة والمتباينة في اتجاه واحد.

- افتقادها لتأييد جماهيري واسع، وأن فعاليتها الثقافية والفكرية غالباً ما تقتصر على الداخل الفلسطيني، وافتقادها لفعاليات اجتماعية وخدمائية لنصرة الموارد المادية لديها، أو التواصل لدى الجهات المعنية لتخفيف المعاناة عن المواطنين.

- عدم وجود تمثيل حقيقي للمرأة وللشباب.

- افتقارها للإدارة السليمة بالتخطيط والتوجيه، والى المهارة على المستوى الإداري والتنظيمي سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الاتصال الجماهيري.

- افتقارها للآليات و الممارسات الديمقراطية.

وفي النهاية يبدو واضحاً عجز هذه التجمعات في اختراق هيمنة الفصائل، فلم تستطع أن تسد الفراغ السياسي الذي تركه تراجع شعبية الفصائل، ولعل مرجعه عدم ثقة الجماهير في تيار جديد يعتبرونه امتداداً للتيارات الأخرى بما تحتويه من سلبيات، وقد يكون أن ما طرحه هذه التجمعات من أفكار لا يتناسب مع طموحات الجماهير، وترى فيها مجرد قيادات تسعى فقط للقيادة والزعامة دون أن تلتفت إلى متطلبات الجماهير واحتياجاتها.

وقد ترى جماهير أخرى بأن تجمعات المستقلين غير قادرة على إحداث توازن أو اختراق أو تغيير حقيقي في الساحة الفلسطينية، عزز هذه الرؤية تعدد هذه التجمعات، والخلافات التي تطفو إلى السطح دائماً بين قياداتها المختلفة، وكذلك بين رموز وقيادات التجمع الواحد التي تجعل من الجماهير تبتعد عنها ولا ترغب في الانتماء إليها.

الهوامش:

- 1- ألكيالي. ماجد، عن ظاهرة المستقلين في الساحة الفلسطينية، العربية نت، 2011-7-17، <http://www.alarabia.net.views2011/07/17>
- 2- الدجاني. احمد، عن شعب فلسطين، منظمته، ميثاقه، مشكلاته، دار المستقبل العربي، 1986، ص23-24.
- 3- ألكيالي. ماجد، عن ظاهرة المستقلين في الساحة الفلسطينية، العربية نت، 2011-7-17، <http://www.alarabia.net.views2011/07/17>
- 4- المصري. إبراهيم، المجلس الوطني الفلسطيني، البنية السياسية والاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2002م، ص111.
- 5- أبو عاصي. تحسين، المستقلون، هل بات الدور باهت والتجمع يتفكك، وكالة صفا <http://saafa/details.ps/news/51034>
- 6- الدجاني. أحمد، 1986، مرجع سابق، ص25
- 7- منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، 1984 الدورة 17، 22-29 تشرين ثان، ص75، الأزعر. محمد خالد، المؤسسة التشريعية في فلسطين، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ن مركز البحوث والدراسات السياسية ن المؤتمر الرابع للباحثين الشباب ن القاهرة، مايو 1996، ص19-22.
- 8- الدجاني. أحمد، 1986، مرجع سابق، ص26.
- 9- المصري. إبراهيم، مرجع سابق، ص113 .
- 10- الدجاني. أحمد، مرجع سابق، ص26 .
- 11- المصري. إبراهيم، مرجع سابق، ص117 .
- 12- أبو عاصي. تحسين، المستقلون، هل بات الدور باهت والتجمع يتفكك، وكالة صفا <http://saafa/details.ps/news/5103>
- 14- مقابلة، الشقافي. عبد العزيز، 25 غزة، -2-2014.

15- الصواف. مصطفى، النفخ في المستقلين، إذاعة صوت الأقصى،
2013-3-11

<http://alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id>

16- عطاري. أسعد، زمن المستقلين أم زمن المستقلين، كتابات أسعد
عطاري، 2011-6-9

<http://asadatare.wordpress.com.2011/06/09>

17- الصواف. مصطفى، النفخ في المستقلين، إذاعة صوت الأقصى، 11-
2013-3 <http://alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id>

18- المرجع السابق، و عطاري. أسعد، مرجع سابق.

19- أبو السبح. عطا الله، الحديث عن المستقلين واليهام، إذاعة صوت
الأقصى، 2010-7-12

<http://alaqsavoice.ps/arabic/index.php/index>

20- فلسطين اليوم، المستقلون همهم فلسطين أم يتبعون جهات أخرى 16-
2009-12

<http://paltoday.ps/ar/post/65709>

21- مقابلة ، أبو عاصي. تحسين، غزة، 2014-2-4

22- كيالي. ماجد، عن المستقلين في الساحة الفلسطينية، 2009-4-29

<http://www.safsaf.org/05/2009newws/majid-kayaly.htm>

23- وكالة فلسطين برس للأنباء، 2011-6-8

<http://www.palpress.co.uk/arabic/>

24- مقابلة، ألقاقي. عبد العزيز، سبق ذكرها.

25- مقابلة، الشاويش. زاهر، غزة، 2014-3-23

26- دنيا الوطن، 2012-8-5

<http://www>alwatanvoice.com/arabic/news/2012/08/05>

27- خرطيل. جميل، المستقلون وفلسطين، منبر القضية الفلسطينية، 14-

2010-9 <http://www.falasteen.com/spip.php?article>

28- وكالة فلسطين للإعلام، المستقلون يطلقون حملة إنهاء الانقسام 19-

<http://palone.net.pnm/news&php?action> 2011-12

وانظر: دنيا الوطن، 5-8-2012

<http://www>alwatanvoice.com/arabic/news/2012/08/05>

29- مقابلة، الشاويش. زاهر، سبق ذكرها.

30- مقابلة، السابق ذكرها.

31- القدس، 29-9-2012.

32- الصواف. مصطفى، النفخ في المستقلين، إذاعة صوت الأقصى، 11-

<http://alaqsavoice.ps/arabic/?action=detail&id>، 2013-3

جذور فكرة طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم (1831-1881م)

(3-1)

سعيد جميل تمرّاز (*)

تمهيد:

تعود جذور فكرة طرد العرب الفلسطينيين من ديارهم إلى مرحلة أسبق من عام 1882م، فقد انبثقت عن الحركة الاستعمارية الأوروبية بشكل عام، والبريطانية بشكل خاص، تلبية لمصالح بريطانيا، وتحقيقاً لأطماعها في المنطقة، وهكذا جاءت مشاريع الاستيطان الصهيوني في فلسطين خلال الفترة 1831-1881م، على نمط المشاريع الأوروبية الاستعمارية الاستيطانية التي أدت إلى تفرغ - وأحياناً إبادة - شعوب بكاملها في قارات أفريقيا وأمريكا وأستراليا، وأصبح الهدف الأول لها تحويل فلسطين من بلد عربي إلى بلد يهودي، وطرد الشعب الفلسطيني من دياره ووطنه، وإحلال الصهاينة محلهم، وارتبط تحقيق ذلك بعوامل عدة، منها:

(*) ماجستير تاريخ حديث ومعاصر ، مدير دائرة التوثيق والمكتبة في مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق.

أولاً: التنافس الاستعماري على فلسطين:

مع مطلع القرن التاسع عشر اشتد التنافس بين الدول الأوروبية على توسيع نفوذها في أراضي الدولة العثمانية، وحماية مصالحها فيها، وتركز الكثير من نشاطها التوسعي في بلاد الشام بما فيها فلسطين، وتضاعف التنافس الأوروبي مع نشوء ما عرف في أوروبا بالمسألة الشرقية⁽¹⁾ (Eastern Question)، التي عبّرت عنها الدول الاستعمارية بأنها "مشكلة ملء الفراغ الذي ولّده الانحسار التاريخي التدريجي للدولة العثمانية عن الحدود التي بلغتها في أوج توسعها⁽²⁾، وارتبط التنافس الاستعماري على فلسطين ببعض الأحداث العالمية، التي وقعت في تاريخ العرب الحديث، وساهمت في زيادة اهتمام الدول الأوروبية الاستعمارية بفلسطين، أهمها⁽³⁾:

- الغزو الفرنسي بقيادة نابليون لمصر عام (1798م) والشام عام (1799م).
- تسوية الأزمة التي نشأت عن الحكم المصري لبلاد الشام ما بين عامي (1831-1840م)، بمقتضى معاهدة لندن⁽⁴⁾ 1840م.
- انتهاء حرب القرم⁽⁵⁾ ما بين عامي (1853-1856م) بمقتضى معاهدة الصلح ببّاريس⁽⁶⁾ 1856م.
- الحرب الروسية - العثمانية⁽⁷⁾ (1877-1878م)، ومحاولة التوصل إلى "حل" في مؤتمر برلين⁽⁸⁾ (1878م).
- إفلاس الدولة العثمانية، وتشكيل إدارة دولية للديون المتركمة عليها، وذلك في عام (1881م).

وكانت الدول الاستعمارية التي خشيت من خطر تصاعد قوة محمد علي في المنطقة، تحديداً بعد نجاحه في تكوين دولة عربية قوية وكبيرة قاعدتها مصر وبلاد الشام، تحل محل الدولة العثمانية المتهالكة، وتسيطر على شرق البحر المتوسط، والبحر الأحمر والجزيرة العربية، وتتطلع إلى الهيمنة على الخليج العربي، والتحكم في التجارة الدولية وخصوصاً شريان المواصلات الحيوي

الموصل إلى الهند، والشرق الأقصى، فرأت في قيام دولة قوية في مصر تهديداً لمصالحها⁽⁹⁾.

وسعت الدول الاستعمارية لوقف التوسع المصري، وإرغام محمد علي على سحب قواته من سوريا، وحصر نفوذه في مصر، ومع احتدام الصراع بين تلك الدول على تثبيت نفوذها في فلسطين، ظهرت فكرة توطين اليهود في فلسطين، التي بدأت تجد اهتماماً واسعاً لدى الدوائر الحاكمة في الدول الاستعمارية، التي ادعت حماية اليهود، وطالبت بتوطينهم في فلسطين، وإنشاء كيان لهم فيها، يكون مرتبطاً بأوثق العلاقات معها، باعتبار اليهود مادة بشرية يمكن توظيفها لصالحها، وعصر المستقبل بالنسبة للاستعمار⁽¹⁰⁾، ويشكل حاجزاً بشرياً استعمارياً غريباً يحول دون قيام دولة عربية مستقلة موحدة تضم المشرق العربي والجزء العربي من إفريقيا، وإفراغ غرب أوروبا من اليهود، الذين بدأوا يهاجرون من شرق أوروبا إلى غربها⁽¹¹⁾، ومع اشتداد حدة التنافس، أخذت مخططاتها الاستعمارية طابعاً عملياً، وتحولت الدعوة إلى توطين اليهود في فلسطين إلى سياسة رسمية جرى البحث عن وسائل تنفيذها، وقد استخدمت الكثير من الوسائل، لكنها ركزت نشاطها على محورين: أولهما: البعثات الاستكشافية والتنصيرية، وثانيهما: القنصل⁽¹²⁾.

تعد البعثات الاستكشافية والتنصيرية، أحد الأساليب التي لجأت إليها الدول الاستعمارية للسيطرة على الوطن العربي عامة، خاصة فلسطين، ولعبت مؤسسات استكشاف فلسطين دوراً كبيراً في خدمة أغراض الدول الاستعمارية التي هدفت إلى تهويد فلسطين⁽¹³⁾، وإن استعراض ممارسات تلك المؤسسات تبدو في الظاهر علمية محضة، ولكن جوهر مهمتها تمثل في وضع أرضية تاريخية مزعومة لتحويل فلسطين من وطن الفلسطينيين إلى "أرض التوراة"⁽¹⁴⁾، ومن أهم تلك المؤسسات صندوق استكشاف فلسطين الذي أسسته بريطانيا سنة 1865م، وضم مجموعة من الأكاديميين البريطانيين المتميزين ورجال الدين، الذين أعربوا عن دعمهم وتعاطفهم مع أطروحات الصهيونيين المسيحيين⁽¹⁵⁾، وأما الهدف من إنشاء ذلك الصندوق، فهو العمل على تحقيق وصف لفلسطين، والبحث الدقيق

المنظم في الآثار والطوبوغرافيا والجيولوجيا والجغرافيا الطبيعية والتاريخ الطبيعي وعادات وتقاليد فلسطين لغاية التوضيح التوراتي⁽¹⁶⁾.

وكان أول أعمال ذلك الصندوق، المسح الجغرافي لفلسطين، والذي جاء على شكل 26 خريطة مُفصّلة تفصيلاً دقيقاً، كما وصل تصنيف الأماكن إلى 46 تصنيفاً؛ مثل (مدينة، قرية، خربة، بير، مزار، قلعة، تل، نبع، نهر... إلخ)؛ كما صدرت مع الخرائط (10) مجلدات، تشمل الجيولوجيا، والنبات، والحيوان، والطير، والمياه، والآثار، والطوبوغرافيا، واستمرّ العمل من سنة 1871، إلى سنة 1875م، وانتهى بنشر المجلدات، والخرائط، عام 1888م⁽¹⁷⁾.

ولعبت البعثات الاستكشافية والتنصيرية دوراً مهماً، في إقامة مراكز ثقافية ومدارس تعليمية وتنصيرية وكنائس وأبرشيات في أماكن عديدة من فلسطين، بالإضافة إلى ترسيخ الرؤية المركزية التي سادت في الأوساط الأوروبية بشأن فلسطين، التي صورتها بلداً مهملاً، وأنها خالية من السكان، تسكنها أقليات متأخرة، ومهجورة وخربة تنتظر إحياءها، والعمل على تحويلها إلى "أرض التوراة"، كما قامت بتوجيه أنظار اليهود إلى فلسطين، عن طريق تزويدهم بالمعلومات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي كانوا يحتاجونها، فلولا تلك المعلومات لبقيت فلسطين أرضاً مجهولة بالنسبة للكثيرين من اليهود، ومثل ذلك لبنة أولى لفكرة طرد الفلسطينيين⁽¹⁸⁾.

وكان النظام القنصلي أسلوباً آخر استخدمته الدول الأوروبية للتسلل إلى الدولة العثمانية، والتدخل في أمورها الداخلية، وقد سارعت إلى إنشاء قنصليات لها في القدس خلال الفترة 1838-1854م، وكانت بريطانيا أسبق الدول إلى تأسيس قنصلية لها في القدس سنة 1838م، وعُيّن وليام يونغ (William Young) قنصلاً للاهتمام بمصالح بريطانيا في فلسطين، وقد طُلب منه حماية اليهود في فلسطين، كجزء من اهتمام بريطانيا السياسي بالمسألة الشرقية⁽¹⁹⁾.

وتنافست قنصليات الدول الاستعمارية في القدس في إيجاد مبررات لبسط نفوذها في فلسطين، وذلك من خلال فكرة حماية الطوائف الدينية؛ فادعت فرنسا

حماية الكاثوليك، وروسيا ادعت حماية الأرثوذكس، واقتصرت جهود ألمانيا على تنمية العلاقات التجارية، وحماية المستعمرات الألمانية في فلسطين⁽²⁰⁾، ولم يكن في فلسطين طائفة بروتستنتية؛ كي تدعي بريطانيا حمايتها، وكان عليها أن تجد لها محمين؛ لمواجهة النفوذ الروسي والفرنسي؛ فادعت حماية اليهود، وطالبت بتوطينهم في فلسطين، وإنشاء كيان لهم فيها⁽²¹⁾، واتضح أن هدف تقديم الحماية لليهود، كان ذريعة بريطانية لإيجاد من "تحميه" في فلسطين؛ لتتمكن من التدخل في شؤون فلسطين الداخلية، والواقع أن القضية تخطت حماية اليهود في فلسطين، فالجالية اليهودية كانت صغيرة جداً لا تتجاوز تسعة آلاف وسبعمئة نسمة، موزعين بين القدس والجليل وصفد وطبريا، ونتيجة لذلك أخذت بريطانيا باستقدام يهود للإقامة في فلسطين، لأسباب ودوافع استعمارية⁽²²⁾.

وقد قامت القنصليات بأعمال عدة، منها: تبني قضايا الأقليات، وتسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإتمام عمليات دخولهم، وإقامتهم، وتوطينهم⁽²³⁾، وإيجاد الحلول للصعوبات والإشكاليات التي تعترض طريقهم، ومساعدتهم في إتمام الصفقات العقارية، وهو ما أصبح عملاً رئيساً للقنصلية مع مرور الوقت⁽²⁴⁾؛ مما أسفر - في نهاية الأمر - عن تغيير لا يستهان به في أوضاع اليهود الذين تمتعوا بالحماية الأجنبية، فقد ازداد عدد اليهود في فلسطين، فبلغ عددهم 10,600 نسمة عام 1856م، وارتفع عددهم عام 1876م، إلى 13,920 نسمة⁽²⁵⁾.

منذ بداية التنافس الاستعماري على فلسطين، امتزجت الحماية الدينية والثقافية للأقليات، ونشاطات البعثات الاستكشافية و التنصيرية، ودور القنصليات الأجنبية، بالادعاءات والمطالب السياسية الخاصة بتوطين اليهود في فلسطين، وقد زعمت بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية أن فلسطين هي (الوطن الحقيقي لليهود الذي أعطاه الله لهم)، وتكمن خطورة التنافس الأوروبي، في أنه شكل بداية تغلغل اليهود في فلسطين في ظل الحماية والامتيازات الأجنبية، فبدأت الأطماع اليهودية في شراء الأراضي، وتملكها، وإقامة المستوطنات، وزراعتها، كما أن مطلب - توطين اليهود في فلسطين - ارتبط بفكرة إيجاد (كيان يهودي في

فلسطين)، وذلك يعني تحويل فلسطين إلى مستوطنة امبريالية، رُسم سلفاً دورها في المنطقة، وإن قيام ذلك الكيان، مرهونٌ بنزع الهوية العربية الإسلامية التاريخية عن فلسطين، وسلخها عن الوطن العربي، وفرض طابع مستحدث جديد، هو الطابع اليهودي، وإلغاء وجود الشعب العربي الفلسطيني، وهكذا كانت بداية فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم.

ثانياً: مشاريع الاستيطان الأوروبية في فلسطين (1831-1881م)، وأثرها على فكرة الطرد:

ترجع الدعوات الأولى لتوطين اليهود في فلسطين، ومشاريع الاستيطان المرافقة لها إلى بداية التفكير الاستعماري بالمنطقة العربية، ونتيجة لذلك، تبنت مجموعة من الزعماء الأوروبيين الدعوة لتوطين اليهود في فلسطين، وإقامة كيان يهودي في المنطقة يعمل لحساب الدول الأوروبية، واقتُرحت مجموعة من المشاريع، وأنشأت في الوقت نفسه عدداً كبيراً من المؤسسات لتقوم بتنفيذها⁽²⁶⁾، وقد بادرت إلى طرح تلك المشاريع، بوجه عام، أوساط مسيحية، اندرجت في إطار ما سُمّي بالصهيونية المسيحية⁽²⁷⁾ (Christian Zionism)، وذلك على قاعدة الجمع بين التصورات الدينية، التي تقوم على الاعتقاد بأن قيام دولة يهودية سيسرّع "عودة المسيح"، ومطامع السيطرة الاستعمارية الأوروبية، وكانوا معنيين بالبرهنة على وحدانية الرابطة بين فلسطين واليهود، ومن أبرز تلك المشاريع:

1) مشاريع الاستيطان البريطانية في فلسطين (1831-1881م)، وأثرها على فكرة الطرد:

بعد أن أدركت بريطانيا أن توطين اليهود في فلسطين؛ يؤدي خدمات جليلة لصالحها، شهدت نشاطاً مكثفاً قام به مجموعة من السياسيين البريطانيين، وكان موجهاً بشكل مركز لتهجير اليهود صوب فلسطين، والعمل على استقرارهم فيها، وكان من بين دعاة توطين اليهود في فلسطين: اللورد شافتسبري، وإدوارد ميتفورد، ولورنس اوليفانت.

أ- مشروع اللورد شافتسبري لتوطين اليهود في فلسطين:

يعد اللورد شافتسبري⁽²⁸⁾ (Lord Shaftesbury)، من أبرز الشخصيات البريطانية في القرن التاسع عشر المتحمسة لدعوة توطين اليهود في فلسطين، قبل أن تنتشر في الأوساط الاستعمارية البريطانية، ولذلك يعد الأب لعقيدة (توطين اليهود)، وقيام (دولة يهودية) في فلسطين⁽²⁹⁾، وبدأ شافتسبري حملته لصالح توطين اليهود في فلسطين في عام 1839م، وذلك بنشره مقالاً من 30 صفحة بعنوان "دولة وآمال اليهود"، لخص فيه فكرته عن (العودة اليهودية)، وعن العرق العبري أو الشعب العضوي المنبوذ، وعارض فكرة اندماج اليهود في الشعوب التي ينتمون إليها، بحجة أن اليهود سيقفون غرباء في كل مكان، إلا في فلسطين⁽³⁰⁾.

وأكد أن روح (العودة) موجودة عند اليهود منذ ثلاثة آلاف عام، وأن الأمة اليهودية أمة عضوية تحن إلى (وطنها)، ولا بد أن تحصل عليه، وشدد على أن (عودتهم) في ضوء استعمار فلسطين، أفضل الطرق، وأكثرها أمناً في الوفاء بحاجات المناطق غير المأهولة بالسكان، وأنهم (سيعودون) على نفقتهم الخاصة دون أن يُعرضوا أحداً، سوى أنفسهم للخطر، وسيخضعون للشكل القائم للحكومة، فهم لم يصوغوا أية نظرية سياسية مُسبقة يهدفون إلى تطبيقها، وقد تم ترويضهم في كل مكان تقريباً على الخضوع الضمني (الهادئ) للحكم المطلق، ولا تربطهم رابطة بشعوب الأرض؛ لذا لا بد لهم من الاعتماد على قوة ما⁽³¹⁾، واقترح شافتسبري أن تحاول القوة الحاكمة في الأقاليم السورية (دون تحديد تلك القوة) وضع أساس الحضارة الغربية في فلسطين، وأن تؤكد المساواة بين اليهود وغير اليهود فيها، وتحصل تلك القوة على ضمانات الدول العظمى عن طريق معاهدة ينص أحد بنودها على ذلك⁽³²⁾.

وقد بحث اللورد "شافتسبري" مشروع توطين اليهود في فلسطين تحت الحماية البريطانية مع "اللورد بالمرستون"⁽³³⁾ (Lord Palmerston) وزير الخارجية البريطانية في آب (أغسطس) 1839م، وتحدث معه عن استخدام اليهود رأس حربة لبريطانيا في الشرق الأوسط، وأطلعته على المزايا السياسية لفلسطين

اليهودية⁽³⁴⁾، وأثناء عقد مؤتمر لندن عام 1840م، قدّم اللورد شافتسبري في 25 أيلول (سبتمبر) 1840م، مشروعاً لتوطين اليهود في فلسطين إلى بالمرستون بعنوان "وطن بلا شعب، لشعب بلا وطن"، داعياً إلى أن تتبنى لندن (إعادة اليهود) إلى فلسطين، وإقامة دولة خاصة بهم، وحذر من تقاعس بريطانيا عن تنفيذ المشروع؛ لأن ذلك يُعني إمكانية تنفيذ المشروع على يد دولة أخرى مثل روسيا⁽³⁵⁾، وقد تخيل شافتسبري فلسطين بلداً مهجوراً، آخذة في الإقحال؛ بسبب التناقص في الأيدي العاملة، ولذا فهي تتطلب رأس مال وعمالة، ولكن رأس المال لن يأتي إلا بعد توفير الأمن؛ لذلك لابد أن يتم اتخاذ هذه الخطوة⁽³⁶⁾، وبذلك اعتبر شافتسبري أن لا وجود لشعب عربي في فلسطين، وأن أي شعب لابد أن يكون له وطن، (الأرض القديمة للشعب القديم)، ثم طوّر ذلك الشعار؛ فأصبح "وطن بلا شعب، لشعب بلا وطن"، فهو بذلك صاحب الشعار الصهيوني الشهير⁽³⁷⁾.

ولعب شافتسبري دوراً مهماً في التأثير على أفكار بالمرستون تجاه ذلك الموضوع، ونتيجة لذلك، تبنّى بالمرستون بصورة صريحة تلك الأفكار، وأصبح أهم نصير لمشروع اللورد شافتسبري الخاص (بإعادة) اليهود إلى فلسطين، وكان اليهود في نظر بالمرستون، يمثلون عنصراً أساسياً ضد أية خطط يفكر بها محمد علي في المستقبل⁽³⁸⁾، كما اعتقد بالمرستون أن تدخل بريطانيا لحماية اليهود في فلسطين، سيجعل لها دوراً موازياً للدور الفرنسي في حماية الكاثوليك، والدور الروسي في حماية الأرثوذكس⁽³⁹⁾، وكان مقتنعاً بأن توطين اليهود في فلسطين، لن تتطوي على حسنات (للشعب) اليهودي فحسب، بل وللسلطان حيث يمكنه الاعتماد على ولاء رعاياه الجدد، الذين سوف يعيدون إقليماً مهجوراً إلى سابق عهده في الرخاء والازدهار⁽⁴⁰⁾.

ولجأ بالمرستون إلى ممارسة ضغوط شديدة على الدولة العثمانية لكي تسمح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، فبعث رسالة إلى السفير البريطاني في استانبول، بتاريخ 11 آب (أغسطس) 1840م، طلب فيها حث السلطان العثماني على إصدار قرار بتشجيع جميع اليهود المبعثرين في أوروبا تحت حمايته

ومباركته، واعتبر أن توطين اليهود في فلسطين بدعوة من السلطان، وتحت حمايته، سوف يكون مصدر ثراء له، وسوف تشكل سداً في وجه مخططات محمد علي، أو من يخلفه، وسينشر روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوروبا⁽⁴¹⁾، وفي شباط (فبراير) عام 1840م، أرسل بالمرستون رسالة أخرى إلى سفير بلاده في الأستانة، طالبه فيها أن يقترح على الحكومة العثمانية الموافقة على أن يقوم اليهود بتقديم مظالمهم إلى السلطات بواسطة القنصلية، إلا أن اقتراحه رُفض، ولكن القنصلية تمكنت من إيجاد رعايا لها، من خلال الاستجابة إلى طلبات منح الحماية لبعض اليهود الذين فقدوا حماية دولهم الأصلية⁽⁴²⁾، وأعلن في 17 شباط (فبراير) 1841م، أن بريطانيا مسؤولة عن تحقيق مشروع توطين اليهود في فلسطين⁽⁴³⁾، وأنها مسؤولة عن استعمار فلسطين، وترحيل (السكان) المحليين لخلق مساحة للمستوطنين اليهود حتى يتمكنوا من المعيشة فيها⁽⁴⁴⁾.

وتابع شافيتسبري تقديم مشاريعه وطروحاته، فكتب عام 1876م، مقالاً آخر طرح فيه مرة أخرى أفكاره الصهيونية، فقد أكد أن فلسطين ستصبح شديدة الأهمية من الناحيتين الجغرافية والتجارية بعد فترة وجيزة، مؤكداً أن فلسطين في حاجة إلى السكان ورأس المال، وبإمكان اليهود أن يعطوها الشئئين معاً، وأن إنجلترا لها مصلحة في توطين اليهود في فلسطين؛ وأنه ستكون ضربة لإنجلترا لو نفذ منافسوها ذلك، لذلك يجب أن تدافع عن (قومية اليهود) وتساعدهم حتى (يعودوا) فيكونوا بمنزلة الخميرة (لأرضهم القديمة)⁽⁴⁵⁾.

يعد مشروع شافيتسبري من أهم مشاريع الصهيونية غير اليهودية الداعية لتوطين اليهود في فلسطين، وكان له أكبر الأثر في تحديد ملامح المشروع الصهيوني، وساهم في وضع الأساس العملي لفكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم، وذلك من خلال شعار "وطن بدون شعب، لشعب بدون وطن"، الذي حوله الصهيوينيون فيما بعد إلى "أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض".

ب- مشروع إدوارد ميتفورد لتوطين اليهود في فلسطين:

كان من بين دعاة توطين اليهود في فلسطين أيضا إدوارد ميتفورد (Edward Mitford)، ففي عام 1845م، قدم مذكرة إلى الحكومة البريطانية طلب فيها: "إعادة توطين اليهود في فلسطين بأي ثمن، وإقامة دولة خاصة بهم تحت الوصاية البريطانية، وحمايتها؛ لرعاية المصالح البريطانية في الشرق، وحماية طريقها إلى الهند"⁽⁴⁶⁾، وبمجرد أن يتمكن اليهود من إقامة مؤسساتهم الخاصة في دولتهم ويحققوا خبرة كافية في شؤون الحكم فإن على بريطانيا أن ترفع وصايتها، وتدعمهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم، واعتبر ميتفورد أن إقامة تلك الدولة "اليهودية" يحقق فوائد كبرى لبريطانيا، جعل الممرات المائية للمواصلات البخارية (المتجهة نحو الشرق) تحت تصرف بريطانيا⁽⁴⁷⁾.

وكان ميتفورد من أوائل الصهاينة الذين تعرضوا لقضية الوجود البشري الفلسطيني، فاقترح إجلاء الفلسطينيين، وتوطينهم في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية⁽⁴⁸⁾، وكان ما قاله حول هذه القضية: "البلد قليل السكان في الوقت الحاضر بالنسبة إلى مساحته، إلا أن الضغط الذي يولده إدخال كتلة بهذا الحجم من الغرباء على السكان الفعليين، قد تترتب عليه نتائج سيئة؛ لذا يستحسن قبل القيام بمحاولة للاستيطان أن يتم إعداد البلاد لاستقبال القادمين، ويمكن تحقيق ذلك بحث الحكومة العثمانية للعمل على جعل السكان (المحمديين) يتراجعون صوب تلك البلدان الشاسعة والمزروعة جزئيا في آسيا الصغرى، حيث يتم تمليكهم قطعاً وحصصاً من الأرض مساوية في حسناتها، ومتفوقة إلى حد بعيد في قيمتها بالقياس مع الأراضي التي تخلوا عنها"⁽⁴⁹⁾.

مما تقدم، يتضح أن ميتفورد كان يفكر في اقتلاع وترحيل الشعب الفلسطيني بانتظام، وفي إعادة توطينهم في البلاد المجاورة؛ لإفساح المجال أمام المشروع الصهيوني، وكان الطرد مرهونا بالتوصل لاتفاق سياسي مع الحكومة العثمانية بخصوص نقل السكان من أرض إلى أرض، وكان مشروعه يتألف من جزئين؛ اتفاق هجرة من أجل ضمان استيطان اليهود بشكل منظم في فلسطين،

واتفاق خروج للعرب من أجل ضمان التصفية التدريجية لأموالهم على أساس خطة تمويل متفق عليها بين الجهات والحكومات المعنية.

ج- مشروع لورنس أوليفانت لتوطين اليهود في فلسطين:

كان لورنس أوليفانت⁽⁵⁰⁾ (Laurence Oliphant) البريطاني من أبرز الشخصيات الداعمة للصهيونية، وهو صاحب نظرية إعادة إحياء الدولة العثمانية لمواجهة الإمبراطورية الروسية، وكان يرى ضرورة إنقاذ الدولة العثمانية من مشاكلها الاقتصادية المستعصية، والمحافظة على سيادتها، وحمايتها، من خلال إدخال عنصر اقتصادي نشيط في جسدها المتهالوي⁽⁵¹⁾، ووجد أن اليهود هم ذلك العنصر، وركز على الفائدة المزدوجة التي كانت ستعود على كل من المستوطنين اليهود، والباب العالي، فإن انتقال المستوطنين ليصبحوا رعايا للسلطان سيؤدي إلى قيام تحالف حيوي قائم على خدمة المصالح المتبادلة بين العثمانيين من جهة، و (الشعب اليهودي) من جهة أخرى، ويتمتع بأهمية بالغة في المجالات المالية والتجارية والسياسية⁽⁵²⁾.

وتعود جذور مشروع أوليفانت إلى مؤتمر برلين (1878م)، فقد دعا إلى استعمار سوريا الجنوبية (فلسطين وشرق الأردن)، وطالب باستصلاح الأراضي الغنية على أطراف الصحراء⁽⁵³⁾، وفي عام 1879م، سافر إلى الأستانة لحمل السلطان العثماني على منح اليهود مساحات من الأرض في شرق الأردن وفلسطين، بموجب براءة تمولهم تنفيذ الاستيطان⁽⁵⁴⁾، كما دعا بريطانيا إلى تأييد مشروع توطين اليهود وكان المشروع يتلخص في إنشاء شركة استيطانية لتوطين اليهود برعاية بريطانية وبتمول من الخارج، على أن يكون مركزها إسطنبول⁽⁵⁵⁾.

وقد أصدر أوليفانت في عام 1880م، كتابه أرض جلعاد (The Gilead Land of)، ضمنه آراءه وأفكاره بخصوص مسألة توطين اليهود في فلسطين، ونوعية العلاقات التي سيقومها المستوطنون مع العثمانيين والعرب⁽⁵⁶⁾، واقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقي الأردن تكون تحت السيادة العثمانية بحماية

بريطانية، وتتضمن فصل منطقة البلقاء عن لواء نابلس ليستطيع اليهود من رعايا السلطان استغلال أرض البلقاء بواسطة الأموال والخبرات التي سيحضرونها معهم، وستبيع الدولة الأراضي الأميرية هناك وستأخذ عنها الضرائب سنوياً، وكذلك شجع استيطان اليهود في فلسطين، والمناطق المجاورة عن طريق إقامة مستوطنات جديدة⁽⁵⁷⁾، ولم يكتف أوليفانت بطرح أفكاره، بل قام بزيارة فلسطين، ودرس ظروف الاستيطان، والاستعمار الزراعي فيها، واختار منطقة شرق الأردن شمالي البحر الميت (وتُسمى هذه المنطقة «جلعاد» في العهد القديم)، ثم اتجه إلى إسطنبول لعرض مشروع سكة حديد وادي الفرات، وقدم طلباً إلى السلطان بإعطاء اليهود قطعة من الأرض بعرض ثلاثة كيلومترات على حافتي الطريق المقترح⁽⁵⁸⁾.

وأوضح أوليفانت موقفه الفكري من العرب، فالعرب في نظره، غير جديرين بأي معاملة إنسانية، فهم يتحملون مسؤولية الخراب والدمار الذي لحق بفلسطين، وهم السبب في تدني مستواها، وانحطاطها، وإفكارها⁽⁵⁹⁾، ونجده يقسم العرب إلى قسمين: بدو وفلاحين، دعا إلى طرد البدو ليعودوا رعاة كما كانوا في الواحات الصحراوية وهم ليسوا بحاجة إلى أكثر من إبلهم ومواشيهم لتسد أودهم⁽⁶⁰⁾، ووضع الفلاحين في معسكرات مثل معسكرات الهنود في أمريكا الشمالية، على أن يتم استخدامهم كمصدر للعمالة الرخيصة يمكن للمهاجرين الرأسماليين اليهود تشغيلهم، وطالب بطردهم، واستشهد بفكرته تلك على ما ورد في النص التوراتي، الذي ذكر أنه سبق لرجال "دان" أن طردوا في الماضي الفلاحين الذين كانوا يعيشون سهل الحولة الخصب الذي ازدادت الرغبة في الاستيلاء عليه، بيد أنه ينبغي تناول المسألة بشكل عصري، إذ يمكن أن تؤسس شركة مساهمة تعوض أصحاب الأرض، وتحفظ بهم كعمال⁽⁶¹⁾.

مما تقدم، يتضح أن أوليفانت أكد في مشروعه على ضرورة طرد العرب، وترحيلهم من فلسطين حتى يتسنى إقامة (دولة يهودية) خالصة، واعتبر سكان فلسطين الأصليين مهملين، فعمل على تغييبهم، واقتراح تقديم المساعدات المالية للدولة العثمانية، لتأمين أرض (للدولة اليهودية)، وإنشاء تجمع سكاني فيها

بإحضار وتوطين العدد الأكبر من اليهود، ثم ترحيل أهل الأرض الأصليين الذين يشغلون الأرض التي سيقام عليها التجمع الصهيوني.

(2) مشروع هيلموت فون مولتكه الألماني للاستيطان

في فلسطين، وأثره على فكرة الطرد:

بدأ الاهتمام الألماني بالمشرق العربي عموماً، وبفلسطين خاصة يتزايد منذ مطلع القرن التاسع عشر، فبالإضافة إلى الإرساليات التنصيرية الوافدة من بروسيا وباقي الولايات الألمانية، أخذ الاهتمام يتحول تدريجياً إلى مشروعات استعمارية⁽⁶²⁾، ففي عام 1841م، نشر هيلموت فون مولتكه⁽⁶³⁾ (Helmuth Von Moltke) الضابط في الحرس الملكي الروسي سلسلة من الدراسات بعنوان (ألمانيا وفلسطين)، دعا فيها إلى إنشاء (مملكة القدس) بهدف تحويل فلسطين إلى (مركز متقدم للحضارة الأوروبية)؛ كي تصبح أنموذجاً اقتصادياً متطوراً يحتذى به في المنطقة بأسرها⁽⁶⁴⁾.

وأشار مولتكه في مشروعه إلى أهمية قيام ذلك المركز الاستيطاني في فلسطين، كي يشكل دولة واقية بين مصر وسورية في حالة قيام مملكة وراثية في مصر، تحول دون أي اعتداء على الدولة العثمانية، ويحمي المصالح الغربية من أي خطر يتهدها، ويشكل جسراً يربط أوروبا بالقارة الهندية، ورأى مولتكه أن قيام تلك المملكة سيكون بعثاً للتقاليد والقيم الصليبية، ونصراً معنوياً تحققه المسيحية في العالم، واقتراح أن يكون على رأس تلك الدولة أمير ألماني يتمتع بسلطة مطلقة، ويتصف بروح متسامحة، فهو يرى أن اعتلاء أمير ألماني لعرش مملكة القدس، سوف يبعد فلسطين عن تأثير المنافسات السياسية القائمة آنذاك بين الدول البحرية الأوروبية، كما أن تمتعه بسلطة مطلقة سيساعد في فرض النظام على بلد متخلف غير مؤهل للمطالبة بالحكم الذاتي⁽⁶⁵⁾.

وقد شغلت تلك الأفكار اهتمام "جمعية الهيكل الألمانية"⁽⁶⁶⁾ Gesellschaft (der "DeutschenTempler")، فتبنت في نهاية الستينات من القرن التاسع

عشر مشروع بناء مستوطنات ألمانية في فلسطين، وفي عام 1868م باشرت نشاطها الاستعماري، وكانت المستعمرة الأولى التي أنشأتها مستعمرة الهيكليين في حيفا، وضمت عدداً من المستوطنين كان من بينهم مجموعة من اليهود الألمان، وقد نقش على مدخل المستعمرة بالألمانية: (لتسني يميني إن نسيك يا القدس) وهو الشعار الصهيوني نفسه: (لتسني يميني إن نسيك يا أورشليم)⁽⁶⁷⁾، واستطاعت الجمعية إنشاء 9 مستوطنات خلال الفترة (1868-1918م)، وعملت على تشجيع المسيحيين الألمان على الهجرة إلى فلسطين للاستيطان فيها، حتى يمكنهم عددهم من السيطرة على فلسطين، وتحويلها إلى مستعمرة ألمانية، ووصل عدد المستوطنين الألمان في فلسطين نحو 2000 شخص حتى عام 1918م⁽⁶⁸⁾، وقد تلاشت تلك المستوطنات بعد عام 1918م، وتم بيع أراضيها للمستوطنين الصهاينة خلال سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين، كما تم تبادل أراضي بين يهود هاجروا من ألمانيا إلى فلسطين، ومستوطنين ألمان هيكليين⁽⁶⁹⁾.

لقد قدمت المستوطنات الألمانية في فلسطين أنموذجاً مهد الطريق لنشوء المستوطنات الصهيونية، وقد حاول الصهاينة الاستفادة من تجربة المستوطنات الألمانية في كيفية بناء المستوطنات، والتنظيم على النسق الأوروبي، وأقبلوا على دراستها، محاولين الاستفادة من إنجازاتها وأخطائها، وحاولوا إقامة صلات طيبة مع المستوطنين الألمان، وتبادل الخبرات والمساعدات في مجالات الزراعة والتجارة والحرف الصناعية، ومما زاد من تعاونهما أكثر معادتهما للعرب، ورغبتهما في التنسيق فيما بينهما لمواجهة أي خطر عربي يهدد وجودهما⁽⁷⁰⁾.

طالب الألمان الدولة العثمانية بنقل ملكية فلسطين للمسيحية، لكي يتسنى تحويلها برعاية أمراء أوروبا إلى إقليم مسيحي مستقل يحكم نفسه بنفسه، ورغم أن الفكرة تلاشت مع نشوء الحركة الصهيونية، إلا أنها رسخت مبدأً نفي حقوق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة على وطنه، فالمشروع الاستيطاني الألماني، يتطلب تنفيذ انتزاع الأرض من أيدي أصحابها، وإعادة توزيعها على المستوطنين، كما أنه لم يأخذ في الحسبان وجود العرب على الإطلاق، وهم

الأكثرية الساحقة، وهم أصحاب الأرض الشرعيين، مما جعل أمر طردهم من فلسطين أمراً قائماً.

3) مشروع ارنست لاهاران الفرنسي لتوطين اليهود في فلسطين، وأثره على فكرة الطرد:

يعد ارنست لاهاران (Ernest laharanne)، من أبرز السياسيين الفرنسيين الذين نادوا بفلسطين (إقليمياً يهودياً) تحت الحماية الفرنسية، خاصة حينما حصلت فرنسا على امتياز شق قناة السويس عام 1854م، وقد أبدى اهتماماً ملحوظاً بفكرة توطين اليهود في فلسطين⁽⁷¹⁾، كما أيد فكرة احتلال المشرق العربي، ودعا في عام 1860م، إلى البحث عن الوسائل الكفيلة بتثبيت دعائم الوجود الفرنسي في المنطقة، ومنها بناء (دولة اليهود) في فلسطين تحت الحماية الفرنسية، وقد نشر آراءه في كتابه الذي حمل عنوان: (المسألة الشرقية الجديدة- الإمبراطورية المصرية والعربية وإعادة إحياء القومية اليهودية)⁽⁷²⁾.

واستعرض لاهاران في كتابه مناقشات الإنجليز الصهيونيين غير اليهود المؤيدة للاستيطان اليهودي في فلسطين، وبين المكاسب الاقتصادية التي ستجنحها الدول الأوروبية وخاصة فرنسا، إذا ما أقام اليهود (وطناً) لهم في فلسطين، فقد أشار إلى أن الصناعات الأوروبية ستجد لها أسواقاً جديدة لتـصريف منتجاتها، لذلك يجب على أوروبا كلها أن تساعد على انتزاع فلسطين من الدولة العثمانية وإعطائها لليهود، وقد عبر لاهاران عن فكرته عن اليهود كجنس بقوله: يا لهم من مثل يحتذى، ويا لهم من جنس... إننا نحني رؤوسنا لكم أيها الرجال الأشداء، لقد كنتم أقوىاء بعد مأساة القدس لأنكم كنتم كذلك طوال تاريخكم القديم، وإن الباقين منكم يمكن أن ينهضوا من جديد، ويعيدوا بناء بوابات القدس⁽⁷³⁾.

وتحدث بإعجاب كبير عن اليهود، واعتبرهم شعب ذي شخصية عبقرية مستقلة، فهم شعب عضوي لم يندمج في الحضارة الغربية؛ لأنه مرتبط بالشرق حيث يجب أن يكونوا قناة الاتصال الحية بين القارات الثلاث، سيكونون حملة

الحضارة إلى شعوب ما زالت بدائية وسيلعبون دور الوسيط بين أوروبا وأقاصي آسيا، فيفتحون الطريق المؤدية إلى الهند والصين، التي ينبغي في النهاية فتح أبوابها للحضارة⁽⁷⁴⁾.

واقترح لاهاران قيام فرنسا بتوطين اليهود في فلسطين، يؤازرها في ذلك دعم وجهد رجال البنوك والتجار اليهود في العالم، ويجري اكتتاب مالي يهودي عام يتيح لليهود المجال لشراء (وطنهم القديم) من الدولة العثمانية، وذكر أن حدود الدولة اليهودية ستكون من السويس حتى ميذاء أزمير في تركيا بما في ذلك كامل المنطقة العربية⁽⁷⁵⁾، وقد وصف لاهران العرب في كتابه بالهمجية والوحشية، وأنكر المساهمة العربية في ميادين العلوم الأوروبية وقصرها على اليهود، وقد عكس ذلك النظرة المتعصبة للإمبريالية الغربية الحاقدة على الشعوب العربية والإسلامية بحيث دأبت على الإنكار، أو التقليل من أهمية أي دور إيجابي قامت به هذه الشعوب في مرحلة من مراحل تاريخها تجاه الحضارة الإنسانية⁽⁷⁶⁾.

انعكست النظرة الاستعمارية العنصرية للاهاران الحاقدة على الشعوب العربية والإسلامية على الإنكار والتجاهل لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى هدف لاهاران إلى تكثيف الهجرة والاستيطان، حتى يتسنى إقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أية شوائب عرقية أو حضارية أخرى، وهو ما جعل طرد الفلسطينيين أمراً حتمياً وطبيعياً، وبذلك كان لمشروع لاهران وآرائه أثرٌ كبيرٌ على فكرة طرد الفلسطينيين من وطنهم.

تكمّن خطورة مشاريع الاستيطان الأوروبية في تمهيدها الطريق للأفكار الصهيونية عن (الأمة اليهودية)، و(البعث اليهودي)، وفي دعوتها لتوطين اليهود في فلسطين، وخلقها المناخ الملائم لعملية الاستيطان اليهودي الذي جرى في بادئ الأمر باتجاهين: الأول بالعمل على زيادة عدد اليهود في المدن الفلسطينية الكبرى كالقدس وحيفا وطبرية وصفد، والاتجاه الثاني إقامة مستوطنات زراعية خارج المدن الفلسطينية، واعتبرت أن نجاح مشاريع التوطين تتطلب توفر شرطين، هما: أولاً: أن يتحمل اليهود أنفسهم في شتى أنحاء العالم المسؤولية الكبرى في تحقيق ذلك الهدف، وثانياً: تقديم الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا المساعدة الكافية في

هذا الصدد، وموقفها العنصري القائم على عدم الاعتراف بالآخر، وإنكار وجوده؛ مما فتح آفاقاً واسعة أمام الحركة الصهيونية للتفكير بطرد العرب الفلسطينيين من فلسطين.

ثالثاً: مشاريع الاستيطان اليهودية في فلسطين (1831-1881م)، وأثرها على فكرة الطرد:

خلال التحرك الصهيوني الغربي المكثف للاستفادة من اليهود في تحقيق الأهداف التوسعية والاستعمارية الأوروبية، تم استقطاب عدد من اليهود الأثرياء المستفيدين من حركة الاستيطان والتوسع، والمتأثرين بالأفكار الاستعمارية، ولعب أولئك دوراً مهماً في التحضير لبلورة الحركة الصهيونية، ونقلها من مجرد أفكار وطروحات إلى حركة منظمة، وهكذا انتقلت الفكرة من البيئة الأوروبية غير يهودية (الصهيونية المسيحية)، إلى البيئة اليهودية، وبدأ أولئك المنتفعون من المشروع الصهيوني العمل من أجل الدعوة لتوطين اليهود في فلسطين، وبلورة مشاريع وبرامج عمل شاملة لإقامة (وطن قومي لليهود في فلسطين)، وكان من أبرز الرواد الصهاينة الذين ساهموا في بلورة مشاريع الاستيطان، وتحدثوا عن (الدولة اليهودية)، موسى مونتيفيوري، والحاخام يهودا الكلي، وتسفي هيرش كاليشر، وموسى هس.

1- مشروع موسى مونتيفيوري لتوطين اليهود في فلسطين:

كان البريطاني اليهودي الثري موسى مونتيفيوري (Moses Montefiore) من أبرز المؤيدين لتوطين اليهود في فلسطين، وكان تأييده للاستيطان اليهودي في فلسطين، شأنه شأن معظم الأثرياء اليهود المندمجين في الغرب، يهدف إلى تحويل تيار الهجرة المتدفق من شرق أوروبا إلى غربها بعيداً عنها، للاستفادة منهم في المشاريع الاستعمارية، وكان من أهم اهتماماته تحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج، عن طريق ربطهم بالأرض، ومهنة الزراعة، وإنشاء المستوطنات الزراعية⁽⁷⁸⁾، وأبدى مونتيفيوري اهتماماً ملموساً بفلسطين،

فزع أنها تخص اليهود، وأن قدر القدس أن تصبح مركزاً للإمبراطورية اليهودية، وطالب بالحفاظ على الوجود اليهودي في فلسطين، والحصول على مساكن وأراض زراعية لمن يعيش منهم عليها، فقدم وجمع تبرعات لمساعدة اليهود المقيمين في فلسطين⁽⁷⁹⁾.

وفي إطار تأييد الحكومة البريطانية لتوطين اليهود في فلسطين، طلبت من مونتفيوري مقابلة محمد علي باشا عام 1838م؛ لإقناعه بخطة لتوطين اليهود في فلسطين، تتضمن توفير وضع متميز لليهود وقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وتنمية المشاريع الزراعية والصناعية في فلسطين حتى يحقق اليهود الاعتماد على الذات⁽⁸⁰⁾، والاتفاق معه على تأجير اليهود مائتي قرية عربية بهدف الزراعة، مقابل عشرين في المائة من المحصول، إلا أن تلك المحاولة فشلت أمام رفض الحاكم المصري لبلاد الشام آنذاك⁽⁸¹⁾، وكان مونتفيوري ينوي، أن يدعو اليهود المقيمين في أوروبا وأمريكا وجنوب أفريقيا للإقامة في تلك القرى، واستغلال موارد الثروة في هذه البلاد، ورغم ذلك ظل مونتفيوري يسعى لتوطين اليهود في فلسطين بعد عودتها إلى الدولة العثمانية⁽⁸²⁾.

وتكررت زيارات مونتفيوري إلى بلاد الشام، ونجح عام 1855م، في الحصول على موافقة السلطان العثماني بشراء قطعة أرض في مدينة القدس، أقام عليها في عام 1857م، أول حي سكني يهودي في فلسطين خارج أسوار مدينة القدس، وعُرف فيما بعد باسم (حي مونتفيوري)⁽⁸³⁾، كما ساهم مونتفيوري في تأسيس بعض المستوطنات الزراعية في الجليل ويافا، وأسس بعض المشاريع الصناعية⁽⁸⁴⁾.

يمكن القول: أن مشروع مونتفيوري ساهم في وضع الخطوات العملية للاستيطان في فلسطين، التي بدأت على أسس استهدفت تحويل فلسطين إلى وطن يهودي، وكانت لها أكبر الأثر في تشجيع وصول هجرات يهودية متزايدة إلى فلسطين، وقد أعطي مونتفيوري إشارة مبكرة إلى العملية المنتظمة والمنشودة للاستيلاء على الأرض، المصحوبة بترحيل المواطنين العرب الأصليين؛ الأمر الذي مهد الطريق أمام الخطط العملية لطرد العرب من وطنهم.

2- مشروع يهودا الكلي لتوطين اليهود في فلسطين:

يعد الحاخام يهودا الكلي⁽⁸⁵⁾ (Yehuda Alkalay) من أوائل المفكرين الصهيونيين الذين نادوا بإقامة "دولة يهودية" في فلسطين، وطالب بضرورة حلّ (المسألة اليهودية) عبر توطين اليهود في فلسطين، وتوطيد دعائم الوجود الاستيطاني الصهيوني، وكرّس جهده للدعوة إلى "بعث القومية اليهودية"، وتوسيع قاعدة الثقافة اليهودية، واعتبر دعوة الاندماج انحرافاً وخيانة للتراث اليهودي، مؤكداً على أنه بدون العبرية لا وجود للتوراة، وبدون التوراة لا وجود (لشعب إسرائيل)⁽⁸⁶⁾.

ومارس الكلي أول نشاط سياسي له خلال أحداث البلقان حين أصدر نداءً للطوائف اليهودية طالبها بتأييد ودعم الشعوب البلقانية في ثورتها ضد الحكم العثماني، وقد استغل اليقظة القومية في البلقان فنشر في عام 1834م، كتاباً بعنوان "اسمعي يا إسرائيل"، اقترح فيه إقامة مستوطنات يهودية في فلسطين، لكي تكون مقدمة ضرورية "للخلاص المنتظر"⁽⁸⁷⁾، وفي سنة 1839م، دعا الكلي إلى قيام هجرات يهودية جماعية إلى فلسطين من دون انتظار مجيء المسيح الذي سيظهر من بين الهاجرين الرواد، وكان الكلي يطمح إلى أن يوفّق بين الدين اليهودي، وروح العصر، وأن يكسب تأييد الفئات اليهودية المتدينة المحافظة لدعوته الاستيطانية، وإرضاء الفئات اليهودية العلمانية بغية المحافظة على تآلف ووحدة العمل اليهودي من أجل صهيون⁽⁸⁸⁾.

قام الكلي بزيارات لعدد من دول أوروبا الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا؛ لنشر آرائه بين الجاليات اليهودية، ولاستطلاع آراء حكام تلك الدول في مشاريعه، حيث حظي بمقابلة بعض المسؤولين فيها، وبمقابلة عدد من رجال المال اليهود، وفي بريطانيا أسس "جمعية استيطان فلسطين" التي كانت قصيرة العمر⁽⁸⁹⁾، ووضع برنامجاً للاستيطان الصهيوني في فلسطين، اشتمل على البنود التالية⁽⁹⁰⁾:

1- الدعوة إلى عقد جمعية يهودية عامة تكون مهمتها إرساء دعائم تنظيم يهودي شامل تتولى إدارته ورعاية شؤونه مجموعة من حكماء اليهود، يتم اختيارهم بواسطة أولئك الأقطاب الذين يستفيد الجميع من نفوذهم «يقصد بهم بالطبع الأثرياء اليهود، ويقوم مجلس حكماء اليهود بالإشراف على عملية "استعادة" فلسطين عن طريق القيام باستعمارها، وإنشاء المؤسسات الاستيطانية فيها.

2- إنشاء صندوق (قومي) يهودي لجمع المساعدات والتبرعات المالية من أثرياء اليهود وغيرهم لتمويل إنشاء المستوطنات في فلسطين، والبدء بعملية تهجير فقراء اليهود للاستقرار فيها، والعمل على شراء المزيد من أراضيها على أن تكون ملكيتها باسم "الشعب اليهودي" بأجمعه.

3- إقامة صندوق آخر للإشراف على جمع الضرائب من المستفيدين من عملية الاستيطان، وتحصيل نسبة معينة من الضرائب من باقي الفئات اليهودية لقاء الحماية التي يوفرها لهم مجلس حكماء اليهود في مواطن سكناهم.

4- الحصول على قرض (قومي) تشارك في دفعه مختلف الفئات اليهودية؛ لاستثماره في إقامة عدد من المشاريع العامة في فلسطين، مقابل نسبة مئوية معينة من الفائدة.

لقد هدف الكلعي من خلال ذلك البرنامج إلى بناء كيان يهودي في فلسطين بشكل منظم وتدرجي، لا بشكل عفوي ومفاجئ، وقد ألقى مسؤولية إنشاء و تمويل المستوطنات اليهودية على عاتق أقطاب المال اليهودي، في حين يقوم فقراء اليهود بتقديم العنصر البشري اللازم لعملية الاستيطان⁽⁹¹⁾، ولتنظيم عملية استيطان فلسطين، اقترح الكلعي تأسيس شركة مساهمة استيطانية على غرار شركات التأمين ضد أخطار الحريق، وشركات السكك الحديدية، تقوم بمحاولات لشراء فلسطين من السلطان العثماني، أو على الأقل الحصول على حق استئجارها لمدة معينة، مقابل مبلغ من المال، أو مقابل أجر سنوي، وبمجرد استئجارها يُعاد تسمية فلسطين باسم "إسرائيل"⁽⁹²⁾.

وبذلك شكل مشروع الكلعي دعوة ضمنية إلى الاستيلاء على الأراضي في فلسطين، ومن ثم فهي دعوة إلى تفكيك الروابط القائمة بين العرب ووطنهم، وتهميش الوجود العربي في فلسطين كمقدمة لتبني فكرة طرد الشعب الفلسطيني من دياره ووطنه.

3- مشروع تسفي هيرش كاليشر لتوطين اليهود في فلسطين:

أصدر اليهودي الصهيوني تسفي هيرش كاليشر⁽⁹³⁾ Zvi Hirsch (Kalischer) كتاباً بعنوان: "البحث عن صهيون" (Derishat Zion) بالعبرية سنة 1862م، أكد فيه أن الخلاص لا يحتاج إلى مجيء المسيح، وإنما يحتاج للجهود البشري اليهودي لتخليص أنفسهم، بالمبادرة إلى بناء مجتمع يعتمد على ارتباط اليهودي بأرض يزرعها تكون بمثابة وطن قومي له، ولا يتم ذلك إلا في فلسطين⁽⁹⁴⁾، ودعا إلى عقد مؤتمر للأثرياء اليهود بهدف تأسيس جمعية لاستيطان أرض إسرائيل، بهدف تشجيع الاستيطان اليهودي لفلسطين، وذلك بشراء المزارع والكروم، وجني ثمارها، وطالب فقراء اليهود المبادرة إلى استيطان فلسطين⁽⁹⁵⁾.

وقام كاليشر برحلات عدة إلى دول أوروبا، لحث اليهود على شراء الأراضي في فلسطين، والاستيطان فيها، ونجح عام 1866م، في التأثير على مجموعة من أثرياء اليهود لشراء قطعة أرض في ضواحي مدينة يافا⁽⁹⁶⁾، كما ساهم في توجيه نشاط جمعية الأليانس⁽⁹⁷⁾ (الاتحاد اليهودي العالمي) Alliance Israelite Universal، نحو شراء بعض الأراضي في فلسطين، وأكد أن العمل الزراعي المهمل يمكن أن يعطي نتائج سريعة ومباشرة، ويعمل على رفع شأن اليهود بين الشعوب، ونجح بالتعاون مع الأليانس في إقامة مدرسة "مكفيه إسرائيل"⁽⁹⁸⁾ (Mikveh Israel) الزراعية عام 1870م⁽⁹⁹⁾.

وأشار كاليشر إلى الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين، فصور فلسطين بأنها أرض خربة مقفرة، وأن العناية الإلهية اختارت اليهود؛ ليقوموا بزراعتها وتحسينها ونقل الحضارة إليها، ووصف العرب الفلسطينيين (بالعصابات العربية)، وأنهم يشكلون خطراً على المستوطنين الصهاينة، وتوقع حدوث الاصطدام بين

العرب الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة⁽¹⁰⁰⁾، واقترح إنشاء جماعات حراسة تجمع بين العمل الزراعي والعسكري؛ لحماية المستوطنات اليهودية من أي خطر يتهدها، ودعا إلى استعمال السلاح دفاعاً عن المستوطنات، حتى لو اقتضى ذلك إرسال فرق يهودية مسلحة لملاحقة "الصوص العرب" في العمق العربي خارج حدود فلسطين⁽¹⁰¹⁾.

لقد كان لآراء كاليشر ونشاطه العملي أكبر الأثر في إرساء دعائم المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وبناء المرتكزات المادية للكيان الصهيوني، فنجده يشدد على الاستيطان الزراعي في فلسطين، وعلى ضرورة ارتباط اليهودي بأرض فلسطين، والاستيلاء عليها بالقوة إذا اقتضى الأمر ذلك، ودعا إلى "احتلال العمل والإنتاج" بشكل متساير مع احتلال الأرض، ومقاطعة الأيدي العاملة والمنتجات العربية، والسعي لتحويل العرب إلى مستهلكين، تمهيداً لإمكانية التخلص منهم بذريعة عدم قدرتهم على الإنتاج، كخطوة أولى لطردهم من فلسطين.

4- مشروع موسى هس لتوطين اليهود في فلسطين:

كرّس موسى هس⁽¹⁰²⁾ (Moses Hess) جهده للدعوة إلى بعث "قومية يهودية لاستعادة القدس"، "ولتوطين اليهود في فلسطين، وقد أصدر عام 1862م، كتاباً باللغة الألمانية أسماه "روما والقدس"، الذي ضمنه آراءه حول الواقع اليهودي، تلك الآراء التي شكلت إحدى أهم ركائز الحركة الصهيونية لاحقاً⁽¹⁰³⁾، ورأى أن حل المسألة اليهودية، يكمن في إقامة "دولة يهودية" تحت الحماية الفرنسية، ويتم ذلك، بالمحافظة على أمل البعث السياسي (للشعب) اليهودي، عندما تتغير الظروف السياسية في الشرق، بشكل يتيح تنظيم بداية تجديد "الدولة اليهودية"، وتلك البداية ستجد تعبيراً عن نفسها في تأسيس المستوطنات اليهودية على أرض فلسطين⁽¹⁰⁴⁾، وتوقع أن الأحداث العالمية المناهضة للدولة العثمانية ستغيّر خريطة الشرق الأوسط، وتتيح بداية عملية لقيام "دولة يهودية" في قلب الشرق الأوسط، ستخدم المصالح الدول الغربية الاستعمارية، وتساهم في نشر الحضارة الغربية في الشرق المتخلف⁽¹⁰⁵⁾، وعبر عن ثقته بأن الأمم المسيحية لن

تعارض إطلاقاً إنشاء "دولة" لليهود في فلسطين، طالما أنّ ذلك يضمن لها التخلص من شعب غريب يسبب لها المشاكل الكثيرة، ولا يمكنهم الالتحام العضوي بأوروبا⁽¹⁰⁶⁾.

واعتبر دعوة الاندماج انحرافاً وخيانة للتراث اليهودي، مؤكداً أن اليهود غرباء في كل مكان يعيشون فيه، ولا يمكنهم الالتحام العضوي بأوروبا، وأية محاولة لبعث حياة اليهود القومية في (الشتات) سيكون مصيرها الفشل؛ لأن الشعوب الأوروبية اعتبرت اليهود شعباً منبوذاً ومُحتقراً ومُشتتاً؛ شعباً هبط إلى مرتبة الطفيليات التي تعتمد في غذائها على الغير، شعباً ميتاً لا حياة له⁽¹⁰⁷⁾.

ويعد هس من واضعي أسس العنصرية الصهيونية، ويتضح ذلك من خلال تأكيده على نقاء (العرق اليهودي)، واعتباره من العروق الرئيسة في العالم، وأن ذلك العرق حافظ على وحدته، رغم التأثيرات المناخية عليه، كما حافظت اليهودية على نقاوتها، وحاول إيجاد بعض الخصائص والصفات المميزة في العرق اليهودي، التي تجعل منه شعباً قادراً على صنع المعجزات، وأنهم يؤدون دوراً أهم من أي دور تؤديه الشعوب الأخرى في العالم المتحضر⁽¹⁰⁸⁾، وزعم أن اليهود وحدهم بين الشعوب قادرين على السمو؛ لأنهم يمتلكون - بوحى من روح الله - موهبة مميزة في الرؤى الاجتماعية، كما هي العبقريّة اليونانية في الإبداع الفني؛ ولذلك توجه إليهم يدعواهم للقدوم إلى الشرق؛ لتخليص شعوبه من حياة التخلف كما يزعم، وطالبهم أن يكونوا حملة الحضارة إلى الشعوب البدائية في آسيا، وأساتذة العلوم الأوروبية، وأن يكونوا الوسطاء بين أوروبا والشرق الأقصى، وأن يفتحوا الطرق المؤدية إلى الهند والصين، التي يجب أن تفتح أخيراً أمام المدنية⁽¹⁰⁹⁾، ونصح اليهود بأن يصبحوا الدعامة الخلفية للشرق، وأن يعملوا على تنقيف (القطعان العربية المتوحشة، والشعوب الأفريقية)، وطالبهم بجعل القرآن، والأنجيل، تتجمع حول التوراة، وقد مجّد اليهود، واعتبرهم قوس النصر للحقبة التاريخية المقبلة، الذي سوف يُكتب تحته عهد الإنسانية العظيم، ويختم في حضوركم كشهود على التاريخ والمستقبل⁽¹¹⁰⁾.

ولتنفيذ مشروع الاستيطان دعا هس إلى إنشاء "جمعية استيطان يهودية" على غرار الجمعية التي سبق أن دعا إليها كالبشر، وحدد مهمتها بجمع الأموال الكافية لشراء المناطق اللازمة لبناء المستوطنات عليها وتنظيم عملية جلب المستوطنين اليهود من كافة أنحاء المعمورة وبشكل خاص من أوروبا الشرقية، وطالب هس بأن يتولى الإشراف على الجمعية نخبة من أثرياء اليهود أمثال مونتفيوري، وغيرهم، على أن يكون ما تشتريه الجمعية من أرض ملكاً للشعب اليهودي "بأجمعه، ولا يجوز نقل ملكيتها للأفراد، أما بالنسبة لاستغلال الأرض فيتم عن طريق تكوين جمعيات تعاونية تدعمها الدولة، وتوفر لها كل ما تحتاجه من عون ومساعدة⁽¹¹¹⁾."

كما أدرك هس مدى أهمية ترابط "المعول والبندقية" في تهويد فلسطين؛ أي تلازم العنف بانزراع المستوطنين، واقتلاع الفلسطينيين، فقد طالب باستخدام يهود مدربين عسكرياً لمواجهة هجمات "البدو الغزاة"، وللقيام بدور الشرطة، وفرض القانون، والحفاظ على النظام⁽¹¹²⁾، وكذلك أدرك مدى ترابط مشروع "الدولة اليهودية" في فلسطين، بالتوسع الاستعماري الغربي؛ لأنه يعرف أن اليهود ليسوا بالعدد الكافي، ولا بالاستتارة الضرورية لتجاوز العقبات التي تقف في وجه المشروع الذي يدعو إليه، خاصة أهالي البلد الأصليين، فهم عقبة حقيقية يجب التغلب عليها⁽¹¹³⁾.

يعد هس أحد أهم واضعي أسس المشروع الصهيوني، وخاصة الأسس الفكرية، التي شكلت إحدى أهم ركائز الحركة الصهيونية، حيث أرسى دعائم القومية اليهودية على أساس الدين والعرق اليهودي، ورفض فكرة الاندماج، وقامت أفكاره على العنصرية، التي اعتبرت أن (اليهود أمة واحدة، وأنهم العرق الأنقى)، وأصبحت من أهم الأسس التي قامت عليها العنصرية الصهيونية، والتي شكلت مرتكزاً أساسياً لنظرة الصهيونية العنصرية إلى السكان العرب في فلسطين، التي كانت تقوم على مقولة الحق التاريخي لليهود في فلسطين العربية، واستعادة التبرير التقليدي بشأن رسالة الاستعمار الحضارية لتطوير الشعوب

المتأخرة، وعلى أنها مقومات شرعية لبناء "الدولة اليهودية الجديدة في فلسطين، ومثلت تلك النظرة اللبنة الأولى لعملية طرد العرب الفلسطينيين.

خلاصة:

هدفت مشاريع توطين اليهود في فلسطين في الفترة (1831-1881م)، إلى استعمار تدريجي لفلسطين، وتغيير معالمها، بهدف تهويدها، وإنشاء مستوطنات يهودية في فلسطين كمرحلة تسبق مرحلة إقامة (الدولة اليهودية) في فلسطين، وانطلقت تلك المشاريع من أوروبا، مستغلة المناخ السياسي السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية في تقسيم ممتلكات الرجل المريض (الدولة العثمانية)، والتي عرفت حينئذ بالمسألة الشرقية، ويتضح أنه لا يمكن فصل عمليات الاقتلاع والطرد للشعب الفلسطيني عن المخططات الاستيطانية الصهيونية، إذ تشكلان في السياق العام وجهان لعملة واحدة، فلا تتم الثانية إلا بتحقيق الأولى، واشتملت مشاريع توطين على عدة عناصر تحمل في داخلها فكرة طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم، أهمها:

1) الاستيلاء على الأرض:

شكل الاستيلاء على الأرض الهدف الأول لمشاريع الاستيطان، فالأرض هي القاعدة المادية للاستيطان، والمهاجرون قاعدتها البشرية، والعلاقة بين الأرض والمهاجرين علاقة جدلية، فبمقدار ما يأتي من مهاجرين، يتم توسيع رقعة الأرض التي يتم الاستيلاء عليها، كما أنه بمقدار ما تكون أرض يمكن الاستيلاء عليها، بمقدار ما تزداد الإغراءات أمام المهاجرين للقدوم والاستيطان، والاستيلاء على الأرض يتطلب إفراغها من سكانها؛ لأن بقاءهم على أرضهم، سيحول دون تحقيق مشروع الاستيطان، فالحل الجذري الذي تتصوره تلك المشاريع، يتم عبر التطلع إلى طرد مالكي الأرض، والعاملين فيها، وأطلق علي ذلك الأسلوب "أسلوب الطرد التدريجي" أو "الطرد الداخلي".

(2) الفراغ السكاني والحضاري:

لتنفيذ مشاريع التوطين، تبنى أصحابها جملة من الحجج والذرائع والمزاعم، فزعموا أن فلسطين وطننا لليهود، وأنها أرض خالية من البشر، وتنتظر اليهود ليعيدوا إليها الحياة بواسطة المشاريع الاستيطانية، واعتبروا أن سكان هذه الأرض ليسوا بشراً، ولا يملكون من مكونات الحضارة شيئاً، وكأنهم غير موجودين على الإطلاق، وتم تصوير السكان الأصليين الفلسطينيين بالوحوش والمفترسين، واعتبرت أن على الغرب تطوير الشعوب المتأخرة، فقد ركزت مشاريع الاستيطان على بلوغ هدف تجميع اليهود في وطن خاص بهم، فضلاً عن توطيد دعائم الوجود الاستيطاني التمهيدي في فلسطين، وهي دعوة ضمنية إلى الاستيلاء على الأراضي في فلسطين، وذلك يعني عملاً تمهيدياً يؤذن بظهور فكرة طرد الشعب الفلسطيني من دياره ووطنه.

(3) العزلة والانفصال الإقليمي:

كرست مشاريع توطين اليهود فكرة انفصال اليهود عن غيرهم من الشعوب، ورفضت اندماجهم في المجتمعات غير اليهودية، واعتبرت الانفصال الذاتي لليهود عن الأمم (الأغيار) شيئاً بدهياً وآلياً، والمقترحات الذي قدمتها تلك المشاريع تتمثل في مواصلة العزلة اليهودية عبر الانعزال المادي الجسدي عن باقي الجنس البشري بطريقة إقليمية، وافترضت أن "توطين اليهود" في دولة خاصة بهم، سيكون بالإمكان الحفاظ على القوم المنفصل دون الحاجة لخوض صراع دائم ضد الذوبان في المجتمعات الأخرى، ولعبت العزلة والانفصال الإقليمي دوراً بالغاً في تكون نظرة المستوطنين الأوائل تجاه المواطنين العرب، وشكلت تلك الفكرة، حجر الأساس في منظومة التعامل الصهيوني مع العرب الفلسطينيين، وبرزت في عملية إقصاء العرب من الاقتصاد اليهودي، وتشديدها على عدم إمكانية التعايش السلمي ما بين المستوطنين الصهاينة والعرب الفلسطينيين.

(4) العنصرية:

جاءت نظرة المستوطنين الصهاينة للعرب استمراراً لنظرة الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر إلى سكان المستعمرات، فقد اعتبرت شعوبها أقل شأنًا ويستحقون أن يمارس الاحتقار ضدهم وبشكل علني، واتسمت العلاقة بين المستوطنين والسكان الأصليين بالعداء بين الطرفين، وبالتجاهل العلني للسكان الأصليين، وإنكار حقوقهم في ملكية الأرض، وحقوقهم السياسية والوطنية، فاليهود ينظرون إلى العرب نظرة استعلاء وتمييز وبغضاء وكراهية، ويخططون للاستيلاء على أراضيهم وثرواتهم، والتخلص منهم نهائياً في وقت لاحق، في الظروف المناسبة.

وقد مهدت كل تلك المشاريع، وما حملته من مقترحات، وممارسات عملية الطريق لعملية طرد الفلسطينيين من وطنهم؛ فلسطين.

الهوامش

(1) المسألة الشرقية: مصطلح سياسي يطلق على محاولة الدول الأوروبية الكبرى تقسيم الدولة العثمانية، واستغلال ضعف الدولة العثمانية للتوسع في أراضيها، ووسيلة استخدمتها لتصفية وجودها في أوروبا وطردها منها للحلول محلها، (الكليالي، عبد الوهاب ، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 6، ص167).

(2) الدجاني، أحمد صدقي: مستقبل الصراع، ص 10-11 ؛ يعقوب، محمد حافظ: نابليون بونابرت، ص62.

(3) شولش، الكزاندرو: تحولات جذرية، ص12-13 ؛

Ould-Mey, Mohameden: The Non-Jewish Origin of Zionism, P. 606.

(4) معاهدة لندن: وقعت في 15 تموز (يوليو) 1840م، بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، لتنظيم العلاقات بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، ونصت على ضرورة انسحاب الجيش المصري من بلاد الشام، والعودة إلى حدود مصر، ومنح محمد علي وأسرته الحكم الوراثي في مصر، بشرط بقاءها ولايه عثمانية، مع التهديد باستخدام القوة في حال رفض محمد علي تنفيذ ذلك، (بازيلي، قسطنطين: تاريخ سوريا وفلسطين، ص230-231).

(5) حرب القرم (1853-1856م): حرب وقعت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 4 تشرين أول (أكتوبر) 1853م، وكان مسرحها الأول في منطقة البلقان، حيث قام حوالي 35 ألف جندي روسي باحتلال رومانيا التي كانت تابعة آنذاك للدولة العثمانية، ودخلت مصر وبريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية في 1854م، التي كان قد أصابها الضعف، وكان أسبابها الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب

- الدولة العثمانية وخاصة في شبه جزيرة القرم، وانتهت الحرب في 30 آذار (مارس) 1856م بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس، (جرانت، ا. ج.، تمبرلي، هارولد: أوروبا في القرنين، ص 417-432).
- (6) معاهدة باريس 1856م: افتتح مؤتمر باريس في 25 شباط (فبراير) 1856م، وتم توقيع معاهدة باريس بعد 34 يوما من افتتاح المؤتمر في 30 آذار (مارس) 1856م، وتضمنت عدة نقاط مهمة، منها: حرية الملاحة في نهر الدانوب، وإعلان حياد البحر الأسود، واعترفت المعاهدة بالاستقلال الذاتي لكل من ولايتي الأفلاق وبغدان (رومانيا حاليا) ضمن الدولة العثمانية، واعترف السلطان العثماني بالمساواة التامة بين جميع رعاياه على اختلاف مذاهبهم وأديانهم، وثبتت معاهدة باريس امتيازات فرنسا في الأماكن المقدسة المسيحية دون غيرها من الدول، (نوار، عبد العزيز، جمال الدين، محمود محمد: التاريخ الأوروبي الحديث، ص 357-358).
- (7) الحرب الروسية العثمانية (1877-1878م): نشبت الحرب سنة 1877م، بثورة ضد الحكم العثماني في البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبلغاريا، فقامت الدولة العثمانية بقمعها، فاستغلت روسيا الفرصة، وتدخلت عسكريا بحجة الدفاع عن المسيحيين الأرثوذكس والسلافيين، فوقف السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عاجزاً أمام التقدم الروسي، فاضطر إلى التوقيع على صلح سان ستيفانو (ضاحية غرب إسطنبول بتركيا) في آذار 1878م، وقد نص على فتح المضائق أمام الأسطول الروسي، واستيلاء روسيا على كل شواطئ البحر الأسود الشرقية، (عمر، عبد العزيز عمر: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص 205-206).
- (8) مؤتمر برلين (13 يونيو - 13 يوليو 1878): عقد لوضع حد للتوسع الروسي، ولإفشال اتفاقية مؤتمر سان ستيفانو، وشاركت في المؤتمر كل من: (فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا، والنمسا، وروسيا)، وأصدر المؤتمر قرارات ألغت قرارات مؤتمر سان ستيفانو، وبذلك القرارات استطاعت بريطانيا وفرنسا حرمان روسيا من تحقيق أطماعها في الدولة العثمانية، (عمر، عبد العزيز: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، ص 206-210).
- (9) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ، ص 263؛ خلف، علي: الأطماع الاستعمارية، ص 84-85؛ Ambrose, Alysa L.: An historical Survey The British Mandate, P. 5.
- (10) شكري، محمد عزيز: البُعد الدولي للقضية، ص 4؛ محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 44؛ جبور، جورج: الاستعمار الصهيوني، ص 14-15؛
- Ould-Mey, Mohameden: The Non-Jewish Origin of Zionism, P. 600.
- (11) شكري، محمد عزيز: البُعد الدولي للقضية، ص 8؛ منسى، محمود حسن: أوراق بيل الاميركية، ص 119-120؛ عبد الكريم، إبراهيم: المشروع الصهيوني، ص 17.
- (12) عوض، عبد العزيز محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، ص 840-841..
- (13) قاسمية، خيرية: نشاطات صندوق، ص 91؛ قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، ص 8؛ Hary, Maggy: The Holy Land in British eyes, P. 342-244.
- (14) Kark, Ruth: The Impact of Early German Missionary Enterprise in Palestine, P. 174-175.
- (15) لورنس، هنري: مسألة فلسطين، مج 1، ص 39؛ الحسن، يوسف: البعد الديني في السياسة الأمريكية، ص 31.

- (16) شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ، ص 282 ؛
Sizer, Stephen: The Promised Land, P. 27.
- (17) وايتلام، كيث: اختلاق إسرائيل القديمة - إسكات التاريخ الفلسطيني، ص 20-21.
- (18) لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار، ص 157 ؛ شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ، ص 279.
- (19) شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 65 ؛ ستار، سارة: عودة اليهود إلى إسرائيل (عبري)، ص 31 ؛
Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 157.
- (20) حزين، صلاح: الحركة الصهيونية من الدين إلى السياسة، ص 41 ؛ شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 75.
- (21) شكري، محمد عزيز: البُعد الدولي للقضية، ص 4 ؛ محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 44 ؛ جبور، جورج: الاستعمار الصهيوني، ص 15 ؛
Ould-Mey, Mohameden: The Non-Jewish Origin of Zionism, P. 600.
- (22) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج 1، ص 63.
- (23) عوض، عبد العزيز محمد: الأطماع الصهيونية في القدس، ص 841 ؛ مناع، عادل: تاريخ فلسطين، ص 159.
- (24) الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية، ص 271 ؛ الوعري، نائلة: دور القنصليات الأجنبية، ص 136-140 ؛ رافق، عبد الكريم: فلسطين في عهد العثمانيين (2)، ص 872.
- (25) ستيفنز، ريتشارد. ب: الصهيونية كمرحلة، ص 43.
- (26) بركات، نظام محمود: الاستيطان الإسرائيلي، ص 21.
- (27) الصهيونية المسيحية: هو الاسم الذي أطلق على جماعة من المسيحيين المنحدرين غالباً من الكنائس البروتستانتية الأصولية التي تدعو لإعادة اليهود إلى فلسطين، ويعتقدون أن "تجمع" اليهود في إسرائيل هو شرط مسبق للعودة الثانية للمسيح، ويعملون على تشجيع اليهود على اعتناق المسيحية، كوسيلة لتحقيق النبوءة التوراتية، (المسيحي، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 137).
- (28) لورد شافتسبري (1801-1885): هو أنتوني أشلي كوبر، عُرِف باسم لورد شافتسبري السابع. واحد من أهم الشخصيات الإنجليزية في القرن التاسع عشر، ومن أهم المصلحين الاجتماعيين، ومن أشهر السياسيين الذين أسهموا في نمو حركة الصهيونية المسيحية، وعضو البرلمان البريطاني، وكان شافتسبري مسيحياً محافظاً وعلى علاقة جيدة بصانعي السياسة البريطاني، وطالب بتوطين اليهود في فلسطين، (المسيحي، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 160-161).
- (29) الشيخ خليل، نهاد: دور بريطانيا، ص 131 ؛ ستار، سارة: عودة اليهود إلى إسرائيل (عبري)، ص 21 ؛
Reed, Douglas: The Controversy of Zion, P. 78 ؛
Wolfe, John: Lord Shaftesbury (1801-1885), P. 98.
- (30) الدجاني، أحمد صدقي: مستقبل الصراع، ص 12؛ ستار، سارة: عودة اليهود إلى إسرائيل (عبري)، ص 18؛ هاريل، يارون: اللادقية - المستعمرة المنسية (عربي)، ص 67 ؛
Sizer, Stephen: The Theological and Ideological Roots of the Balfour Declaration, P. 9.

(31) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 161 ؛ قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، ص 18.

(32) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 161 ؛
Royal Holloway University of London: the management of information available to the
Asquith and Lloyd George Governments on Palestine, P. 132
(<http://pure.rhul.ac.uk/portal/files/16903387/RichmondPhD.pdf>)

(33) لورد بالمستون (1784-1865م): هو هنري جون تمبل، اشتهر بإسم لورد بالمستون، سياسي ورجل دولة بريطاني ، وأصبح نائباً عن حزب المحافظين لمدة 58 عاماً من عام 1807م، عمل وزيراً للحريية (1809م — 1828م)، وانتقل لحزب الأحرار عام 1829م، ثم عمل وزيراً للخارجية (1830م — 1841م)، ووزيراً للداخلية (1852م — 1855م)، ثم رئيساً للوزراء أثناء حرب القرم عام 1856م، حتى وفاته، وكان له دور كبير في إقامة كيانات دولية تعمل على خدمة المصالح البريطانية، كما أشرف على تنفيذ سياسة بريطانيا المعادية لمحمد علي الكبير والي مصر وابنه إبراهيم باشا، وسعى في التوسط لدى السلطان العثماني لإقامة دولة يهودية في فلسطين لتكون عازلة بين مصر والمشرق العربي، والعمل على تفكيك العالم العربي، (الكليالي، عبد الوهاب ، وآخرون: موسوعة السياسة، ج 1، ص 482).

(34) قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، ص 18 ؛ الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية، ص 81 ؛

Sizer, Stephen: Christian Zionism, P. 39.

(35) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 17-18 ؛ خلف، على حسين: الأطماع الاستعمارية، ص 89 ؛

Cohen, Israel: The Zionist Movement, P. 50.

Rabkin, Yakov M.: Religious Roots of a Political Ideology, P. 81.

(36) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 161 ؛

Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 126.

(37) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 160 ؛

Sizer, Stephen: The Theological and Ideological Roots of the Balfour Declaration, P. 10-11.

(38) الشريف، ريجينا: الصهيونية، ص 117، 116 ؛

Biot Report: September 01, 2006: Genesis of Britain's 1917 'Balfour Declaration, P. 1.

<http://www.biblestudentarchives.com/documents/BalfourHistory.pdf>

(39) نافع، بشير: الإمبريالية والصهيونية، ص 55 ؛ محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 18 ؛

Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 123

(40) ستيفنز، ريتشارد. ب: الصهيونية كمرحلة، ص 43-44.

- (41) علي، علي محمد: مذكرة بالمرستون إلى سفير بريطانيا في تركيا (أغسطس 1840م)، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج 1، ص 31؛ لورنس، هنري: مسألة فلسطين، مج 1، ص 60؛
- Sizer, Stephen: The Promised Land, P. 55.
- (42) علي، علي محمد: مذكرة بالمرستون إلى سفير بريطانيا في تركيا فبراير (1841م)، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج 1، ص 32؛ جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج 1، ص 63.
- (43) الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار والصهيونية، ص 14؛ خلف، علي حسين: الأطماع الاستعمارية، ص 89.
- (44) Rabkin, Yakov M.: Religious Roots of a Political Ideology, P. 81.
- (45) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 161؛ قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، ص 18؛
- Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 206
- (46) بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص 177؛ شريتح، اسمهان: قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية، ص 193؛
- Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 207.
- (47) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 20-21؛
- Cohen, Israel: The Zionist Movement, P. 52.
- (48) شولش، الكزاند: تحولات جذرية، ص 90.
- (49) علي، علي محمد: من كتاب "دعاء باسم الأمة اليهودية"، ملف وثائق وأوراق القضية الفلسطينية، ج 1، ص 33.رزوق، أسعد: الصهيونية وحقوق الإنسان العربي، ص ١٧٦- ١٧٧؛
- Royal Holloway University of London: the management of information available to the Asquith and Lloyd George Governments on Palestine, P. 133
- <http://pure.rhul.ac.uk/portal/files/16903387/RichmondPhD.pdf>
- (50) لورنس أوليفانت (1820-1888م): صهيوني غير يهودي، ومفكر، كان عضواً في البرلمان الإنجليزي، وعمل أيضاً في السلك الدبلوماسي الإنجليزي، اعتقد بضرورة تخلص اليهود من الحضارة الغربية بتوطينهم في فلسطين، (المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 166).
- (51) عمرو، نعمان عاطف: الدور الأوروبي، ص 13؛ حلاق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية، ص 58؛
- Hary, Maggy: The Holy Land in British eyes, P. 348.
- (52) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 17-28؛ لورنس، هنري: مسألة فلسطين، مج 1، ص 135.
- (53) رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى، ص 62؛
- Sokolov, Nahum: History of Zionism, Vol. 1, P. 207.
- (54) حلاق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية، ص 58.
- (55) عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ، ص 70؛ بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص 188؛
- ايلان، تسفي: لورنس أوليفانت "وأرض - إسرائيل" (عبري)، ص 144-145.

- (56) الحسن، يوسف: البعد الديني في السياسة الأمريكية، ص 29 ؛
Rabkin, Yakov M.: Religious Roots of a Political Ideology, P. 81.
- (57) عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ، ص 70؛ شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 88-89 ؛
ايلان، تسفي: لورنس أوليفانت "وأرض - إسرائيل" (عبري)، ص 147-148.
- (58) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 166 ؛ ايلان، تسفي: لورنس أوليفانت "وأرض -
إسرائيل" (عبري)، ص 150.
- (59) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 28 ؛ رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى، ص 64.
- (60) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 166.
- (61) شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 89.
- (62) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 33.
- (63) هيلموت فون مولتكه (1800-1891م): ولد في برلين (ألمانيا)، تولى رئاسة أركان الجيش البروسي (الذي
صار الجيش الألماني بعد تأسيس الإمبراطورية الألمانية عام 1871) من 1857 إلى 1888م، (محافظة،
علي: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 98).
- (64) حيدر، عبير الشيخ: السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، ص 18.
- (65) محافظة، علي: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 98.
- (66) جمعية الهيكل الألمانية: تعود بداياتها إلى حركة الأتقياء التي ظهرت في ألمانيا في القرن السابع عشر،
كحركة إصلاحية في الكنيسة الإنجيلية، واعتمد أعضاؤها على القراءة الفردية للكتاب المقدس، والحصول
على الإيمان كتجربة شخصية، هدفت لجمع "شعب الله المختار" في القدس، وإقامة (مملكة الله) في فلسطين،
واحتلالها، وإقامة سلطة ألمانية مركزية، (حيدر، عبير الشيخ: السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية،
ص 18 ؛ شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 90).
- (67) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 34.
- (68) محافظة، علي: العلاقات الألمانية الفلسطينية، ص 132 ؛ شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 88.
- (69) دروزة، محمد: مذكرات محمد عزة دروزة، مج 5، ص 479 ؛ شتيرن، شمعون: بيع أراضي الألمان لليهود
(عبري)، ص 200-204.
- (70) شولش، الكزاندر: تحولات جذرية، ص 92 ؛ محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 34؛
تلمان، نتالي: الاقتصاد الزراعي في مستعمرات الهيكلين وجهودها (عبري)، ص 73-74.
- (71) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 23-24.
- (72) عمرو، نعمان عاطف: الدور الأوروبي، ص 8 ؛ المسيري، عبد الوهاب: الأيديولوجية الصهيونية، ج 1،
ص 106 ؛
- Kobler, Franz: The Vision Was There. A History of the British Movement, P. 70.
- (73) الشريف، ريجينا: الصهيونية غير اليهودية، ص 77 ؛
- Halbrook, Stephen P.: Left Hegelianism, Arab Nationalism, P. 189.
- (74) الحلاق، محمد راتب: من يهوه إلى شارون، ص 233.

- (75) المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، مج 6، ص 160 ؛ بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص 179.
- (76) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص 26 ؛ المسيري، عبد الوهاب: موسوعة اليهود واليهودية، مج 6، ص 160.
- (77) موشيه مونتيفوري (1784-1885): ثري ومالي يهودي بريطاني، وزعيم الجالية اليهودية في إنجلترا في القرن التاسع عشر، ولد في بريطانيا لأسرة إنجليزية ذات أصول إيطالية، عمل في مجال التجارة فترة من الوقت، وارتقى في بعض المواقع الرسمية في إنجلترا، أهمها محافظ لندن، وكان أول يهودي يمنح لقب البارون (سير)، من كبار المدافعين عن الحقوق المدنية لليهود في إنجلترا، وكرس جهوده للقضايا المرتبطة بأوضاع الجماعات اليهودية في شرق أوروبا والعالم الإسلامي، لدرجة أن صورته غدت معلقة في بيوت اليهود بأوروبا، (عيلام، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، ص 308).
- (78) حلاق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية، ص 47 ؛ الحاخام موشيه مونتيفوري (عبري)، موقع الكتروني، (http://www.hebrewbooks.org/pagefeed/hebrewbooks_org_26686_7.pdf).
- (79) نافع، بشير: الإمبريالية والصهيونية، ص 56 ؛ بتسليل، اسحق: مونتيفوري - مائة سنة (عبري)، ص 17 ؛
- Royal Holloway University of London: the management of information available to the Asquith and Lloyd George Governments on Palestine, P. 145.
<http://pure.rhul.ac.uk/portal/files/16903387/RichmondPhD.pdf>.
- (80) المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 177 ؛ حزين، صلاح: الحركة الصهيونية من السدين إلى السياسة، ص 41 ؛
- Janaway, Frank Q.: Palestine and the World, P. 90.
- (81) قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني، ص 47 ؛ خلف، على حسين: الأطماع الاستعمارية، ص 85 ؛ بتسليل، اسحق: مونتيفوري - مائة سنة (عبري)، ص 18 ؛
- Ould-Mey, Mohameden: The Non-Jewish Origin of Zionism, P. 603.
- (82) فاعور، أسماء عبد الهادي: فلسطين والمزاعم، ص 92-93.
- (83) عايد، خالد: التوسعية الصهيونية، ص 537 ؛ السهلي، نبيل: الاستيطان والصراع الديمغرافي، ص 170 ؛
- Cohen, Israel: The Zionist Movement, P. 53
- (84) Tolokowsky, S. : Jewish Colonization in Palestine, P. 1-2.
- (85) يهودا الكلي (1798-1878): حاخام ورائد من رواد الفكر الصهيوني، ولد يهودا الكلي في ساراجيفو-البوسنة سنة 1798، وأصبح في عمر مبكر حاخام الطائفة اليهودية في يوغسلافيا، نشر في سنة 1839 كتاباً في تعليم قواعد اللغة العبرية، ثم أتبعه بكتاب ثان سنة 1840، سماه "شولم يروشالاييم" "سلاماً يا أورشليم" حث فيه اليهود على دفع عشر مدخلهم لمساعدة يهود القدس، ونشر منذ سنة 1843 سلسلة من الكتيبات والمقالات ركز فيها على أهمية الطلب من شعوب العالم كي تسمح لليهود (بالعودة إلى وطنهم)، كما طالب اليهود بدفع العشر من أجل (العودة)، (المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص 289).
- (86) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج 1، ص 72 ؛ بيل، جيني: الحاخام يهودا الكلاي (عبري)، ص 21 ؛

- Katz, Jacob: Forerunners, Encyclopedia Judaica, vol. 21, p541.
- (87) أنيس صايغ (إشراف) "الفكرة الصهيونية، ص9 ؛ فرسخ، عوني: التحدي والاستجابة، ص97.
- (88) شوفاني، الياس: الموجز في تاريخ، ص318 ؛ حلاق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية، ص34 ؛ وينكلر، روث: من الحاخام يهودا الكلي إلى د. تيودور هرتزل (عبري)، ص3-5.
- (89) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص51 ؛
- Preschel: Alkalai, Judah, Encyclopedia of Zionism, vol.1, p.22.
- (90) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص51 ؛ أنيس صايغ (إشراف) "الفكرة الصهيونية، ص9 ؛ بيل، جيني: الحاخام يهودا الكالاي (عبري)، ص23؛
- (91) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص50.
- (92) بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص214 ؛ بيل، جيني: الحاخام يهودا الكالاي (عبري)، ص24؛
- Laqueur, Walter: A History of Zionism, P. 84.
- H.G.E: Alkalai, Jewish Encyclopedia, vol.1, p.402
- (93) تسفي هيرش كالشر (1874-1795): حاخام بولندي روسي، من أوائل دعاة الصهيونية، ولد في مدينة (ليسا)، وهي مدينة بولندية ضمتها بروسيا، عاصر كالشر (يهودا ألكلي)، وكانت آراؤهما متوافقة إلى حد بعيد، وقد عمل القسم الأكبر من حياته حاخاماً لليهودية في مدينة (ثورن)، ومات فيها سنة 1874م، درس كالشر العلوم الدينية والفلسفة وعددًا من الموضوعات غير الدينية، ونشر أفكاره سنة 1843م، في كتاب مكون من جزأين بعنوان "عقيدة صادقة"، (المسيحي، عبد الوهاب: اليهود والصهيونية، مج 6، ص288).
- (94) حلاق، حسان علي: موقف الدولة العثمانية، ص35 ؛ سلمون، يوسف: "اليهودي الجديد" في التفكير الصهيوني - الديني (عبري)، ص242 ؛
- Katz, Jacob: Forerunners, Encyclopedia Judaica, Vol. 21, P. 541.
- (95) عايد، خالد: التوسعية الصهيونية ، ص539 ؛
- Laqueur, Walter: A History of Zionism, P. 83-84.
- (96) شوفاني، الياس: الموجز في تاريخ، ص319 ؛ المسيحي، عبد الوهاب: اليهود والصهيونية، مج 6، ص289؛
- Kressel & Derovan: Kalischer, Encyclopedia Judaica, Vol.11, P. 738.
- (97) تأسست جمعية الأليانس في باريس عام 1860م، بواسطة جماعة من اليهود الفرنسيين، كان على رأسهم أدولف كريميه؛ النائب اليهودي في البرلمان الفرنسي، وذلك على إثر الدعوات التي نادى بها تسفي كالشر، لتأسيس جمعيات هدفها تقديم المساعدة لليهود في كل مكان، والدفاع عن الحريات المدنية، والدينية لليهود، وتنمية المجتمعات اليهودية المختلفة عن طريق التعليم، وإغاثة اليهود في الأزمات، (الزهار، ربا: تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين، ص19).
- (98) مكفيه يسرائيل: أي (رجاء إسرائيل)، أول مدرسة زراعية يهودية أقيمت في فلسطين عام 1870م، على جانب الطريق الممتد من يافا إلى القدس، وقد أقامتها الشركة اليهودية الفرنسية «أليانس»، وكانت الأرض التي أقيمت عليها المدرسة قد أعطيت لها بفرمان من السلطان العثماني عبد العزيز، استأجرت بموجبه 2600 دونم من أراضي قرية يازور قرب يافا، لمدة 99 عاماً، (عايد، خالد: التوسعية الصهيونية، الموسوعة الفلسطينية، ق2، مج6، ص538-539).

- (99) بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص214.
- (100) يعقوب، محمد حافظ: بيان ضد الأبارتايد، ص69 ؛
- Cohen, Israel: The Zionist Movement, P. 55.
- (101) محمود، أمين عبد الله: مشاريع الاستيطان اليهودي، ص56؛ عبد الكريم، إبراهيم: تهجير الفلسطينيين، ص21؛
- Cohen, Israel: The Zionist Movement, P. 55.
- (102) موسى هس (1812-1875م): ولد في مدينة بون في ألمانيا، تلقى تربية دينية في طفولته، درس في مرحلة شبابه الفلسفة في جامعة بون، كان صديقاً لكارل ماركس، وجمع بينهما افتتاعهما بالفكر الاشتراكي، ومع بداية عقد الخمسينات تراجع هس عن أفكاره الاشتراكية وتحول إلى دراسة اليهود واليهودية، وفي سنة 1862 أصدر كتابه الشهير " روما والقدس " الذي ضمنه آراءه حول الواقع اليهودي، (منصور، جوني: معجم الأعلام، ص498-499).
- (103) يعقوب، محمد حافظ: بيان ضد الأبارتايد، ص70 ؛
- Oreste, Michael Riad: Deconstructing the zionist paradigm a new history for a new Israel?, P. 11.
- (104) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص78 ؛
- M.Sc: Hess, Jewish Encyclopedia, vol.6, P. .373.
- (105) خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين، ص110 ؛ المسيري، عبد الوهاب: اليهود واليهودية، مج 6، ص289 ؛
- Cohen, Israel: A Short History of Zionism, P. 23-24.
- (106) أنيس صايغ (إشراف) "الفكرة الصهيونية، ص38.
- (107) أنيس صايغ (إشراف) "الفكرة الصهيونية، ص37 ؛ الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية الشعب الحضارة، ص318 ؛ بحيري، مروان: الحركة الصهيونية، ص214 ؛
- Kerstein, Itzhaic: The Ideological Background Jannaway, , P. 2-3.
- (108) شيحة، ميشيل: جذور الفكر الصهيوني، ص393 ؛ ديمتري، أديب: جذور العرقية الصهيونية، ص27.
- (109) أنيس صايغ (إشراف) "الفكرة الصهيونية، ص37 ؛
- Hess, Moses: Rome and Jerusalem, P. 157-158.
- (110) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج1، ص79 ؛
- Hess, Moses: Rome and Jerusalem, P. 159.
- (111) Laqueur, Walter: A History of Zionism, P. 104.
- (112) يعقوب، محمد حافظ: بيان ضد الأبارتايد، ص70 ؛
- Hess, Moses: Rome and Jerusalem, P. 191.
- (113) يعقوب، محمد حافظ: بيان ضد الأبارتايد، ص70 .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1. دروزة، محمد عزة: مذكرات محمد عزة دروزة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1994م.

ثانياً: الموسوعات العلمية والمعاجم:

- 1) الموسوعات العلمية والمعاجم العربية:
2. رافق، عبد الكريم: **فلسطين في عهد العثمانيين (2)**، بيروت، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 2، ط 1، 1990م.
3. شكري، محمد عزيز: **البعد الدولي للقضية الفلسطينية**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، م 6، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990م.
4. عايد، خالد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، الموسوعة الفلسطينية، ق 2، ج 2، بيروت، ط 1، 1990م.
5. عوض، محمد عبد العزيز: **الأطماع الصهيونية في القدس**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، بيروت، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط 1، 1990م.
6. الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 2، 1989م.
7. المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية**، القاهرة، دار الشروق، ط 1، 1990م.
8. المسيري، عبد الوهاب: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط 1، 8 أجزاء، القاهرة، دار الشروق، 1998م.
9. منصور، جوني: **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2009 م.
10. هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، (4 مجلدات)، دمشق، ط 1، 1984م.

a. الموسوعات باللغة الإنجليزية:

Encyclopedia Judaica, Second Edition, Macmillan Reference, U.S.A, in Association with Keter Publishing House Ltd, Jerusalem, 2006.

11. H.G.E: Alkalai, Jewish Encyclopedia, Vol.1.
12. Katz, Jacob: **Forerunners**, Vol. 21.
13. Kressel & Derovan: **Kalischer**, Vol.11.
14. M. Sherman: **Hess Moses**, Vol. 6.

Encyclopedia of Zionism and Israel, Herzl Press, New York, 1971:

15. Preschel: **Alkalai, Judah**, Vol.1.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- 1) الرسائل الجامعية باللغة العربية:
16. الزهار، ربا: **تطور الاقتصاد الصهيوني في فلسطين (1882-1948م)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011م.
17. الشيخ خليل، نهاد: **دور بريطانيا في بلورة المشروع الصهيوني 1656-1917م**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003م.
- 2) الرسائل الجامعية باللغة الإنجليزية:

18. Ambrose, Alysa L.: **An Historical Survey of the British Mandate in Palestine 1920–1948**, Policies Contributing to the Jewish/Arab Conflict, Naval Postgraduate School Monterey, California, December 2001.
19. Kerstein, Itzhaic: **The Ideological Background Of The Major Israeli political parties**, Thesis presented to the Faculty of Social, Economic and Political Sciences of the University of Ottawa as partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, Ottawa, Canada, 1961.
20. Oreste, Michael Riad: **Deconstructing the zionist paradigm a new history for a new Israel?**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts to the Department of Center for Arab and Middle Eastern Studies of the Faculty of Arts and Sciences at the American University of Beirut, Beirut, Lebanon, 2005.
21. Royal Holloway University of London: **the management of information available to the Asquith and Lloyd George Governments on Palestine**. (<http://pure.rhul.ac.uk/portal/files/16903387/RichmondPhD.pdf>).

رابعاً: المراجع:

(1) المراجع باللغة العربية:

22. بحيري، مروان: **الحركة الصهيونية منذ نشأتها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى**، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني، ج2، القسم 1، اتحاد الجامعات العربية (الأمانة العامة)، 1983م.
23. بدر، كاميليا عراف: **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية، القدس، جمعية الدراسات العربية، 1981م.**
24. بركات، نظام محمود: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م.
25. جبور، جورج: **الاستعمار الصهيوني في فلسطين في اطار نماذج الاستعمار الاستيطاني: دراسة مقارنة، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين 1882-1948م، السيد ياسين وعلى الدين هلال (تحرير وإعداد)، ج1، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ط، 1975م.**
26. جريس، صبري: **تاريخ الصهيونية (1863-1917م)**، ج1، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1981م.
27. حزين، صلاح: **الحركة الصهيونية من الدين إلى السياسة، (الصراع العربي - الصهيوني الجذور والمواقف / سلسلة كتب قضايا فكرية، إشراف: محمود أمين العالم)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الكتاب السادس، 1988م.**
28. حسن، يوسف: **البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي - دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1990م.**
29. حلاق، حسان علي: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909م، بيروت، السدار**

- الجامعية، 1986م.
30. الحوت، بيان نويهض: فلسطين القضية - الشعب - الحضارة التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين (1917م)، بيروت، دار الاستقلال للدراسات والنشر، 1991م.
31. حيدر، عبيد الشيخ: السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، ٢٠١٢ م.
32. الخولي، حسن صبري: سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، جزءان، القاهرة، دار المعارف، 1973م.
33. الدجاني، أحمد صديقي: مستقبل الصراع العربي - الصهيوني، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1987م.
34. دروزة، محمد عزة: القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، المكتبة العصرية، صيدا، 1950م.
35. ديمتري، أديب: جذور العرقية الصهيونية، (الصراع العربي - الصهيوني الجذور والمواقف / سلسلة كتب قضايا فكرية، إشراف: محمود أمين العالم)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، الكتاب السادس، 1988م.
36. رزوق، أسعد: إسرائيل الكبرى، دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1968م.
37. رزوق، أسعد: الصهيونية وحقوق الإنسان العربي (2)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968م.
38. السهلي، نبيل محمود: فلسطين .. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002م، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، 2004م.
39. شوفاني، إلياس: الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949م)، ط2، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998م.
40. عبد الكريم، إبراهيم: تهجير العرب، من فلسطين في التفكير الصهيوني قبل 1948م، غزة - فلسطين، التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة، 2007م.
41. عمر، عمر عبد العزيز: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950م، بيروت، دار النهضة العربية، 1999م.
42. عوض، عبد العزيز محمد: مقدمة في تاريخ 1831-1914م، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مكتبة المحتسب، الطبعة الأولى، 1983م.
43. فاعور، أسماء عبد الهادي: فلسطين والمزاعم اليهودية، بيروت، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م.
44. فهمي، وليم: الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، القاهرة، معهد الدراسات والبحوث، رسائل وبحوث، قسم البحوث والدراسات الفلسطينية، 1971م.
45. قاسمية، خيرية: النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1909-1918م، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1973م.
46. قهوجي، حبيب: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة، دمشق، مؤسسة الأرض الفلسطينية، 1978م.
47. كيالي، عبد الوهاب: المطامع الصهيونية التوسعية، بيروت، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1966م.

48. محافظة، علي: **العلاقات الألمانية الفلسطينية (1841-1945م)**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1981م.
49. محمود، أمين عبد الله: **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة (74)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ط، 1978م.
50. المسيري، عبد الوهاب: **الأيديولوجيا الصهيونية (1)**، الأيديولوجية الصهيونية، القسم الأول، عالم المعرفة، ع60، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ديسمبر، 1982م.
51. مناع، عادل: **تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918م**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999م.
52. نافع، يشير موسى: **الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية**، القاهرة، دار الشروق، 1999م.
53. الوعري، نائلة: **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914م**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007م.
54. يعقوب، محمد حافظ: **بيان ضد الأبارتايد: اللاجنون الفلسطينيون والسلام**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 2001م.
- (2) **المراجع باللغة الإنجليزية:**
55. Cohen, Israel: **A Short History of Zionism**, London, 1951.
56. Cohen, Israel: **The Zionism Movement, Zionist Organization of America**, New York, 1946.
57. Douglas, Reed: **The Controversy of Zion**, Dolphin Press(Pty) Ltd., Durban 1978.
58. Hary, Maggy: **The Holy Land in British eyes; sacred geography and the 'rediscovery' of Palestine, 1839-1917**, in Guido Abbattista (edited by), EUT Edizioni Università di Trieste, 2011.
59. Hess, Moses: **Rome and Jerusalem: A Study in Jewish Nationalism**, Bloch Publishing Company, 1918.
60. Janaway, Frank Q.: **Palestine and the World**, The Maranatha Press, London, 1918.
61. Kark, Ruth: **The Impact of Early German Missionary Enterprise in Palestine on Modernization and Environmental and Technological Change, 1820-1914**, Foundation, Hanover, Germany, 2001.
62. Kobler, Franz: **The Vision Was There. A History of the British Movement**, London, 1956.
63. Laquer, Walter Z.: **A History of Zionism; Schocken**, New York, 1976.
64. Rabkin, Yakov M.: **Religious Roots of a Political Ideology**, Mediterranean Review, Vol. 5, No. 1, [June 2012].
65. Sizer, Stephen: **Christian Zionism On the Road to. Armageddon**, eds. Naim

- Ateek, Cedar Duaybis, Maurine Tobin, Melisende, 2005.
66. Sizer, Stephen: **The Theological and Ideological Roots of the Balfour Declaration, International Conference on Britain's Legacy in Palestine**, Palestine Return Centre, January 2013.
67. Sokolow, Nahum : **History of Zionism** , ' Vol.1, London, 1919.
68. Tolkowsky, Samuel: **Jewish Colonization in Palestine**, Jaffa, 1918.
69. Wolffe, John: **Lord Shaftesbury (1801-1885)**, The Lutterworth Press, 2008.
- (3) المراجع باللغة العبرية:
70. pdf سـتار، سـارة: عـودة الـيهـود إلـى إـسـرائـيل.
http://www.ybz.org.il/Uploads/dbsAttachedFiles/Article_62.9.pdf
71. ايلان، تسفي: لورنس أوليفانت "وأرض - إسرائيل"، (نسخة الكترونية PDF)،
http://www.ybz.org.il/Uploads/dbsAttachedFiles/Article_27.10.pdf
72. بتسليل، اسحق: مونتيغوري - مائة سنة، (نسخة الكترونية PDF)،
[http://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Article_20.2\(1\).pdf](http://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Article_20.2(1).pdf)
73. بيسل، جينسي: الحاخام يهودا الكالا،
[http://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Article_40.2\(1\).pdf](http://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Article_40.2(1).pdf)
74. هاريل، يارون: اللاذقية - المستعمرة المنسية،
http://www.ybz.org.il/_Uploads/dbsAttachedFiles/Article_74.10.pdf
- (4) المراجع الأجنبية المترجمة:
75. خضر، بشارة: أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، منصور القاضي (ترجمة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003م.
76. ستيفنز، ريتشارد. ب: الصهيونية كمرحلة من مراحل الامبريالية الغربية، تهويد فلسطين - إبراهيم أبو لغد (إعداد وتحرير) - أسعد رزوق (ترجمة)، بيروت، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1972م.
77. الشريف، روجينا: الصهيونية غير اليهودية - جذورها في التاريخ الغربي، أحمد عبد العزيز (ترجمة)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، د. ط، 1985م.
78. شولش، الكراندر: تحولات جذرية في فلسطين 1856 - 1882م، كامل جميل العسلي (ترجمة)، عمان، الجامعة الأردنية، 1988م.
79. عيلا، يغال: ألف يهودي في التاريخ الحديث، عدنان أبو عامر (ترجمة)، دمشق، مؤسسة فلسطين للثقافة، ط1، 2006م.
80. لوتسكي، فلاديمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار التقدم، 1971م.
81. لورنس، هنري: مسألة فلسطين، المجلد الأول (1799-1922م) - اختراع الأرض المقدسة، بشير السباعي (ترجمة)، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2006م.

خامساً: الدوريات:

(1) الدوريات باللغة العربية:

82. الحلاق، محمد راتب: من يهوه إلى شارون - الأساطير المؤسسة للإرهاب الصهيوني، مجلة الفكر السياسي، عدد 16، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، ربيع 2002م.
83. خلف، علي حسين: الأطماع الاستعمارية البريطانية في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة فكرية شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، العدد 67، بيروت، حزيران (يونيو)، 1977م.
84. السهلي، نبيل: الاستيطان والصراع الديمغرافي في إطار المشروع الصهيوني، صامد الاقتصادي، فصلية تصدر عن مؤسسة صامد)، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، عدد 111، 1998م.
85. شريتح، اسمهان: قضية اللاجئين الفلسطينيين والسياسات الإسرائيلية، مجلة الفكر السياسي، عدد 16، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، دمشق، ربيع 2002م.
86. شيحة، ميشيل: جذور الفكر الصهيوني وسياسة التمييز العنصري في إسرائيل، دمشق، مجلة جامعة دمشق - المجلد 19 - العدد الثاني - 2003م.
87. عبد الكريم، إبراهيم: المشروع الصهيوني وتوليد الصراع في المنطقة، مجلة الأرض عدد (7)، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق، تموز (يوليو) 1992م.
88. عمرو، نعمان عاطف: الدور الأوروبي في تنمية الوعي الانعزالي اليهودي ما بين 1815-1917م، حويات كلية الآداب، العدد الأول، المجلد 40، كانون الثاني (يناير) 2012م.
89. منسى، محمود حسن صالح: أوراق بيل الأميركية والصراع حول فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية (مجلة شهرية تصدر عن مركز الأبحاث في م. ت. ف)، بيروت، عدد 3، تموز (يوليو) 1971م.

(2) الدوريات باللغة العربية:

90. تلمان، نتالي: الاقتصاد الزراعي في مستعمرات الهكيلين، وجهودها في تقدم الزراعة في "أرض إسرائيل"، مجلة كتندرا التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، عدد 78، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1995م.
91. شتيرن، شمعون: بيع أراضي الألمان لليهود في "أرض إسرائيل" خلال سنوات الثلاثينيات، مجلة كتندرا التاريخ أرض إسرائيل واستيطانها، عدد 41، يد يتسحاك بن تسفي، القدس، 1986م.

(3) دوريات باللغة الإنجليزية:

92. Halbrook, Stephen P.: **Left Hegelianism, Arab Nationalism, and Labor Zionism**, The Journal of Libertarian Studies, Vol. V1, No 2, Virginia State, Spring 1982.
93. Ould-Mey, Mohameden: **The Non-Jewish Origin of Zionism**, Common Ground Publishing Pty Ltd at Humanities Journal . Publisher, Australia, 2005.

سادساً: مواقع الكترونية:

94. الحاخام موشيه مونتفيوري،

http://www.hebrewbooks.org/pagefeed/hebrewbooks_org_26686_7.

95. **Genesis of Britain's 1917 'Balfour Declaration, Zionist Jews, Biot Report**
September 01, 2006.

<http://www.biblestudentarchives.com/documents/Balfour History .pdf>

حركات الشبيبة الصهيونية

بيتار نموذجاً

أ. سامي علي أبو جلهوم

أدرك الصهاينة منذ بداية مشروعهن الاستيطاني في فلسطين، أهمية أسباب امتلاك القوة البشرية (الشباب) والمادية (السلاح) لتحقيق تطلعاتهم الاستعمارية، فأقاموا عشرات الحركات والمنظمات الشبابية، توزعت على جميع توجهات ورؤى العمل الصهيوني. ومن أبرزها: حركة هتسوفيم (الكشافة)، وهنوعر هاعوفيد (الشباب العامل)، وهنوعر هالوميد (الشباب المتعلم)، وهشومير هاتسعير (الحارس الشاب)، وبني عكيفا، وهمكابي هاتسعير، وبريت هحشمونائيم، وحركة الشبيبة الحريدية (عزرا)، وبيتار التي شكلت الذراع الشبابي للحركة الصهيونية التصحيحية بقيادة فلاديمير (زئيف) جابوتنسكي.⁽¹⁾

تأسيس بيتار: (بيت"ר)

استقال جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية الصهيونية والمنظمة الصهيونية العالمية عام 1923، ولكن ابتعاده عن السياسة لم يطل كثيراً، ففي شهر نوفمبر خرج في حملة إعلامية إلى دول البلطيق لجمع تبرعات، وتم الاتفاق معه لزيارة (ريغا) عاصمة لاتفيا، لإلقاء عدة محاضرات أمام اتحاد الطلاب "حشمونائي" حول موضوع "الصهيونية والفاعلية" (activism)⁽²⁾، وبعد الاجتماع أعلن رسمياً في 27 كانون أول 1923 عن تأسيس بيتار من خلال اتحاد أربع مجموعات شبيبة في إطار تنظيمي واحد سمي "اتحاد الشباب الصهيوني الناشط على اسم يوسف ترمبلدور" "هستدروت هانوعر هاتسيوني هاأكتيفستي عل شيم يوسف

ترومبلدور⁽³⁾، أو اختصاراً "هستدروت ترومبلدور". الاتحاد الجديد تكون في البداية فقط من 43 شاب⁽⁴⁾. ودعت شبيبة بيتار، جابوتتسكي لتأسيس حزب سياسي يجسد فيه أفكاره النشطة⁽⁵⁾.

ليس صدف أن أطلق جابوتتسكي على حركة الشبيبة التصحيحية اسم بریت ترومبلدور (بيتار). وذلك بعد أن تحدث الاثنان في إحدى شقق لندن عام 1916 حول رفع مكانة "الطلائعية"، حيث قال ترومبلدور: "مطلوب منا رجال جاهزين لعمل أي شيء لكل ما تطلبه أرض إسرائيل... المثالية النقية للخدمة، وأجاب جابوتتسكي بأنه لا يوجد أناس كهؤلاء، فرد ترومبلدور: "سيكون". وأكمل جابوتتسكي قوله بأنه كان على خطأ، وترومبلدور على صواب، والأول من البشر الذي وقف أمامي كان ترومبلدور، كان محامياً، جندياً، عاملاً في الزراعة، حتى في تل حاي ذهب لبحث عن عمل في الأرض⁽⁶⁾. أي أن الفكرة هي خلق جيل يهودي يكون كالمكانية يفعل كل شيء ودون أي تردد!

استمدت بيتار أنصارها وكوادرها من تنظيمات يهودية عدة، مثل: أغودات ישראל، والاتحاد النسائي (بريت نشيم)، وطلبة المدارس الثانوية، وأعضاء منظمة نورديا الرياضية⁽⁷⁾.

بعد عودة جابوتتسكي من جولته البلطيقية إلى برلين نشر سلسلة مقالات في صحيفة "رازسفيت" بعنوان "برنامجنا"، حدد فيه البرنامج السياسي لمنظمة بيتار، والتي هي نفسها البرنامج السياسي للحركة التصحيحية، وباختصار شديد جاء كالتالي:

هدف الصهيونية: دولة عبرية.

الأرض: على ضفتي نهر الأردن.

الخطّة: الاستيطان المكثف.

حل المشكلة المالية: القرض القومي.

وهذه المبادئ الأربعة يرى جابوتتسكي بأنه لا يمكن تحقيقها دون مساعدة دولية⁽⁸⁾.

وتهدف ببتار لأن تكون طليعة "الأمة" لإقامة الدولة العبرية في أرض إسرائيل⁽⁹⁾. وحدد جابوتنسكي لهم الطريق حيث قال: "خطتنا، الصراع المكشوف، قوة دفاع مستقلة، بدون صراع، وبدون قوة حماية، لن تكون هناك صهيونية.... الطريق الجديد هي تعليم الشباب اليهودي في أرض إسرائيل وخارجها فنون القتال العسكري، وأن يكونوا دائماً مستعدين للنداء الأول⁽¹⁰⁾".

أعجب جابوتنسكي بهؤلاء الشباب الذين لمس فيهم الحماسة والتطرف، وهما ما كان يسعى لتأكيدهما بين الأوساط الشبابية كوسيلة فعالة لتحقيق هدف الصهيونية ضد ما أسماه بـ "الصهيونية الغاندية"، والداعية إلى إتباع الطرق السلمية، وأوضح أن العرب يجب أن يجدوا شباباً يهودياً يدافع عن مصالحه في اغتصاب فلسطين لأن في ذلك تأكيداً للحق اليهودي هناك⁽¹¹⁾.

الأبجدية الجديدة (تعلم إطلاق النار):

يرى جابوتنسكي أن المشروع الصهيوني لا يمكن أن يسير إلا بامتلاك أسباب القوة العسكرية، ويبدأ ذلك بفهم دلائل ومكامن العبر في كلمة "قوة". ورأى أن: الصهيونية هي الاستيطان ومصيرها مرتبط بالقوة المسلحة، وقال "مهم أن تحرث، مهم أن تنتج، مهم أن تتكلم العبرية، ولكن للأسف من المهم أكثر أن تعرف إطلاق النار"⁽¹²⁾. وأكد أن تحقيق الآمال القومية لليهود لن يكون إلا بتعلم إطلاق النار، وأن مصير فلسطين والشرق الأوسط سيقرره من يعرف إطلاق النار، ووجه دعوة للصهاينة بقوله "علموا الأولاد برغبة قوية ما أقول لكم: السابقون في معرفة الأبجدية الجديدة (إطلاق النار)، هم من سيحظون برفع العلم (الدولة)"⁽¹³⁾.

قال أيضاً: "مثل كل الشعوب، فإن مستقبلنا القومي مرتبط بالتسلح، والحياة تدفعنا للبحث عن الحماية والدفاع الذاتي"⁽¹⁴⁾، ووجه دعوة للصهاينة: "السلاح، اجمعوا السلاح، مقابل السلاح قدموا أموالكم وقمحكم وزيتكم ونبيلكم وأغنامكم، نسانكم وبناتكم، قدموا كل شيء مقابل السلاح، لا يوجد شيء أغلى من السلاح"⁽¹⁵⁾. مما سبق يتضح لنا أن التفكير العسكري احتل حيزاً كبيراً من نشاط

جابوتنسكي، ويجعلنا لا نستغرب من جهوده المتواصلة دون كلل أو ملل من أجل إنشاء الفيلق اليهودي.

لم يكن جابوتنسكي يتمنى أن تقتصر بيتار على طلبة المدارس فقط، ولا أن تكون حزباً سياسياً، ولكنه يريد لها منظمة شبابية هي اقرب للحركة الكشفية، وذات إعداد أيديولوجي وعسكري لبناء جيل جديد من اليهودي القومي... بوتقة تتصهر فيها أجيال الرواد (الحالوتسيم) إلى فلسطين⁽¹⁶⁾. أرادها جزءاً من الفيلق العبري الذي سيطر على فلسطين، ورفع شعار (الموت أو احتلال الجبل)⁽¹⁷⁾. واعتبر أن اليهودي الطبيعي والمعافى هو الذي يحمل السلاح للدفاع عن نفسه وأمته، والذي يهتم بالأفعال أكثر من الأقوال⁽¹⁸⁾.

وللارتقاء بالعمل التنظيمي وتربية الأجيال القادمة على حمل رسالة بيتار، قررت المنظمة تحديد الوسائل العملية للوصول إلى ذلك، ومنها:

أ- الإعداد الروحي (هاخشرا روحانيت)، وفيها يتعلم العضو العبرية، وتاريخ الشعب اليهودي، وتاريخ الصهيونية، والفكر الأيديولوجي لها.

ب- الإعداد العملي (هاخشرا معسيت)، وفيها يتعلم العضو إحدى الحرف ليكون عضواً منتجاً.

ت- الإعداد العسكري (هاخشرا تسفئيت)، وذلك لحماية اليشوف عبر تشكيل الفيلق العبري⁽¹⁹⁾.

كان "تنازل" القيادة الصهيونية عن الاحتفاظ بالكثائب اليهودية وموافقتها على حلها الحافز الرئيس الذي دفع مؤسسي بيتار إلى إقامة منظماتهم، بل إن بيانهم التأسيسي تألف من سطرين فقط، خلاصتهما أن بيتار تعتبر نفسها "جزءاً من الكتائب اليهودية التي ستؤسس في فلسطين مستقبلاً"⁽²⁰⁾. كذلك كان العداء للحركة العمالية وجناحها الشبابي "هاشومير هاتسعير"، من الأسباب المساعدة على إقامة بيتار⁽²¹⁾.

أيديولوجية بيتار:

تقوم حركة بيتار على أساس قوي من الأفكار والمعتقدات الصهيونية المتطرفة، وأهمها:

1- **صهيون:** لا يمكن حل مشكلة اليهود إلا في "أرض إسرائيل"، ولا أرض سواها.

2- **الواحدية (Monism):** وهي أن الفكرة الصهيونية قائمة بذاتها و لا تحتاج لغيرها.

3- **العبرية:** يجب الاعتناء بها فهي لغة الشعب القديمة والمتجددة.

4- **التجنيد (غوس):** وهي جهوزية البيتاري لكل خدمة تطلب منه، وفيما بعد طلب من كل بيتاري يذهب لفلسطين أن يخدم عامين كاملين دون مقابل في إحدى سرايا العمل (التجنيد).

5- **الدفاع:** فالبيتاري هو جندي يتعلم الرماية، وهو يطمح للتدريب العسكري.

6- **الطاعة والانضباط الصارم:** وتم تشبيه البيتاريين بالماكينات أو جوقة الإنشاد.

7- **هدار (Hadar)،** والتي تعني [الجلال-الوقار-السمو-الشرف-الكرامة] هي مجموعة مبادئ تتحكم في السلوك بروح الفروسية، واللطافة، وإدراك القيم الملازمة للأمة اليهودية⁽²²⁾.

كذلك تطمح بيتار للوصول لأغلبية يهودية في فلسطين، فلا يمكن القول أن فلسطين أصبحت دولة يهودية دون أن يكون اليهود أغلبية فيها، وهي الهدف النهائي للصهيونية. وترفض بيتار مسألة الصراع الطبقي في فلسطين، أو تشغيل العمال الأجانب (العرب) في المصانع اليهودية⁽²³⁾. وانطلاقاً مما سبق حظرت بيتار على أعضائها رفع العلم

الأحمر أو الاحتفال بالأول من أيار أسوة بباقي حركات الشبيبة العمالية الصهيونية، واختارت بدلاً من ذلك يوم 20 تموز حسب التقويم العبري، وهو يوم وفاة هرتسل للاحتفال به⁽²⁴⁾. والتزم كل عضو صغيراً كان أم كبيراً بقراءة فاحصة لكتاب هرتسل "دولة اليهود"⁽²⁵⁾. ومع مرور الوقت واستمرار التربية القومية المتعصبة غدت ببيتار المنافس الكبر لحركة "هاحالوتس" اليسارية على استقطاب الشباب اليهود في العالم⁽²⁶⁾.

كان جابوتنسكي يفضل حضور اجتماعات بيتار على حضور اجتماعات اتحاد الصهيونيين التصحيحيين (هتسوهر) -الذراع السياسية للحركة التي أسسها عام 1925- لإدراكه أهمية الشباب في تحقيق أهدافه في السيطرة على مقاليد الأمور في الحركة الصهيونية، وفي تحقيق الطموحات الصهيونية⁽²⁷⁾.

نمو بيتار في بولندا وفلسطين:

في عام 1926، تشكلت القيادة العالمية لبيتار في ريغا (لاتفيا)، وأسست فرعاً لها في بولندا، انضمت إليه معظم حركات الشبيبة المؤيدة لمواقف جابوتنسكي⁽²⁸⁾. وعندما عقدت بيتار مؤتمراً لها في وارسو يومي 26-27 كانون أول (ديسمبر) 1927، حضره خمسون مندوباً، مثلوا حوالي 4.000 عنصر بيتاري في بولندا. ووصل في عام 1929، عدد البيتاريين البولنديين حوالي 6.000 عضو انتشروا في 151 فرعاً محلياً، وفي ربيع 1930، وصل عدد خلايا بيتار في بولندا إلى 243 خلية، ضمت 9.000 عضو مسجل⁽²⁹⁾. ووصل عددهم عام 1931 إلى حوالي 12.000 عضو في بولندا⁽³⁰⁾، وأصبح عدد أعضاء الفرع البولندي لبيتار أكبر من عدد أعضاء الفروع الأخرى في باقي الدول مجتمعة؛ فانقل مركز بيتار إلى بولندا، وأصبح مقراً للقيادة العالمية للحركة الشبابة⁽³¹⁾.

اعتبر البيتاريون في بولندا أنفسهم أعضاء في ميليشيا جيش (التحرير) الصهيوني، وانجذبوا لأفكار وخطابات جابوتنسكي، ولكنهم اعتبروه رجل "كلمات"، بينما يرنو "الشعب اليهودي" - حسب وجهة نظرهم - "للأفعال"⁽³²⁾.

ظهرت المبادرة لإقامة فرع للمنظمة في فلسطين بين الوافدين من لاتفيا، وجماعات الشبيبة النشطة، وخاصة "الشعبة الرياضية" في هتسوه، وبعد تطورات داخل منظمة "هاليزراح هاتسعر"، وجماعة "كتيبة حماة اللغة". وظهرت بيتار في بداية الأمر بمبادرة من "هتسوه"، وذلك خلال انعقاد مؤتمرهم الثاني في فلسطين في تشرين ثان (نوفمبر) عام 1926، في تل أبيب، وتم اتخاذ قرار بانضمام كل عضو في هتسوه يبلغ عمره 17-18 سنة إلى صفوف بيتار⁽³³⁾. أقيم الفرع الأول لبيتار في تل أبيب في 18 شباط (فبراير) عام 1927، وبعد ذلك أقيمت فروع في القدس، وحيفا، وبتاح تكفا، ورخوفوت، وبنيامينيا. ونظمت الفروع في كتائب، وأعطيت لها أرقاماً استمرراً للكتائب العبرية التي أقيمت في الحرب العالمية الأولى، فكان فرع تل أبيب -الكتيبة 41- بقيادة (أبراهام إحاناني)، وفرع بتاح تكفا -الكتيبة 42 بقيادة (حاييم كلجسبلد)، وهكذا⁽³⁴⁾.

تكونت كل كتيبة من 100 عضو، موزعين على 4 سرايا، وكل سرية مقسمة إلى رابطتين، وهي أصغر الوحدات التنظيمية في بيتار⁽³⁵⁾، وأعطى الأعضاء أرقاماً عسكرية، وكان الظهور العلني الأول لبيتار في فلسطين، عند اجتماع كتائب بيتار في تل أبيب بتاريخ 20 تموز (يوليو) عام 1927، في ذكرى وفاة هرتزل، وقد رفعوا الأعلام الصهيونية، ودعوا للقتال من أجل تحقيق الحلم الهرتزلي، وهو قيام "دولة" يهودية⁽³⁶⁾.

ومن أجل النهوض ببيتار قام "يرمياهو هالبرن"⁽³⁷⁾ بتأسيس مدرسة كوادر بيتار في تل أبيب عام 1928، واعتمدت خطة التعليم جوانب الإعداد العسكري،

والتتقيف الأيديولوجي. وكان المسؤولون عن الإعداد العسكري ذوي خلفية عسكرية، وخاضوا تدريبات عسكرية، أما الجانب الأيديولوجي فكان المسؤول عنه "أبا أخمئير" الذي أسس لاحقاً (بريت هابريونيم) أي عصابة البلطجية (الأشداء)، وكانت بيتار في فلسطين أقرب إلى الجيش منها إلى الحركة الشبابية المتفقة⁽³⁸⁾.

العلاقة بين اتحاد الصهيونيين التصحيحيين (هتسوه) وبيتار:

في سنواتها الأولى، لم تتجاوز (بيتار) حدود لاتفيا، وخلال الاجتماع التأسيسي لـ(هتسوه) في باريس 1925، خرجت دعوة لإقامة منظمة شبابية عالمية تمثل الشباب التصحيحيين رغم وجود منظمة بيتار، وقرر المؤتمر أن تكون "بريت هاشومير" منظمة غير مرتبطة بأحد، تسعى لتوحيد وتدريب الشباب الصهيوني في فلسطين وخارجها على أساس فكرة "الفيلق"⁽³⁹⁾، وعندما احتج "يسرائيل شوحط"⁽⁴⁰⁾ أحد قادة "هاشومير" على انتقال اسم منظمته؛ غيّر جابوتنسكي اسم المنظمة إلى بريت ترومبلدور، واختصاراً "بيتار"⁽⁴¹⁾.

في بداية تأسيسها حافظت بيتار على استقلالها التنظيمي، ولم تظهر هويتها المتماثلة مع الحزب التصحيحي كحزب غير اشتراكي، وعمل قادتها في ريغا على منع عناصرها من إقامة علاقات مع اليمين أو اليسار. ورغم ذلك لم تنصع قيادة وعناصر بيتار في بولندا لذلك، وتوجهت يميناً، فأرسلت لها القيادة في ريغا تحذيراً ذهب أدراج الرياح⁽⁴²⁾. وفي إطار استعداداتها للتحويل لمنظمة عالمية عملت بيتار في ربيع 1927 على إصدار صحيفة أسبوعية عبرية ناطقة باسمها تحت اسم "مسوؤت" أي "المشاعل" للعمل الدعائي، ولنشر فكر بيتار بين الشباب اليهود⁽⁴³⁾.

وفي الأول من كانون ثان (ديسمبر) 1929، عقد اللقاء العالمي الأول لقادة بيتار في وارسو، وبعد نقاشات كبيرة تم اتخاذ قرارات عدة، منها⁽⁴⁴⁾:

- أسلوب العمل يكون بنتقيف الأعضاء، في مسائل الصهيونية التصحيحية، والرياضة، والدفاع.

- على كل عضو مر بمراحل الإعداد الثلاث (الروحي، والمهني والعسكري) أن يهاجر لفلسطين متى أُتيحت له الفرصة.
 - بيتار هي منظمة ذات استقلال ذاتي داخلي، أما في قضايا الصهيونية فإنها تكون على اتصال مع هتسوهر، ومؤسسات هتسوهر تكون على تواصل مع القيادة الرئيسية الموجودة في كل بلد، والتي ترسل التعليمات للخلايا.
 - شعار بيتار سيكون الشمعدان (منورا)، ولكن سيكتب بدلاً من "كاديما" كلمة "بيتار" على جزئه الأسفل.
 - زي بيتار سيكون قميصاً بنياً غامقاً وربطة عنق سوداء أو بنية.
 - علم بيتار هو العلم الصهيوني.
 - على جميع فروع بيتار الحصول على الشعارات، والأزياء، والأعلام، والملابس من المنتجات الصهيونية في (أرض إسرائيل).
 - التحية يجب أن تكون برفع اليد اليمنى، والتلفظ بـ"تل حاي"، والرد يكون بنفس العبارة "تل حاي".
 - انتخاب جابوتنسكي رئيساً لبيتار.
- دل عقد اللقاء العالمي في وارسو، على انتقال مركز ثقل بيتار من لاتفيا إلى بولندا، وعلى انتقال المنظمة من مرحلة التأسيس إلى مرحلة العمل الفاعل، وحول تطور العلاقات بين بيتار وهتسوهر فإنه يصعب تحديد الفوارق بينهما، فقادة بيتار هم أعضاء ناشطون في هتسوهر، وكل عضو بيتاري يمكنه التصويت لـ"هتسوهر" عندما يبلغ الثامنة عشرة، وكانت بيتار المكون الأكثر تنظيماً داخل هتسوهر، وطبقاً لإحصاءات عام 1930، فإن 25% من أعضاء بيتار كانوا أعضاء في هتسوهر (45).
- وفي الفترة ما بين 12-15 نيسان (أبريل) 1931، عقد في دانزيغ في بولندا الاجتماع العالمي الأول لبيتار (46) بحضور 87 مندوباً من 21 دولة (47).

وطلب جابوتنسكي من أعضاء بيتار تعلم العبرية، وقال: "في لقائنا العالمي القادم سيتم فقط، التحدث بالعبرية"⁽⁴⁸⁾. وطالب المؤتمر أن ينضم كل عضو بيتاري يبلغ من العمر 18 عاماً، فما فوق إلى إحدى هيئات الحركة التصحيحية، مثل: اتحاد العمال، أو هتسهر، أو أية هيئة أخرى، ولكن طلبه رفض⁽⁴⁹⁾، واتُخذ قرار بشأن فرض "الخدمة الإجبارية" على أعضاء بيتار في فلسطين⁽⁵⁰⁾، وبناء على ذلك هاجرت إلى فلسطين أعداد من العمال البيتاريين، وانتشروا في كافة التجمعات الصهيونية في فلسطين، وتقرر في الاجتماع: البناء التنظيمي العسكري لبيتار، وإقامة علاقات قوية مع هتسهر، ولكن مع الحفاظ على الحد الأدنى من الحكم الذاتي داخل بيتار، كما تقرر انتخاب جابوتنسكي زعيماً لبيتار⁽⁵¹⁾.

واتخذ مؤتمر بيتار عدة قرارات، من أبرزها:

- تعترف بيتار أن هدف الصهيونية هو الوصول إلى دولة صهيونية ذات غالبية يهودية على جانبي نهر الأردن.
- الهجرة من أجل تحقيق عدة أهداف، منها: الدفاع عن اليشوف، واحتلال العمل.
- كل بيتاري يهاجر لفلسطين عليه الانضمام تلقائياً لأحد فروع بيتار، والانضمام لمنظمة عمال بيتار-هتسهر.
- العمل التطوعي مدة عامين كاملين في إحدى سرايا العمل البيتارية في فلسطين⁽⁵²⁾.

دور التصحيحيين (بيتار) في أحداث ثورة البراق عام 1929:

جرت مشاورات بين عدة محافل تصحيحية، مثل: "الاتحاد العالمي للشباب العبريين"، و"اللجنة من أجل الحائط"، و"كتيبة حماة اللغة"؛ لتنظيم فعاليات في ذكرى خراب الهيكل المزعوم، فتم الاتفاق على تنظيم اجتماع كبير في تل أبيب، والقيام بمظاهرة في القدس⁽⁵³⁾.

طالبات القيادة الصهيونية والأحزاب العمالية بوقف التصعيد، وهاجمت بشدة دعوات التصحيحيين. ووصف الناطقون باسم اليسار الصهيوني موقف التصحيحيين بالهستيريا، وحذر بيلنسون (أحد أقطاب الحركة العمالية)، قادة المعسكر التصحيحي من التركيز على قضية الحائط رغم أهميتها التاريخية لليهود؛ لأن ذلك التركيز يحول الصراع لحرب دينية، وعندها سيقف العالم الإسلامي كله ضد الصهيونية⁽⁵⁴⁾.

وفي ذكرى ما يطلق عليه اليهود "خراب الهيكل"، عقد نحو 600 شخص من التصحيحيين وبيتار اجتماعاً في تل أبيب، تقرر فيه مطالبة الحكومة البريطانية في لندن بالعمل على إعادة (الحقوق الكاملة) في الحائط الغربي، واختتم الاجتماع بتظاهرة رفعت خلالها الأعلام الصهيونية المجللة بالسواد، وفي اليوم التالي التاسع من آب العبري (15 آب الميلادي) سمحت السلطات لهم بالقيام بتظاهرة مقابل مقر الحكومة في القدس، ومقابل حائط البراق⁽⁵⁵⁾.

فتجمّع مئات الشبان اليهود في ساحة مدرسة "اليميل" في حي زخرون موشيه في القدس، وتقدم المسيرة ضباط مدرسة مرشدي بيتار، كما شارك في المسيرة شبان من "أحدوت هاعفودا"، ومن الهستدروت، وطلاب المدارس الدينية⁽⁵⁶⁾. وأكدت المصادر التصحيحية أن المسيرة نظمت بمبادرة مدرسة مرشدي بيتار دون تنسيق مع قيادة هتسهر أو سلطة بيتار⁽⁵⁷⁾.

وتم الاتفاق مع الشرطة على أن تكون المسيرة دينية، وليست تظاهرة سياسية، وعلى منع النشيد، أو رفع الأعلام في المنطقة العربية⁽⁵⁸⁾، وكان الاتفاق مع ممثل الوكالة اليهودية، ولكن قادة المظاهرة لم يلتزموا بذلك، وخرجت المسيرة الساعة الثانية بعد الظهر باتجاه حائط البراق تحرسهم قوات كبيرة من الشرطة البريطانية، الراجلة، والخيالة والآلية⁽⁵⁹⁾، وخرقاً للتصريح الممنوح لهم من الشرطة، رفع المتظاهرون العلم الصهيوني في ساحة البراق، واستمعوا إلى خطاب من أحد رجالاتهم (موشيه سيغال)، وصرخوا بأعلى صوتهم "الحائط لنا"، ثم نشدوا نشيدهم (هاتيكفا)⁽⁶⁰⁾، وفي طريق عودتهم عبروا من الحي الإسلامي،

وفي ميدان صهيون رفعوا مرة أخرى العلم الصهيوني، ونشدوا هاتيكفا ثم تفرقوا⁽⁶¹⁾.

أدت المسيرة إلى استفزاز مشاعر المسلمين، الذين قاموا بمظاهرة مضادة في اليوم التالي 16 آب (أغسطس) 1929 (يوم الجمعة)، الذي صادف ذكرى المولد النبوي الشريف، واتجهوا إلى حائط البراق، وقلب المتظاهرون منضدة الشماس اليهودي، وأخرجوا الاسترحامات من بين الحجارة وأحرقوها، كما أحرقوا بعض الكتب وصحائف الصلاة⁽⁶²⁾، وتزعّم تلك المظاهرة شيخ المسجد الأقصى "حسن أبو السعود"⁽⁶³⁾.

في جلسة (فعاد ليثومي)، وخلال النقاش حول ملكية الحائط الغربي والساحة المجاورة له، وبحضور بن غوريون وجابوتسكي، قال بن غوريون "إن مذهب جابوتسكي هو إشعال حرب أبدية بيننا وبين العرب، ونحن لن نقبل بذلك؛ لأن ذلك هو سم الموت بالنسبة لنا...حربنا ليست مع العرب، وليست من أجل السيطرة على الحائط، حربنا هي مع الحكومة"⁽⁶⁴⁾، وأكد أن مظاهرة بيتار هي التي أدت لتفجير الأحداث⁽⁶⁵⁾، وهي التي أعطت المبرر للعرب للهجوم على اليهود⁽⁶⁶⁾. وأكد الاتجاه العمالي، أنه لولا التحرش التصحيحي بالعرب لما حدثت الاضطرابات، فرد التصحيحيون أن التطرف العربي، والتراخي البريطاني كانا سبب تفجر الأحداث⁽⁶⁷⁾. وافتخرت بيتار بمسئوليتها عن الأحداث، واعتبرت ذلك ثورة وتمرداً ضد الإنجليز، وضد الزعامة اليهودية الجبانة⁽⁶⁸⁾. إخفاء عناصر بيتار السلاح (المسدسات والمتفجرات والسكاكين) في ثيابهم أثناء المسيرة⁽⁶⁹⁾، يؤكد النية المسبقة لافتعال المشاكل مع العرب. وأن الصهاينة وليس العرب هم السبب في تفجير الأوضاع.

علاقة بيتار مع منظمة ايتسل/ الهاغاناة (ب):

قاد أبراهام تهومي (جدعون)⁽⁷⁰⁾ رئيس فرع الهاغاناة في القدس انشقاقاً عن الهاغاناة، في نيسان (أبريل) 1931، واتهمته قيادة الهستدروت بقيادة انقلاب داخل الهاغاناة لصالح الحركة التصحيحية⁽⁷¹⁾، وذلك عندما أراد السفر لأوروبا

لزيارة أقاربه، فاتهموه بمحاولة عقد اتفاق مع جابوتتسكي للسيطرة على الهاغاناه⁽⁷²⁾.

منذ اللحظة الأولى سمي التنظيم الجديد باسم "المنظمة العسكرية القومية"⁽⁷³⁾، وعرفت أيضاً باسم "الهاغاناه ب"، و"المنظمة الموازية"، و"الهاغاناه القومية"، و"المنظمة ب"، أو (إرغون بيت)، فعندما تم توقيع اتفاق لاحق مع الهاغاناه تم توقيعه باسم الهاغاناه (المنظمة أ)، والمنظمة العسكرية القومية (المنظمة ب)⁽⁷⁴⁾.

تعود الخلفية التنظيمية لايتسل في بداية تأسيسها إلى الحركة العمالية الصهيونية، حيث كان جميع أو معظم قادة وعناصر فرع المنظمة في القدس من أعضاء الهستدروت العامة، وأعضاء في مباي، ولم يكن من الحركة التصحيحية سوى نشيط مركزي واحد بين المؤسسين، هو "إياهو بن حورين"، ومن قادة بيتار لم يكن بين المؤسسين سوى "ناحوم لفين"⁽⁷⁵⁾.

اتجه تهومي في بناء تنظيمه إلى عناصر منظمة "مكابي" في القدس، وفرع الهاغاناه في المدينة، والمجموعة الأوديسية في حيفا، كما حصل على دعم منظمة بيتار في تل أبيب، وأعضاء سرايا العمل/ التجنيد (بلوغوت هاجيوس) في بيتار، كما انضم إليه العديد من طلاب المدرسة الدينية التابعة لمزراحي في تل أبيب، والعديد من طلاب الجامعة العبرية في القدس⁽⁷⁶⁾، واتفق تهومي مع موشيه روزنبرغ قائد بيتار في تل أبيب، الذي كان يعمل سراً في تدريب مرشدي مدرسة بيتار في المدينة، على تشكيل قيادة رباعية للمنظمة تضم اثنين من تل أبيب، هما أشرفسكي وبرفرمان، وندف وتهومي من القدس، وبعد ذلك انضم لهذه القيادة إياهو بن حورين أحد رموز الحركة التصحيحية⁽⁷⁷⁾.

وشعر العديد من أعضاء وقيادات بيتار، الذين كانوا يعملون في الهاغاناه، بالتميز ضدهم كونهم بيتاريين، فالتحقوا بالمنظمة الجديدة⁽⁷⁸⁾. وأصبحت بيتار داخل (الهاغاناه ب) -كما يقول بنيامين إليف أحد رموزها- بمثابة "حركة سرية داخل حركة سرية"⁽⁷⁹⁾.

لم يكن تهومي وأعضاء ايتسل أعضاء في هتسوهر، بل كانوا أعضاء في الحركة العمالية، وطرحوا عدة مطالب إذا تم تحقيقها فإنهم سيعودون إلى منظماتهم الأم، ولكن مع مرور الزمن بدأوا يتشربون الأيديولوجية التصحيحية حول مفهوم الدولة، وحدود "أرض إسرائيل" على جانبي النهر، ورفض الاشتراكية وغيرها، كما أن العديد من عناصر هتسوهر وبيتار لم يتركوا أماكنهم في الهاغاناة والهستدروت إلا بعد حدوث الانقسام الأشد في السنوات المقبلة⁽⁸⁰⁾. وذلك يعني أن الهاغاناه (ب) أو ايتسل انتقلت تدريجياً للحركة التصحيحية. وعند الانقسام في ايتسل عام 1937، كان قائد فرع بيتار في الصين (روبرت بيتكر) أول قائد للمنظمة بعد عودة تهومي للهاغاناة.

العلاقة مع الحركة العمالية

لم يكد التصحيحيون ينشئون أول فرع لبيتار في فلسطين حتى بدأوا العمل ضد الحركة العمالية الصهيونية، ففي الأول من أيار (مايو) عام 1928 -يوم العمال العالمي- هاجموا مسيرة للحزب الشيوعي الفلسطيني (P.C.P)، ومزقوا الأعلام الحمراء انطلاقاً من رفضهم للشيوعية، واعتبارها أعظم خطر يهدد الصهيونية⁽⁸¹⁾. وفي الخامس من تشرين أول (أكتوبر) 1928، هاجم مجهولون اجتماعاً لحزب "بوعالي تسيون سمول"⁽⁸²⁾، وعطلوا الاجتماع بعد أن جرحوا 13 شخصاً، منهم ثلاثة في حال الخطر، وقد أشارت أصابع الاتهام إلى حركة بيتار⁽⁸³⁾، ولكن بيتار أصدرت بياناً نفت فيه علمها بالحادث، واعتبرت ذلك ضمن حملة التحريض العمالية ضد عناصرها⁽⁸⁴⁾.

وفي عام 1930 تفجر في كفار سابا نزاع عمل خطير بين العمال المنظمين أتباع (الهستدروت)، والمزارعين الذين استأجروا عمالاً من خارج مكاتب العمل (ليشكات عفودا) التابعة للهستدروت، وخاصة من أعضاء بيتار. وادعى نشطاء الهستدروت أنهم لا يريدون أن يصبح العمل الصهيوني مشابهاً للعمل العربي غير المنظم⁽⁸⁵⁾. أما صحيفة "دوار هايوم" (بريد اليوم) التصحيحية فادّعت أن عمال بيتار لم يأخذوا مكان أي عامل يهودي، وإنما عملوا في بيارات الحمضيات لمالكين يهود لا يريدون تشغيل عمال عرب، ولأن البيتاريين يعملون

بأجور أقل في بعض الأحيان عن أجور العمال العرب، وأن عمال بيتار لا يخضعون لنقابة عمال "طبقية". وقد أسفرت الاشتباكات بين الطرفين عن جرح العشرات، سبعة منهم في حال الخطر⁽⁸⁶⁾. وعموماً فقد نظر التصحيحيون للصهاينة العماليين على أنهم "خونة" للقضية (القومية) اليهودية بقبولهم الكتاب الأبيض الصادر عام 1922 والكتاب الأبيض الصادر عام 1930، وللاشتراطات البريطانية، وعدم الرد على (المذابح) العربية ضد اليهود في ثورة البراق عام 1929⁽⁸⁷⁾.

وقد وصل الخلاف بين الطرفين، لحد قيام عمال الهستدروت بهدم مبنى في رحوفوت أقامه عمال بيتار⁽⁸⁸⁾. وفي عيد الفصح اليهودي عام 1933، عقدت بيتار اجتماعاً لها في ساحة "مكابي" في تل أبيب يوم 17 نيسان (أبريل)، ونظمت دورة ألعاب رياضية، وفي نهاية المهرجان، سار البيتاريون في مسيرة طويلة في شارع اللنبي في تل أبيب⁽⁸⁹⁾. فتعرضت المسيرة بداية للهجوم الكلامي، مثل: "حنالة"، و"أبناء هتلر الملاعين"، و"كاسري الإضرابات"، و"تاهبي خبز إخوانهم"، وألقيت الحجارة على رؤوسهم، ونقل للمستشفى حوالي 24 مصاباً معظمهم من الصبية ما بين 12-14 سنة. وكان الهجوم على المسيرة قد نظمته "مجلس عمال تل أبيب"، الذي كان يرأسه دوف هوز أحد قادة الهاغاناة⁽⁹⁰⁾. وبعد ذلك الحادث بستة أسابيع، أي في 31 أيار (مايو) عام 1933، اجتمع عناصر من بيتار في حيفا، واستعرضوا في شارع هرتزل، وساروا بقيادة أخيمير، فهجم عليهم أعضاء "هابوعيل"⁽⁹¹⁾ وطرحوهم أرضاً. وفي اليوم التالي وصفت صحيفة "حازيت هاعام" الأحداث بالمذابح الحمراء، كجزء ثانٍ لمذابح تل أبيب⁽⁹²⁾. كما أُلقيت الحجارة على اجتماع لسرايا العمل البيتارية في الخضيرية يوم 10 أيلول (سبتمبر) عام 1933، أدى لإصابة ثمانية منهم بجراح، وادعت السرية أن اللجنة التنفيذية للهستدروت تقف وراء الحادث بهدف تصفية سرايا العمل في بيتار. كما حدثت صراعات بين التصحيحيين والعماليين، في تل أبيب بتاريخ 2 آذار (مارس) عام 1934، وفي بتاح تكفا في مصنع "دولغين نكرتيس"⁽⁹³⁾. وفي حيفا حدثت معركة حاسمة بين التصحيحيين والهستدروت يوم 17 تشرين أول

(أكتوبر) عام 1934، حيث اجتاح 1500 عامل هستدروتي مقر قيادة الحركة التصحيحية في حيفا، وأصابوا العشرات منهم، فخدمت حملة التصحيحيين⁽⁹⁴⁾.

وبعد مقتل حايم أرلوزوروف على شاطئ تل أبيب في 16 حزيران (يونيو) 1933، اتهم الحركة العمالية التصحيحيين وبيتار بالوقوف وراء ذلك وتم اعتقال أربعة منهم أخلي سبيلهم بعد ذلك لعدم كفاية الأدلة. وفي إطار الصراع بين الاتجاهين الصهيونيين العمالي والتصحيحي، شددت الوكالة اليهودية إجراءاتها ضد عناصر بيتار بحرمانهم من شهادات الهجرة إلى فلسطين، وتعاونت مع سلطة الانتداب في إبعاد البيتاريين الذين وصلوا فلسطين سرّاً دون تأشيرات، رغم وصول أعضاء من الحركة العمالية بالطريقة نفسها، لكنهم لم يطردها⁽⁹⁵⁾. ونجم عن تفاعلات قضية الاغتيال حالة فرز حادة، لم تكن في مصلحة الهاغاناة، فقد انسحبت منها عناصر بيتار المنضوية تحت لوائها، والتحقت بالهاغاناة (ب) المنافسة لها⁽⁹⁶⁾.

غطى الصراع بين الاتجاهين العمالي والتصحيحي جميع مجالات العمل الصهيوني، سياسة المنظمة الصهيونية، والوكالة اليهودية، قضايا الاستيطان والهجرة، والأيدولوجية، والتعليم وكل شيء. وأصبح كل عمل أو مشروع أو برنامج سياسي تقوم به الحركة العمالية، يتعرض للنقد المباشر واللاذع من الحركة التصحيحية، من أجل السيطرة على ساحة العمل الصهيوني.

تأسيس سرايا العمل البيتارية، وتنظيمها:

في شهري تشرين ثان (نوفمبر) وكانون أول (ديسمبر) 1925، وصلت مجموعات صغيرة من عناصر بيتار-فرع لاتقيا- إلى فلسطين، وانضموا إلى مجموعة عمل في "زخرون يعقوب"، وفي صيف 1926، وصلت مجموعة ثانية من لاتقيا، ومُنحت قطعة أرض زراعية في بتاح تكفا لإقامة خيامهم، والعمل في حقول الحمضيات التابعة للمستوطنة، في ظروف المنافسة مع العمال العرب، ومع مرور الزمن انضم إليهم مهاجرون جدد، وشكلوا جميعاً مجموعة (منורה) "منورا"⁽⁹⁷⁾ (الشعدان وهو شعار منظمة بيتار)⁽⁹⁸⁾.

توجهت مجموعات العمل التصحيحية للعمل في المستوطنات الزراعية بعيداً عن أجواء المدن، حيث الصراع مع الهستدروت العامة، وبهدف إيجاد تيار تصحيحي بين المزارعين والعمال في الأرياف⁽⁹⁹⁾. وبسبب صعوبات العمل والبطالة الشديدة انتقلت مجموعة "منورا" من بتاح تكفا إلى مستوطنة بنيامينا قرب نتانيا وذلك في حزيران (يونيو) 1927، للعمل في تجفيف المستنقعات، والعمل في شركة "بيكا"⁽¹⁰⁰⁾ في مستوطنة "برديس حنا" المجاورة⁽¹⁰¹⁾.

وظهرت الخلافات منذ بداية تأسيس مجموعة "منورا" مع قيادة فرع بيتار في فلسطين، حيث أن المجموعة ركزت على العمل الاجتماعي، بينما فرع بيتار في فلسطين أراد التركيز على الإعداد العسكري⁽¹⁰²⁾. فضّلت مجموعة "منورا" العمل الجماعي على العمل الفردي متأثرة بفكر (الحلوتسيم) ، مخالفة بذلك الفكر التصحيحي القائم على الفردية⁽¹⁰³⁾.

ومع قدوم مجموعة مهاجرين بيتارية من فروع بيتار في بولندا ولاتفيا وتشيكيا ورومانيا إلى فلسطين، بُعيد أحداث ثورة البراق عام 1929، أقامت تلك المجموعة بداية عام 1930 في "رحوفوت" (غُدود هاعفودا عل شيم زئيف تيوميكين) "كتيبة العمل على اسم زئيف تيوميكين"⁽¹⁰⁴⁾.

وفي كانون أول (ديسمبر) 1930، وصلت مجموعة من مهاجري بولندا، ورومانيا إلى "روش بينا" في الجليل الأعلى للعمل في تعبئة التبغ⁽¹⁰⁵⁾، وأطلقوا على أنفسهم اسم "سرية طلائع بيتار في الجليل" (بلوجات حالوتسي بيتار بغليل)، وتطبيقاً لتلك الفكرة قامت المجموعة بإرسال مجموعات للعمل في عدة مناطق من الجليل الأعلى، أهمها: مغدال، ويفنيئيل، ويسود هامعاليه ومشمار هايردن، وميتولا، وشاركت في إقامة مستوطنة "تهاريا" في الجليل الغربي.

وفي الوقت الذي أقيمت فيه سرية روش بينا، أقام مهاجرو بيتار سرية أخرى في بلدة "كفار سابا"⁽¹⁰⁶⁾، سرية عمل بيتار هدفت إحباط إيجاد اتحاد مشترك بين الهستدروت واللجنة الزراعية، ورفض عمال بيتار تسجيل أنفسهم في

الهستدروت؛ مما أدى لحدوث اشتباكات بينهم وبين العمال المحسوبين على الهستدروت العامة⁽¹⁰⁷⁾.

عملت سرايا العمل البيتارية في أماكن عديدة من اليشوف، منها "بئر طوفيا"، وهرتسليا، والخضيرة، وحيفا، وطبريا، ونتانيا، وعتليت، وكريات شاؤول، ورامات غان، وتل تسور، وغيرها⁽¹⁰⁸⁾.

المجموعات الأربعة (منورا، وكتيبة العمل على اسم تيومكين، وسرية طلائع بيتار في الجليل، وسرية كفار سابا) قامت بتنظيم نفسها انطلاقاً من تحفز عناصرها للعمل الطلائعي⁽¹⁰⁹⁾، وكان ذلك من جانب العمال البيتاريين الأجيرين في المستوطنات، ولم تأت من جانب "منظمة عمال بيتار وهتسوهر"، حيث لم تشجع القيادة التصحيحية قيام تلك الكتائب إلا مضطرة؛ بسبب نظرتها البرجوازية غير المتحمسة للتنظيم النقابي العمالي، ولأن الكتائب العمالية شكلت جهازاً قائماً بنفسه داخل الحركة العمالية التصحيحية؛ المتمثلة في "منظمة عمال بيتار وهتسوهر"⁽¹¹⁰⁾.

وأمام الاجتماع العالمي لبيتار الذي عقد في دانزيغ في بولندا في نيسان (أبريل) 1931، ألقى غرشون شاتس؛ أحد مؤسسي سرايا العمل محاضرة طويلة حول أوضاع بيتار في فلسطين، وناقش قضية الهجرة والاستيعاب والتنظيم النقابي وغيره، وطالب بفرض التجنيد في سرايا العمل على كل بيتاري يهاجر لفلسطين⁽¹¹¹⁾. وقرر الاجتماع وجوب هجرة أكبر عدد من أعضاء بيتار إلى فلسطين لتحقيق ثلاثة أهداف، هي: الدفاع عن اليشوف اليهودي، واحتلال العمل، وبلورة فكرة التحكيم (القومي) في قضايا العمل، وتأسيس مكاتب عمل محايدة. وتقرر أيضاً تشكيل "سرايا العمل في بيتار"، وفرض التجنيد الإجباري مدة سنتين على كل بيتاري يهاجر لفلسطين منذ اليوم الأول لقدمه إليها للعمل في سرايا العمل دون مقابل⁽¹¹²⁾. وتقرر منح كل سرية حرية اختيار الصورة الحياتية التي تريدها (الشكل التعاوني، أو الشيعوي، أو أي شكل آخر) بشرط تأكيد الحرية المطلقة للمجندين في السرية⁽¹¹³⁾.

ولم يتم الأمر كما أرادت قيادة بيتار، فقد فضل الكثير من مهاجري بيتار التسكع في شوارع تل أبيب دون عمل، على الذهاب إلى الجليل⁽¹¹⁴⁾.

كان من الصعب التحكم في شعبية بيتار المهاجرين في معسكرات مدة عامين، ليس بسبب طول فترة التدريب، ولكن بسبب عدم توفر الأموال الكافية لمعيشتهم؛ لذلك تم اختيار المعسكرات بجانب المستوطنات، ليقوم البيتاريون بالعمل، ثم إكمال التدريب لاحقاً⁽¹¹⁵⁾.

وفي تشرين أول (أكتوبر) 1931، أسندت سلطة بيتار قيادة سرايا العمل إلى غرشون شاتس، وشكلت قيادة السرايا من يتسحاق يلين، ودافيد ميلشتاين، ويتسحاق غوريون، وم.مرحاييه- الذي أشرف على تحرير الصحيفة الناطقة باسم السرايا، وهي "أغرات لعولي بيتار" أي "الرسالة لمهاجري بيتار"⁽¹¹⁶⁾.

أصبح تعداد أعضاء سرايا العمل عام 1932، حوالي 300 بيتاري، شكلوا الهيئة الأكثر تنظيماً وتبلوراً في بيتار، ورغم ذلك فقد عانت السرايا من الضعف الواضح؛ بسبب تفرقها الجغرافي، وعدم وضوح الرؤيا حول كيفية قيادة وإدارة كل سرية، وعدم وضوح إذا كان نشاطها قاصراً على "احتلال العمل" من العرب فقط، أم أن لها أنشطة سياسية يمكن القيام بها⁽¹¹⁷⁾.

ورغم أن بيتار أقامت مؤسسة "مالية العمل" (أوتسار عيمل) لتمويل أنشطة منظمة عمال بيتار وهتسوهر وسرايا العمل الخاصة بالاستيطان، وإقامة المساكن والتجهيزات اللازمة، إلا أن ضعف التمويل؛ أدى لفشل العديد من الأنشطة الخاصة بسرايا العمل، خاصة في مجال الاستيطان⁽¹¹⁸⁾.

وعام 1933، تدهورت أحوال السرايا العمالية كثيراً، فلم يبق في سرية روش بينا سوى 36 عضواً، و42 في سرية الخضيرة، و44 في رامات تيومكين، و18 في رامات غان، و29 في هرتسليا، و25 في كفار سابا، وإجمالاً لم يبق في السرايا سوى 194 عضواً، منهم 30% من الفتيات⁽¹¹⁹⁾. وفي نهاية عام 1934، تم تغيير اسم "سرايا العمل" إلى "سرايا التجنيد"⁽¹²⁰⁾.

أدى انفصال الحركة التصحيحية عن المنظمة الصهيونية، إلى تقليص شهادات الهجرة الممنوحة لأعضاء بيتار؛ فقلَّ عدد المجندين في سرايا العمل بشكل حاد، فقرر عام 1935 تجنيد كل أعضاء بيتار في فلسطين للخدمة في السرايا، ومع زيادة نشاط الهجرة السرية التصحيحية في عامي 1938-1939، ارتفع عدد المجندين حيث وصل عددهم في تشرين أول (أكتوبر) 1939، إلى 801 عضواً، كانوا في 18 معسكراً في أماكن مختلفة من فلسطين⁽¹²¹⁾.

وتركز نشاط السرايا في الزراعة والحراسة، واستيعاب وتوزيع المهاجرين السريين والتدريب العسكري، وشكلت السرايا المادة الأساسية للطاقة البشرية في ايتسل⁽¹²²⁾، ولم يقتصر نشاط السرايا على ذلك، فقد تم استخدامها في مجال الصراع بين الاتجاهين؛ العمالي والتصحيحي⁽¹²³⁾. وأصبح عملهم كسر القطبية الأحادية للهستدروت العامة⁽¹²⁴⁾. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939، انتهى عمل السرايا⁽¹²⁵⁾.

وعموماً فإن تجربة سرايا بيتار، الاقتصادية والاستيطانية والاجتماعية قد فشلت، في حين حققت مزيداً من التقدم في مسألة الإعداد العسكري لعناصرها؛ بسبب غلبة النظرة العسكرية، وتجذرها في نفوس الأعضاء الذين اعتبروا أن كل عمل يبعد عن الهدف الأساس، وهو إقامة الدولة عمل فاشل.

منظمة (عمال هتسوه وبيتار) 1930:

مع تصاعد حدة نزاعات العمل بين التصحيحيين والعماليين، والصراع على النفوذ في الحركة الصهيونية، وازدياد قوة التصحيحيين في فلسطين، الناتجة عن هجرة أعضاء بيتار. قررت سكرتارية "كتلة العمل التصحيحية" -بعد التشاور مع القيادة التصحيحية (في الداخل والخارج)- الدعوة لعقد مؤتمر يضم كل عمال الحركة التصحيحية في فلسطين (عمال هتسوه وبيتار)⁽¹²⁶⁾. وعُقد المؤتمر في تل أبيب بتاريخ 31 أيار (مايو) عام 1930، بحضور 40 مندوباً، مثلوا 500 عامل تصحيحي، وقرر الانفصال عن الهستدروت، وتشكيل "منظمة عمال هتسوه وبيتار"، ولكن المؤتمر التصحيحي الرابع، المنعقد في براغ ما بين آب

(أغسطس) من السنة ذاتها رفض المصادقة على ذلك القرار، وفوض رئاسة المنظمة للاتصال بالهستدروت، ومحاولة حل الخلافات معها⁽¹²⁷⁾. ومع انتهاء المؤتمر أرسل جابوتنسكي رسالة إلى الهستدروت مقترحاً عليها الاستجابة لطلبات التصحيحيين، وتحويل الهستدروت إلى نقابة مهنية مجردة، والموافقة على إقامة مكاتب استخدام محايدة، إلا أن طلبه رُفض، فاعتبر العمال التصحيحيون انشقاقهم عن الهستدروت حقيقة قائمة⁽¹²⁸⁾.

كان السبب الأهم وراء تردد القيادة التصحيحية في الانفصال عن الهستدروت العامة، وتأسيس نقابة عمل جديدة هو ضعف الإمكانيات المادية، حيث أن تأسيس نقابة جديدة يحتاج لتمويل كبير. كما أن التصحيحيين غير قادرين على توفير الخدمات الطبية والاجتماعية، التي توفرها الهستدروت العامة⁽¹²⁹⁾.

كانت (منظمة عمال هتسهر وبيتار) مرحلة متوسطة بين (كتلة العمل التصحيحية) في إطار الهستدروت، و(اتحاد العمال القوميين) المنفصل تماماً عن الهستدروت العامة.

تشكيل سريتي (المبكي) والطريق:

أ- سرية حائط (المبكي) (بلوجات هاكوتيل): (فلوگت הכותל)

استكمالاً لدور سرايا العمل البيتارية، التي أقيمت منذ بداية الثلاثينيات، للعمل والحراسة معاً في المستوطنات⁽¹³⁰⁾. فرضت بيتار منذ الانشقاق في أيلول عام 1937، على الوافدين الشبان التطوع مدة عامين في إحدى "سرايا العمل"، والتي دُعيت لاحقاً "سرايا التجنيد"، وذهبت الغالبية العظمى من المجندين إلى مستوطنات الجليل والمناطق الشمالية من فلسطين⁽¹³¹⁾، وخلال أحداث ثورة 1936 شاركوا في صد الهجمات العربية على "روش بينا"⁽¹³²⁾.

وبهدف لا يخفي الأطماع الصهيونية الإستراتيجية في القدس، لجأت الحركة التصحيحية إلى إقامة سريتين عسكريتين الأولى داخل البلدة القديمة، والثانية على طريق القدس- تل أبيب (يافا). السرية الأولى، دُعيت سرية حائط (المبكي) أو (بلوجات هاكوتيل)، وشُكِّلَت من عناصر بيتار مطلع عام 1937؛

بهدف إيقاف خروج اليهود من البلدة القديمة في القدس، وإنهاء (المضايقات) التي تعرض لها اليهود بجانب حائط البراق، وخوفاً من الهجمات العربية⁽¹³³⁾، وبهدف "ضخ دماء جديدة شابة بين يهود البلدة القديمة"، ولإثبات (الحقوق التاريخية) لليهود في المدينة المقدسة والحائط الغربي⁽¹³⁴⁾. ارتبطت السرية بمنظمة بيتار، ولكنها عملت كوحدة خاصة في فرع ايتسل في القدس بقيادة "رفائيل سابان" وأجرت تدريباتها داخل وخارج البلدة القديمة، كما امتلكت السرية مخزن سلاح كبير، أخفى في إحدى الكنس اليهودية داخل أسوار القدس، وعمل العديد من عناصرها في أنشطة ايتسل الإرهابية ضد العرب، وفي كسر سياسة ضبط النفس، كما قامت بجمع المعلومات حول نشاط الأحزاب والحركات الثورية العربية في القدس⁽¹³⁵⁾. وصل عدد أعضاء السرية في نهاية عام 1937، إلى 24 عنصراً، إضافة إلى أربع فتيات وقائد، أعمارهم ما بين 20-30 عاماً⁽¹³⁶⁾.

أنشطة السرية كانت ظاهرة أمام أعين الشرطة البريطانية في القدس، وكان يحدث بين الفينة والأخرى حملة تفتيش للمبنى الذي تواجد فيه أعضاء السرية، وقد حذرتهم الشرطة البريطانية ألا يسيروا في الطريق أكثر من ثلاثة عناصر؛ خوفاً من استفزاز العرب⁽¹³⁷⁾، وألا يضعوا لوحة أو لافتة على المبنى، وألا يرفعوا علماً، أو يسيروا بين العرب بالزي البيتاري، أو يقوموا بأي استعراض، وأن ينصاعوا لأوامر الشرطة، ولا يقوموا بالرقص أو الغناء بعد الساعة التاسعة ليلاً لئلا يزعجوا ويثيروا غضب الجيران⁽¹³⁸⁾. وفي النصف الثاني من عام 1938، حضرت قوة من الشرطة البريطانية، واعتلت المبنى الذي كانت تتواجد فيه السرية، وقطعت عنه الكهرباء، وألصقت أمراً بإغلاقه، وبذلك انتهى أمر سرية (المبكي)⁽¹³⁹⁾.

ب- سرية الطريق (بلوجات هاكفیش): (פלוגת הכביש)

في أعقاب اشتداد ثورة عام 1936، وتزايد الهجمات العربية على الأهداف الصهيونية على طريق القدس - يافا؛ ومن أجل تأمين المواصلات الصهيونية، وإقامة قلعة متقدمة لايتسل وبيتار على تلك الطريق الإستراتيجية، أقامت الحركة التصحيحية سرية الطريق (بلوجات هاكفیش) في خريف 1937،

وتمركزت في نحلات يتسحاق⁽¹⁴⁰⁾ على بعد 11 كم من القدس⁽¹⁴¹⁾، والتي تقع بين جبل القسطل وقرية بيت نقوبا العربية، في موقع استراتيجي يكشف كل ما حوله⁽¹⁴²⁾، ويشرف على القرينين العربيتين قالونيا وبيت نقوبا⁽¹⁴³⁾.

وبسبب سوء الوضع الأمني، اعترفت سلطات الانتداب بنحلات يتسحاق محطة خفراء (نوطريم)، وقام النوطريم البيطارون بدوريات ليلية لحراسة كسارة الحصمة، ودوريات أخرى لحماية الطريق الرئيس⁽¹⁴⁴⁾.

تزود النوطريم (أعضاء بيتار) بأسلحة رسمية (بنادق انجليزية وكندية وذخيرة)، وكان المكان بيئة مثالية لتدريب عناصر ايتسل، حيث استخدمت أقبية البيت للتدريب على الأسلحة الخفيفة، والكسارة للتدريب على استخدام القنابل والمتفجرات (بحجة تفجير الصخور)⁽¹⁴⁵⁾، وكانت وحدات فرع ايتسل في القدس مع قياداتها تأتي إلى نحلات يتسحاق في أيام السبت للتدريب فوق التلال، وفي الجبال المحيطة، بسبب صعوبة إجراء مثل تلك التدريبات داخل القدس⁽¹⁴⁶⁾. وضمت السرية 18 شاباً بيتارياً وفتاتين⁽¹⁴⁷⁾. المصادر التي ذكرت مصير سرية (المبكي)، لم تذكر شيئاً عن مصير سرية الطريق، والاعتقاد أنها استمرت في عملها، بدليل اعتراف سلطات الانتداب بها محطة (نوطريم)؛ ولأن المصادر العبرية لم تذكر غير ذلك.

الإعداد والتجهيز العسكري في بيتار:

بدأ الإعداد البحري لشببية بيتار في فلسطين منذ عام 1927، بتأسيس السرية البحرية الطلائعية الأولى التي انضمت للكتيبة 41، وأصبحت (السرية البحرية لبيتار في أرض إسرائيل).⁽¹⁴⁸⁾ ووافق موسوليني على إقامة مدرسة بحرية في ضاحية تشيفيتافيكيا (Civitavecchia) الواقعة قرب روما، لأعضاء بيتار، خرّجت، خلال الفترة ما بين 1934-1938، حوالي مائتين من أعضاء الحركة⁽¹⁴⁹⁾. وكان جابوتسكي يعرف أن اختيار موقع المدرسة في إيطاليا سيؤدي إلى تأكيد صورة التصحيحين الفاشية⁽¹⁵⁰⁾.

كما تمت إقامة مراكز تدريب على الطيران في باريس عام 1934، وفي اللد الفلسطينية عام 1938، وفي جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا عام 1939، وفي نيويورك عام 1941، وشكلت قوة إضافية أمدت إيتسل وليحي بمصادر الدعم العسكري النوعي⁽¹⁵¹⁾.

النشاط الاستيطاني البيتاري:

ساهمت بيتار بتجربة متواضعة في مجال الاستيطان مقارنة بالشبيبة التابعة للحركة العمالية الصهيونية، فخلال فترة الانتداب لم تقم إلا ثلاث مستوطنات، وهي: رمات تيومكين قرب نتانيا، وتل تسور قرب بنيامينا، ومشمار هايردين على نهر الأردن⁽¹⁵²⁾.

وبعد قيام (إسرائيل) انضم الكثير من عناصر بيتار إلى كتيبة الناحل في الجيش (وهي التي تمارس نشاطاً عسكرياً واستيطانياً زراعياً)، وبالتعاون مع حركة حيروت تم إنشاء 12 مستوطنة، بعضها قرب الحدود. ومن هذه المستوطنات: نورديا 1948، رمات رازيئيل 1949، (نحلات شلومو) حوسان 1953، ياد الـ(14) أو أفينيل 1951، بني تسفات 1963، عميكام 1950، حد-نيس بداية مستوطنة (بيتار) 1954، ومسغاف دوف، وبار غيور، وغفعات نيلي، وأماتسيا، وتسور نتان، ونحلات جابوتتسكي، وأرجمان، وجيتيت، وديكلا، وحروبيت، وناحل سينا⁽¹⁵³⁾.

العلاقة بين هتسوفر وكل من بيتار وإيتسل:

كانت العلاقة بين هتسوفر وإيتسل بحاجة إلى ضوابط واضحة وثابتة، ولم يكن ذلك بالأمر الهين، فزعيم الحركة التصحيحية والقائد العسكري لايتسل - جابوتتسكي - كان يعيش قبل وفاته في أمريكا عام 1940، خارج فلسطين، ولم يكن بوسعه إحكام سيطرته على إيتسل، كما أن العلاقات بين القيادة العسكرية في إيتسل، وقيادة هتسوفر في فلسطين، والتي شكلت من بين صفوفها لجنة سياسية للإشراف على المنظمة لم تكن دائماً مرضية للطرفين، وذلك لاعتقاد القيادة العسكرية أن قيادة الحزب التصحيحي تميل نحو الاعتدال⁽¹⁵⁴⁾.

اعتبر جابوتنسكي ايتسل مكوناً تنظيمياً في الحركة التصحيحية، وطلب الحفاظ على سلامتها ووحدتها، وعند حدوث توتر في العلاقات بين ايتسل وهتسوفر وبيتار، داخل فلسطين وخارجها، أرسى جابوتنسكي أسس العلاقة بقوله: "في المنفى، تسخر جميع فروع الحركة لمبدأ التثقيف العسكري، وفي فلسطين تسخر جميعها لمبدأ الدور العسكري، وبكلمات أخرى.... في المنفى تسيطر بيتار وفي فلسطين تسيطر ايتسل، وهذا يعني أن ايتسل تسيطر في فلسطين وبكل المسؤولية على جميع فروع الحركة، على اقتصاد سرايا التجنيد وعلى تثقيف الأطفال"⁽¹⁵⁵⁾.

تأزمت العلاقة بين ايتسل وهتسوفر بعد تزايد نفوذ ايتسل في بولندا من خلال إنشائها الخلايا السرية في كل تجمع يهودي في مختلف أنحاء بولندا وحتى في دول البلطيق، وقد أشرف على تنظيم تلك الخلايا (موشيه سابوراي) - أحد مبعوثي ايتسل في بولندا، وكذلك أبرهام شتيرن، ورفض مسؤولو بيتار تنظيم خلايا سرية داخل تنظيمهم خوفاً من حدوث الانقسام، وحسب رأيهم فإنه لا حاجة لتنظيم عسكري في (الشنات)، فالشباب يحصلون على الإعداد العسكري في سرايا بيتار، ثم يلتحقون بايتسل عندما يهاجرون لفلسطين، واتخذت قيادة بيتار إجراءات ضد أمبير، وناتان يلين مور، وأبعدتهما عن صفوف بيتار⁽¹⁵⁶⁾.

عندما ساءت العلاقات بين ايتسل وبيتار وهتسوفر على خلفية أنشطة ايتسل المستقلة، عقد اجتماع سري في باريس في شباط (فبراير) 1939؛ لتسوية الأمور بين الأطراف، وقد حذرهم جابوتنسكي أنهم إذا لم يتخذوا قراراً فإنه سيكتب لهم اتفاقاً ويفرضه فرضاً⁽¹⁵⁷⁾، وقد توصلوا إلى اتفاق عرف بـ "اتفاقية باريس"، تم بموجبه دمج ايتسل وبيتار خارج فلسطين تحت اسم بيتار، وإخضاع بيتار في فلسطين لسلطة ايتسل، وأصبح رازيئيل قائد ايتسل مفوضاً لبيتار، وتم الاتفاق أيضاً أن يكون هناك مندوب لايتسل في الخارج، يشارك في أنشطة بيتار بشأن الإعداد العسكري. وبذلك قطعت ايتسل شوطاً كبيراً في نموها داخل الحركة التصحيحية⁽¹⁵⁸⁾. وطالبت ايتسل أن يكون لها ممثل أو اثنان في رئاسة هتساح،

وذلك بعد اتساع النشاط السياسي المستقل لها في أوروبا، فوافقت قيادة هتساح على ذلك في شهر حزيران (يونيو) 1939⁽¹⁵⁹⁾.

بعد مقتل رازيئيل عام 1941، توترت العلاقة بين الحركة التصحيحية- وايتسل بسبب قيام الأخيرة بحملة جمع التبرعات بالقوة، وقد وصلت الخلافات ذروتها عندما تبادل الطرفان التهم المشفوعة بأعمال التهديد والإرهاب كوضع متفجرات بواسطة المسئول عن فرع القدس في ايتسل بالقرب من مكتب أحد قادة الحركة التصحيحية⁽¹⁶⁰⁾.

وطلبت قيادة الحركة التصحيحية من ايتسل قبول التبعية لها، فرفضت ذلك؛ فأصدرت قيادة بيتار أمراً في الخامس عشر من كانون أول (ديسمبر) 1941، للبيتاريين بعدم الانتساب لأية هيئة لا تقبل سيطرة الحركة التصحيحية بكل هيئاتها (هتساح - هاعل - هتسهر - بيتار)، وجرت نقاشات ساخنة هددت بحدوث انقسام داخل ايتسل، وعلى إثر ذلك عقد اجتماع في أوائل عام 1942، ضم ممثلين عن الحركة التصحيحية وايتسل في مدينة نتانيا تم الاتفاق فيه على تشكيل لجنة تنسيق برئاسة بنيامين إلياف، ومثل ايتسل فيها يعقوب ميردور، وإلياهو جلغازر عن بيتار، وأشرفت اللجنة على إصدار صحيفة "حيروت" (الحرية) لتكون ناطقة باسم ايتسل⁽¹⁶¹⁾.

وفي نهاية عام 1943، وبداية عام 1944؛ أي مع إعلان ايتسل عن تمردها ضد سلطة الانتداب، قطعت ايتسل علاقاتها مع حزبها التصحيحي، وأصبحت منذ ذلك الوقت منظمة تتمتع بسلطة ذاتية⁽¹⁶²⁾. وعلى العموم، فإنه لم يكن هناك في يوم من الأيام سيطرة فعلية من جانب الحركة التصحيحية على ايتسل، فقد احتفظت باستقلالها الذاتي طوال فترة وجودها، بل وأثرت في مسار الحركة التصحيحية أكثر مما أثرت هي في ايتسل⁽¹⁶³⁾، وتعزز ذلك بعد موت جابوتنسكي في آب (أغسطس) 1940، وتصفية خلايا ايتسل في بولندا أثناء الحرب العالمية الثانية⁽¹⁶⁴⁾.

تطور بيتار:

تطورت أعداد البيتاريين بسرعة خلال الثلاثينات، 22.300 عام 1931، إلى أكثر من 90.000 عام 1938. وشاركت مع مكونات الحركة التصحيحية الأخرى في تنظيم الهجرة السرية (غير الشرعية) إلى فلسطين، حيث نقلت الآلاف من شبيبة بيتار الذين انضموا إلى ايتسل، وخلال الحرب العالمية الثانية تطوعوا في الجيش البريطاني وضمن اللواء اليهودي⁽¹⁶⁵⁾. في أغسطس (آب) 1947، أصدرت سلطات الانتداب البريطاني قراراً بحظر نشاط بيتار وإعلانها منظمة غير شرعية، بحجة أنها تشكل عملياً مكتب تجنيد عناصر لمنظمة ايتسل الارهابية⁽¹⁶⁶⁾.

بعد قيام (إسرائيل) انتقل مركز نشاط بيتار إلى الدولة الوليدة، فعقدت مؤتمرها الرابع في مايو (أيار) 1949، ناقشت فيه تحقق أهدافها الرئيسية (الدولة العبرية والجيش)، ومنذ ذلك الوقت توقفت بيتار عن نشاطها العسكري، ولكنها استمرت كحركة شبيبة تابعة لحركة حيروت ثم لحزب الليكود، وحثت الشبيبة على التطوع للجيش الإسرائيلي وخاصة ضمن وحداته المختارة. ورغم عقد الحركة عدة مؤتمرات تنظيمية لدراسة الأزمة الفكرية والبنوية إلا أنها عجزت عن التقدم أو كسب مؤيدين جدد، شأنها في ذلك شأن المنظمات الشبابة اليسارية⁽¹⁶⁷⁾.

وخلال الستينات انخفض تعداد البيتاريين إلى 8.000 شخص نصفهم في إسرائيل والباقي موزعين على 13 دولة أخرى وخاصة في أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا وأستراليا. في بداية القرن الـ21 ترايد عددهم في إسرائيل إلى 12.500، وفي باقي العالم إلى 8.500 بيتاري⁽¹⁶⁸⁾. ومنذ الستينات في القرن الماضي (الـ20) انضمت بيتار لاتحاد الكرة الإسرائيلي ولها فرقاً في مختلف المدن، أبرزها: بيتار القدس وبيتار حيفا وغيرها.

المراجع

- (¹) للمزيد من التفاصيل انظر: ناؤور، موردخاي (تحرير): حركات الشبيبة 1920-1960، (عبري)
- (²) ندافه، يوسف: الرجل وكفاحه، (عبري)، ص48.
- (³) يوسف ترومبلدور: صهيوني روسي فقد ذراعه في الحرب الروسية اليابانية عام 1904، وقائد كتيبة البغالة الصهيونية 1915.
- (⁴) بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص106.
- (⁵) Laqueur: A History of Zionism, Tauris, London, 2003, p.346.
- (⁶) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص39-40؛ استر شتاين-اشكنازي: بيتار في أرض إسرائيل 1925-1947، (عبري)، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، تل أبيب، 1997، ص20.
- (⁷) عبد الظاهر، محمود: الصهيونية وسياسة العنف، ص150.
- (⁸) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص26؛ نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج1، ص112-113.
- (⁹) ماير فلنر، وآخرون: دراسات في الصهيونية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1976، ص180.
- (¹⁰) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص29.
- (¹¹) عبد الظاهر، محمود: الصهيونية وسياسة العنف، ص150-151.
- (¹²) جابوتنسكي: في الطريق إلى الدولة، (عبري)، ص89-90.
- (¹³) جابوتنسكي: في الطريق إلى الدولة، (عبري)، ص94.
- (¹⁴) بيلع، موشيه: عالم جابوتنسكي، (عبري)، ص72.

(¹⁵) جابوتنسكي: رواية شمشون، (عبري)، إصدار: عاري جابوتنسكي، القدس، 1959، ص307.

(¹⁶) Shavit: Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925-1948, Frank Cass, London, 1988, p.52.

(¹⁷) ندافه: الرجل وفكره، (عبري)، ص58-59.

(¹⁸) جابوتنسكي: في الطريق إلى الدولة، مبادئ بيتار، (عبري)، 307-336.

(¹⁹) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص35-54؛ مرحابيه: شعب ووطن، (عبري)، إصدار: هاليفي، القدس، 1952، ص618.

(²⁰) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص35-54؛ مرحابيه: شعب ووطن، (عبري)، ص618؛

David Niv: Betar, Encyclopedia Judaica, vol.3, p.510.

(²¹) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص178.

(²²) ندافه: الرجل وفكره، (عبري)، ص51-52؛ مرحابيه: شعب ووطن، (عبري)، ص621.

(²³) جابوتنسكي: في الطريق إلى الدولة، مبادئ بيتار، (عبري)، 307-336؛ رينات-يا روبنسون: عاصفة مساعدة الحركة التصحيحية في سنوات 1925-1940، (عبري)، ص52.

(²⁴) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص178.

(²⁵) بن يروحام: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص34.

(²⁶) الخالدي، وليد: بناء الدولة اليهودية 1897-1948، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع39، ص74-75؛

Schechtman: Betar, Encyclopedia of Zionism and Israel, p.164.

(²⁷) استر شتاين-اشكنازي: بيتار في أرض إسرائيل 1925-1947، (عبري)، ص28.

(²⁸) مندلسون، عزرا: الحركة الصهيونية في بولندا، (عبري)، ص284.

(²⁹) Schechtman and Benari: History of the Revisionist Movement, p397-399.

(³⁰) بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص108.

(³¹) شابيرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص36.

(³²) Kaplan, Eran: The Jewish Radical Right, p.9.

(³³) بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص108.

(³⁴) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص108-109.

(³⁵) بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص108.

(³⁶) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص110-111.

(³⁷) يرمياهو هالبرن: أحد المقربين من جابوتسكي، منذ تأسيسه مجموعات الهاغاناه في القدس عام 1920، قاد مؤقتاً كتيبة بيتار في تل أبيب، ثم أصبح مؤسساً وقائداً ومرشداً لمدرسة مرشدي بيتار في المدينة (بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص108-109).

(³⁸) بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص114.

(³⁹) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص55-58.

(⁴⁰) شوخط، إسرائيل: (1886-1961)، أحد زعماء بوغالي تسيون، من مؤسسي منظمة بارغيورا، ومنظمة هاشومير، واحدوت هاعفودا والهاغاناه، (تلمي: افرايم ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، ص149).

(⁴¹) تلمي: ما ومن في الدفاع والصراع، (عبري)، ص63.

(⁴²) شابيرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص35-36.

- (⁴³) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص91-94.
- (⁴⁴) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص175-176.
- (⁴⁵) Shavit, Yaacov: Jabotinsky and the Revisionist Movement, p52-53.
- (⁴⁶) Hirschler: Zionism in Danzig ,Encyclopedia of Zionism and Israel, p240.
- (⁴⁷) Niv, David: Betar ,Encyclopedia Judaica, vol 3,p510.
- (⁴⁸) Taub: First World Kenus, www.betar.org
- (⁴⁹) شابيرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص44.
- (⁵⁰) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص292.
- (⁵¹) شابيرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص36.
- (⁵²) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص339-340.
- (⁵³) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص202.
- (⁵⁴) غورني، يوسف: أحداث هاعفودا، (عبري)، ص162.
- (⁵⁵) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص207.
- (⁵⁶) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص203.
- (⁵⁷) Schechtman and Benari: History of the Revisionist Movement, p256.
- (⁵⁸) ليف-عامي، شلومو: في الصراع والتباعد، (عبري)، ص28.
- (⁵⁹) Teveth, Shabtai: Ben-Gurion The Burning Ground, p332-333.
- (⁶⁰) هاتيكفا: أي الأمل، هو التشديد الرسمي للحركة الصهيونية، ولدولة (إسرائيل)، وضع كلماته نفتالي هرتس إيمبار عام 1878، عندما تأسست مستوطنة بتاح تكفا. (منصور، جوني: معجم الأعلام، ص486).
- (⁶¹) طيفيت، شبتاي: بن غوريون والعرب، (عبري)، ص130.
- (⁶²) باز-زهر، ميخال: بن غوريون رجل وراء أسطورة، ص84.

(⁶³) بيل، بوير: صهيون المقاتلة، (عبري)، ص16؛ الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، ص202.

(⁶⁴) غورني، يوسف: أحداث هاعفودا، (عبري)، ص162.

(⁶⁵) غورني، يوسف: المسألة العربية والمشكلة اليهودية، (عبري)، ص198؛ عبد الظاهر.

(⁶⁶) سلوتسكي، يهودا: الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939، ص81.

(⁶⁷) Medoff, Rafael: Militant Zionism in America, p31.

(⁶⁸) تساحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية، (عبري)، ص88؛

Teveth, Shabtai: Ben-Gurion The Burning Ground, p373.

(⁶⁹) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص203.

(⁷⁰) أبراهام تهومي (1903-1990)، ولد في أوديسا في روسيا، وفد لفلسطين سراً عام 1923، وعمل في تمهيد الطرق، اجتاز عدة دورات في الهاغاناه ومنذ عام 1925 أصبح نائباً لقائد فرع الهاغاناه في القدس، ثم قائد الفرع نفسه بين أعوام 1929-1931، انشق عن منظمته عام 1931، ثم عاد إليها عام 1937. (قادة، (عبري)، www.etzel.org)

(⁷¹) ليف-عامي، شلومو: في الصراع والتمرد، (عبري)، ص47.

(⁷²) عمرامي، يعقوب: أشياء هي أكبر منا، ذكريات من العمل السري، (عبري)، ص34.

(⁷³) نيف، دافيد: تطور إيتسل وليحي؛ جيش الدولة في الطريق، (عبري)، ص142.

(⁷⁴) لابيذوت، يهودا: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il ؛ غولان، أفيعازر: المنظمة العسكرية القومية "إيتسل"، (عبري)، ص171.

(⁷⁵) نيف، دافيد: تطور إيتسل وليحي، (عبري)، ص142.

(⁷⁶) عمرامي، يعقوب: أشياء هي أكبر منا، ذكريات من العمل السري، (عبري)، ص34.

(⁷⁷) ليف-عامي، شلومو: في الصراع والتمرد، (عبري)، ص50.

(⁷⁸) نيف، دافيد: (إيتسل)، (عبري)، ج1، ص164.

- (79) شابييرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص62.
- (80) نيف، دافيد: تطور ايتسل وليحي، (عبري)، ص143.
- (81) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص141.
- (82) بوغالي تسيون سمول: حزب يسار عمال صهيون، تأسس عام 1920، وتبنى الأيديولوجية الماركسية، وانضم للأمممية الشيوعية (الكومنترن)، وامتنع عن المشاركة في المؤسسات الصهيونية. (<http://tnuathaavoda.info>): حزب بوغالي تسيون سمول).
- (83) برسلبسكي، موشيه: حركة العمال الأرض-إسرائيلية، (عبري)، ص248.
- (84) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص145.
- (85) برسلبسكي، موشيه: حركة العمال الأرض-إسرائيلية، (عبري)، ص181.
- (86) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص250.
- (87) Shavit, Yaacov: Jabotinsky and the Revisionist Movement, p330-331.
- (88) نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج1، ص193.
- (89) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص480-481.
- (90) لايدوت، إياهو: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري، (عبري)، (www.daat.ac.il)
- (91) هابوعيل: منظمة رياضية شكلتها الهستدروت عام 1926، لتكون نداءً لمنظمة بيتار التصحيحية، واستفاد بن غوريون من توجهها الرياضي، وأسس "سرايا هابوعيل"، وارتبطت أنشطة المنظمة بأنشطة الهاغاناه. (منصور، جوني: معجم الأعلام، ص484).
- (92) Teveth, Shabtai: Ben-Gurion The Burning Ground, p462.
- (93) بن يرواحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ق1، ص254-257.
- (94) برينر، ليني: الصهيونية في عصر الديكتاتورية، ص151.
- (95) تاؤوب، فريد: قضية ستافسكي، (عبري)، (www.betar.org)
- (96) السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناه، ص127.

(⁹⁷) منورا: هو الشمعدان ذو الأعمدة السبعة، والذي أخذه القائد الروماني تيطس إلى روما ضمن الغنائم التي غنمها من اليهود، واختفى مع نقابات الزمن، وتمت صناعة شمعدان مشابه ووضعه على مبنى الكنيسة الصهيوني، وأصبح الشمعدان شعار (إسرائيل) الرسمي، ويظهر في كل الأوراق الرسمية. (منصور، جوني: معجم الأعلام، ص450).

(⁹⁸) نيف، دافيد: معارك (إيتسل)، (عبري)، ج1، ص227.

(⁹⁹) بن يروحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص126.

(¹⁰⁰) بيكا: (Palestine Jewish Colonization Association) أي جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين، نشطت ما بين 1924-1957، أسسها البارون أدموند دي روتشيلد، وساهمت في إيجاد مستوطنات عدة مثل: نحلات جابوتنسكي، وبرديس حنا، وبنيامينا، وبن خانيا وغيرها.

. (Levy, Avital: **PICA**, Encyclopedia Judaica, vol. 16, p.143).

(¹⁰¹) بن يروحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص129.

(¹⁰²) Schechtman and Benari: History of the Revisionist Movement, p204.

(¹⁰³) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص266-268.

(¹⁰⁴) نيف، دافيد: معارك (إيتسل)، (عبري)، ج1، ص227.

(¹⁰⁵) سرايا التجنيد في بيتار، (عبري)، www.wikipedia.org.

(¹⁰⁶) نيف، دافيد: (إيتسل)، (عبري)، ج1، ص227.

(¹⁰⁷)Teveth, Shabtai: Ben-Gurion The Burning Ground, p375.

(¹⁰⁸) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص272.

(¹⁰⁹) لايبوت، يهودا: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il

(¹¹⁰) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص271-270.

(¹¹¹) بن يروحم، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص336.

- (¹¹²) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص340.
- (¹¹³) لابيدوت، يهودا: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il
- (¹¹⁴) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص274.
- (¹¹⁵) شابيرا، يوناتان: للسلطة انتخابنا، (عبري)، ص85.
- (¹¹⁶) نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج1، ص228-229.
- (¹¹⁷) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص274.
- (¹¹⁸) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص448-449.
- (¹¹⁹) شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، (عبري)، ص278.
- (¹²⁰) نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج1، ص229.
- (¹²¹) لابيدوت، يهودا: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il
- (¹²²) سرايا التجنيد في بيتار، (عبري)، www.wikipedia.org .
- (¹²³) برسليسكي، موشيه: حركة العمال الأرض-إسرائيلية، (عبري)، ص250.
- (¹²⁴)Teveth, Shabtai: Ben-Gurion The Burning Ground, p375.
- (¹²⁵) سرايا التجنيد في بيتار، (عبري)، www.wikipedia.org .
- (¹²⁶) Schechtman and Benari: History of the Revisionist Movement, p215.
- (¹²⁷) جريس، صبري: تاريخ الصهيونية، ج2، ص227.
- (¹²⁸) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج1، ص266.
- (¹²⁹) Schechtman and Benari: History of the Revisionist Movement, p216.
- (¹³⁰) تلمي، إفرام: ما ومن في الدفاع والصراع، (عبري)، ص301.
- (¹³¹) نيف، دافيد: تطور ايتسل وليحي، (عبري)، ص146.
- (¹³²) تلمي، إفرام: ما ومن في الدفاع والصراع، (عبري)، ص328.

- (¹³³) تلمي، إفرائيم: ما ومن في الدفاع والصراع، (عبري)، ص 303.
- (¹³⁴) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ص693.
- (¹³⁵) نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج2، ص33.
- (¹³⁶) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ص696.
- (¹³⁷) لايبوت، يهودا: ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il.
- (¹³⁸) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ص696.
- (¹³⁹) لايبوت، يهودا: ولادة العمل السري، (عبري)، www.daat.ac.il.
- (¹⁴⁰) نحلات يتسحاق: بناء حجري يقع على طريق القدس- يافا، قرب قرية صوبا العربية شمالي غرب القدس، كان يستعمل مصيفاً للقنصل الفرنسي، واشترته شركة (نحلات يتسحاق)، لاستخدامه مقراً تشرف منه على كسارة الحصمة القريبة. (نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج2، ص53).
- (¹⁴¹) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ص697.
- (¹⁴²) نيف، دافيد: تطور ايتسل وليحي؛ جيش الدولة في الطريق، (عبري)، ص146.
- (¹⁴³) ياهف، دان: طهارة السلاح، ص65.
- (¹⁴⁴) تلمي، إفرائيم: ما ومن في الدفاع والصراع، (عبري)، ص 277.
- (¹⁴⁵) نيف، دافيد: تطور ايتسل وليحي؛ جيش الدولة في الطريق، (عبري)، ص157.
- (¹⁴⁶) ياهف، دان: طهارة السلاح، ص65.
- (¹⁴⁷) بن يروحام، مات: كتاب بيتار، (عبري)، ج2، ص697.
- (¹⁴⁸) هالبرن، يرمياهو: النهضة البحرية، (عبري)، ص 54.
- (¹⁴⁹) هالبرن، يرمياهو: النهضة البحرية، (عبري)، ص 78.

- (¹⁵⁰) برينز، لبني: الصهيونية في زمن الديكتاتورية، ص152.
- (¹⁵¹) Schechtman: B'rit Trumpeldor, Encyclopedia of Zionism and Israel, p.164
- (¹⁵²) Niv, David: Betar, Encyclopedia Judaica, vol.3, p.510.
- (¹⁵³) غراؤور، مينا: استيطان الحركة القومية في سنوات 1939-1977، (عبري)، كل الكتاب.
- (¹⁵⁴) محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه ايتسل ليحي، ص 59-60.
- (¹⁵⁵) بيلع، موشيه: عالم جابوتنسكي، (عبري)، ص95-96.
- (¹⁵⁶) لابيدوت، يهودا: ايتسل في بولندا، (عبري)، www.daat.co.il.
- (¹⁵⁷) شيلوح، تسفي: ذنب القدس، (عبري)، ص221.
- (¹⁵⁸) بيل، بوير: صهيون المقاتلة، (عبري)، ص49.
- (¹⁵⁹) تافين، ايلي (إشراف): المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل، (عبري)؛ ج1، ص86-87.
- (¹⁶⁰) نيف، دافيد: معارك (ايتسل)، (عبري)، ج3، ص255.
- (¹⁶¹) ليف-عامي، شلومو: في الصراع والتمرد، (عبري)، ص169-170.
- (¹⁶²) Shavit, Yaacov: Jabotinsky and the Revisionist Movement, p99.
- (¹⁶³) نيف، دافيد: تطور ايتسل وليحي، (عبري)، ص155.
- (¹⁶⁴) Shavit, Yaacov: Jabotinsky and the Revisionist Movement, p99.
- (¹⁶⁵) Niv, David: Betar, Encyclopedia Judaica, vol.3, p.511.
- (¹⁶⁶) رينا بيلد: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص116.
- (¹⁶⁷) رينا بيلد: حركة بيتار في أرض إسرائيل من بدايتها وحتى سنوات الخمسينات، (عبري)، ص117.
- (¹⁶⁸) Niv, David: Betar, Encyclopedia Judaica, vol.3, p.511.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- جريس، صبري: تاريخ الصهيونية (جزءان)؛ الأول: 1962-1917، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ط1، 1977، والثاني: 1918-1939، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ط1، 1986.
- 2- السنوار، زكريا: منظمة الهاغاناه الصهيونية منذ إنشائها وحتى صدور قرار التقسيم، من 1920 إلى 1947م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، 2006م.
- 3- عبد الظاهر، محمود: الصهيونية وسياسة العنف؛ جابوتنسكي وتلاميذه في السياسة الإسرائيلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.
- 4- الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط10، 1990.
- 5- محارب، عبد الحفيظ: هاغاناه اينتل ليحي، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ط1، 1980.
- 6- منصور، جوني: معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، ط1، 2009.
- 7- الخالدي، وليد: بناء الدولة اليهودية، 1897-1948: الأداة العسكرية، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 39، صيف 1999.

ثانياً: المراجع الأجنبية المترجمة:

- 8- بار-زهر، ميخائيل: بن غوريون رجل وراء أسطورة، دار الكاتب، (د.ت).
- 9- برينر، لينى: الصهيونية في عصر الديكتاتورية التاريخ الموثق لعلاقات الصهيونية بالفاشية والنازية، ترجمة: محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1985.
- 10- تلمي، إفرام ومناحيم: معجم المصطلحات الصهيونية، دار الجليل، عمان، ط1، 1988.
- 11- سلوتسكي، يهودا: الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936-1939، (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمة: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، وجامعة

الكويت، ط1، 1989.

12- فلنر، ماير وآخرون: دراسات في الصهيونية، منشورات صلاح الدين، القدس، 1976.

13- ياهف، دان: طهارة السلاح، مركز مدار، رام الله، ط1، 2004.

ثالثاً: الموسوعات الإنجليزية:

Encyclopedia Judaica, Second Edition, Macmillan Reference, U.S.A, in Association with Keter Publishing House Ltd, Jerusalem, 2006:

14- Niv, David: Betar.

15- Peca.

Encyclopedia of Zionism and Israel, Herzel Press, New York, 1971:

16- Hirschler: Zionism in Danzig.

17- Schechtman, Joseph: B'rit Trumpeldor.

رابعاً: المراجع الإنجليزية:

18- Kaplan, Eran: The Jewish Radical Right Revisionist Zionism and It's Legal Legacy, The university of Wisconsin Press, London, 2005.

19- Laqueur, Walter: A History of Zionism, Tauris Parke Paperbacks, London, 2003.

20- Medoff, Refael: Militant Zionism in America, The Rise and Impact of the Jabotinsky Movement in U.S.A, 1926–1948, The University of Alabama Press, Tuscaloosa and London, 2002.

21- Schechtman & Benari: History of the Revisionist Movement, vol.1, 1925–1930, Hadar Publishing House, Tel–Aviv, 1970.

22- Shavit, Yaacov: Jabotinsky and the Revisionist Movement 1925–1948, Frank Cass, London, 1988.

23- Teveth, Shabtai: Be' Gurion The Burning Ground 1886–1948,

Boston, 1987.

خامساً: المراجع العبرية:

- 24-إستر شتاين-اشكنازي: بيتار في أرض إسرائيل 1925-1947، (عبري)، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، تل أبيب، 1997.
- 25-بار-زهر، ميخائيل: بن غوريون، الجزء الأول، إصدار: زامورا بيتن، تل أبيب، 1978.
- 26-برسلبسكي، موشيه: حركة العمال الأرض-إسرائيلية، الجزء الثاني، إصدار: الكيبوتس الموحد، تل أبيب، 1956.
- 27-بن يرواحم: كتاب بيتار، ثلاثة أجزاء، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، 1969.
- 28-بيل، بوير: صهيون المقاتلة، كفاح إيتسل وليحي لإقامة إسرائيل، إصدار: أخياسف و معهد جابوتنسكي، 1987.
- 29-بيلد، رينا: حركة بيتار في أرض إسرائيل منذ تأسيسها وحتى سنوات الخمسينات؛ حركات الشبيبة 1920-1960، إصدار: ياد يتسحاق بن تسفي، القدس، 1985.
- 30-بيلع، موشيه: عالم جابوتنسكي، إصدار: (مطبوعات)، تل أبيب، 1980.
- 31-تافين، إيلي، وآخرون: المنظمة العسكرية القومية في أرض إسرائيل، مجموعة من المصادر الأرشيفية والوثائق، 1937-1941، الجزء الأول، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، 1990.
- 32-تساحور، زئيف: جذور السياسة الإسرائيلية، إصدار: الكيبوتس الموحد، جامعة بن غوريون، النقب، 1987.
- 33-تلمي، افرايم: ماذا ومن؟ في الدفاع والكفاح، كتب: دافار، 1975.
- 34-: الطريق إلى التصحيحية الصهيونية 1923-1924، (تحرير: يوسف ندافه)، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، 1984.
- 35-جابوتنسكي، زئيف: في الطريق إلى الدولة، إصدار: عاري جابوتنسكي، القدس، 1953.
- 36-جابوتنسكي، زئيف: رواية شمشون، (عبري)، إصدار: عاري جابوتنسكي، القدس، 1959.

- 37-روبنسون، رينات-يا: عاصفة مساعدة الحركة التصحيحية في سنوات 1925-1940، إصدار: معهد جابوتنسكي، تل أبيب، 2010.
- 38-شابير، يوناتان: للسلطة انتخابنا، طريق القوة لحزب حيروت، مداخله سياسية اجتماعية، إصدارات: عام عوفيد، 1989.
- 39-شافيت، يعقوب: من أكثرية إلى دولة، الحركة التصحيحية الخطأ الاستيطانية والفكر الاجتماعي، إصدار: هدار، تل أبيب، 1978.
- 40-شيلوح، تسفي: ذنب القدس، إصدار: كارني، تل أبيب، 1989.
- 41-طيفيت، شبتاي: بن غوريون وعرب أرض إسرائيل من المسالمة إلى الحرب، إصدار: شوكن، تل أبيب-القدس، 1985.
- 42-عمرامي، يعقوب (يول): أشياء هي أكبر منا ذكريات من العمل السري، إصدار: المؤلف، تل أبيب، 1994.
- 43-غراؤور، مينا: استيطان الحركة القومية في سنوات 1939-1977، إصدار: معهد جابوتنسكي، تل أبيب، 1997.
- 44-غورني، يوسف: أحداث هاعفودا، الأسس الأيديولوجية والنظام السياسي، الكيبوتس الموحد، جامعة تل أبيب، 1973.
- 45-_____: المسألة العربية والمشكلة اليهودية 1882-1948، كتابات أوفكيم، عام عوفيد، تل أبيب، 1985.
- 46-غولان، أفيعازر: المنظمة العسكرية القومية (ايتسل)؛ مقاتلي الحرية في إسرائيل تاريخ: هاشومير الهاغاناة البلماخ نيلي ايتسل ليحي، إصدار: ش. فريدمان، تل أبيب، 1955.
- 47-ليف-عامي، شلومو: الكفاح والتمرد، هاغاناه ايتسل ليحي، 1918-1948، وزارة الدفاع، تل أبيب، (د.ت.).
- 48-مرحابيه: شعب ووطن، إصدار: هاليفي، القدس، (د.ت.).
- 49-مندلسون، عزرا: الحركة الصهيونية في بولندا 1915-1926، إصدار: المنظمة الصهيونية العالمية، 1986.
- 50-ناؤور، موردخاي (تحرير): حركات الشبيبة 1920-1960، إصدار: ياد يتسحاق بن

تسفي، القدس، 1985.

51-ندفه، يوسف: زئيف جابوتنسكي، الرجل وفكره، إصدار: وزارة الدفاع، 1980.

52-ندفه، يوسف: زئيف جابوتنسكي، الرجل وكفاحه، إصدار: معهد جابوتنسكي في إسرائيل، 1986.

53-نيف، دافيد: تطور إيتسل وليجي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ جيش الدولة في الطريق حلقات في تاريخ قوة الحماية العبرية، إصدار: وزارة الدفاع، 1988.

54-نيف، دافيد: معارك المنظمة العسكرية القومية، (6 أجزاء)، إصدار: مؤسسة كلاوزنر، تل أبيب، (1975-1980).

55-هالبرين، يرمياهو: النهضة البحرية العبرية، إصدار: هدار، تل أبيب، 1961.

سادساً: مواقع الانترنت

مواقع انترنت إنجليزية:

56-www.betar.org : Taub, Fred: First World Kenus.

57-www.betar.org : _____ : Betar Marine.

مواقع انترنت عبرية:

www.betar.org.il (الموقع الرسمي لمنظمة بيتار)

58-تاؤوب، فريد: قضية ستافسكي.

59-مؤتمر باريس 1939.

www.daat.ac.il (الموسوعة العبرية)

60-السفينة (بانتشو)

61-لابيدوت، يهودا: الانشقاق الأول؛ ولادة العمل السري.

62-_____ : إيتسل في بولندا؛ ولادة العمل السري.

63-_____ : بداية التمرد العربي؛ ولادة العمل السري.

www.etzel.org موقع منظمة إيتسل (الإشراف العام للبروفسور: يهودا لايبندوت)

64-قادة: أبرهام نهومي.

www.tnuathaavoda.info (موقع حركة العمل الصهيونية)

65-حزب بو عالي تسيون سمول

www.he.wikipedia.org (الموسوعة الحرة بالعبرية)

66-سرايا التجنيد في بيتار

الخصخصة في إسرائيل

النتائج والإشكاليات والآفاق المستقبلية

أ. حكمت عاشور*

المقدمة

تعرض النظام الرأسمالي العالمي لأزمات مالية واقتصادية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، تمثلت في العديد من الظواهر مثل ظاهرة التضخم الركودي وارتفاع المديونية العامة للدول، وتفاقم العجز الحكومي، وقد دفعت هذه المشاكل الاقتصادية منظري الفكر الرأسمالي للمطالبة بالعودة إلى الأفكار الأصلية للرأسمالية، وحملوا مسؤولية التدهور الاقتصادي لتدخل الدولة في آلية عمل الأسواق، ولم تكن إسرائيل بمنأى عن هذه المشاكل أو التحولات كونها ترتبط سياسيا واقتصاديا بشكل وثيق بزعامة العالم الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

لقد عانت إسرائيل من أزمات اقتصادية منذ نشأتها، فما أن تنتهي من أزمة حتى تضربها أخرى، لذا برزت مطالبات منذ الستينات في إسرائيل بمعالجة التشوه الهيكلي في النظام الاقتصادي والذي نتج عن تدخل الدولة في الاقتصاد وتأثيرات العوامل السياسية التي منعت قيام اقتصاد قوي مستقل، وطالب مؤيدو هذه الأفكار بالتخلص من القطاع العام وتحميل الجمهور أعباء اقتصادية إضافية، لمعالجة العجز الحكومي والمديونية العامة المتفاقمة التي كادت أن تدمر الاقتصاد الإسرائيلي أواسط الثمانينات.

* ماجستير اقتصاد

سارت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على خطى كبرى الدول الرأسمالية وبدأت بإصلاح الخلل الهيكلي بشكل سريع منذ أوائل التسعينات، واستطاعت أن تتخلص من معظم الأملاك العامة في قطاع الإنتاج عبر بيعها للقطاع الخاص مبررة ذلك بفشل المشروعات العامة اقتصاديا واستنزافها لموارد الدولة مما جعلها عبئا على الجمهور، وتمكنت الحكومات الإسرائيلية أن تجعل من الاقتصاد الإسرائيلي واحدا من أكثر الاقتصاديات العالمية المتطورة تكنولوجيا القادرة على جني ثمار العولمة الاقتصادية.

أولا : خصخصة ممتلكات القطاع التعاوني (الهستدروت):

التاريخ الفعلي لعملية الخصخصة بدأ على اثر أزمة البنوك الإسرائيلية عام 1983 فانهيار البنوك أتاح للدولة الفرصة للسيطرة على ممتلكات الهستدروت وإضعاف نفوذه، فعندما تدخلت الدولة لإنقاذ البنوك ضمن رزمة كاملة نظمت العمل المصرفي، انتقل جزء كبير من ملكية هذه البنوك للدولة وبالتالي أصبح جزء من القروض الممنوحة من هذه البنوك لمنشآت القطاع العام ملكا للدولة وأصبحت الدولة مالكة جزئيا للبنوك وللمشاريع المقترضة ، ومن جانب آخر استطاعت الدولة أن تتدخل في إدارة صناديق التقاعد والادخار التابعة للهستدروت والتي استثمرت أموالها في البنوك المؤممة لحماية مصلحة الجمهور وتلا انهيار البنوك الأزمة الاقتصادية منتصف الثمانينات حيث اهتزت القطاعات الاقتصادية بسبب الركود وتدنى الطلب على السلع التجارية ولأن غالبية المؤسسات الصناعية التي يملكها الهستدروت كثيفة رأس المال ومنتجة للسلع التجارية تضررت بشكل كبير¹، إذ طالت الأزمة كل أوجه النشاط الاقتصادي في إسرائيل وضربت آثار الأزمة القطاع الزراعي (الكيوتسات والموشوفات) والمؤسسات الصناعية العامة (الهستدروت والحكومة) وشركات النقل العام التعاونية ومؤسسة صندوق المرضى التابعة للهستدروت.

¹ Bank of Israel ,annual report 1989,p21

وبعد أن تفوق الهستدروت على القطاع الخاص منذ الستينيات إلى منتصف الثمانينات بدا يتراجع وسجلت معطيات المسح الصناعي للأعوام 1986م - 1987م ركودا في استثمارات وإنتاج المؤسسات المملوكة للهستدروت خاصة مجموعة كور التي حقق 126 فرعاً تابعاً لها من أصل 130 فرع مملوك للشركة خسائر عام 1988¹، وسادت حالة الركود هذه أيضاً الكيبوتسات الزراعية ويرجع هذا الركود إلى اعتماد مؤسسات الهستدروت الإنتاجية على الإعانات والموارد المالية الخارجية لأن الربح لا يعتبر الحافز الرئيسي لنشاطها إضافة لجمود الأجور، إلا أن برنامج الاستقرار الاقتصادي منع عنها الإعانات الحكومية التي كانت تحافظ على إستمراريتها ولم تلجأ تلك المؤسسات بسبب الأزمة التي ضربت سوق المال الإسرائيلي في أعقاب أزمة البنوك عام 1983م، والتي على أثرها نقلت ملكية بنك هبوعليم للدولة في نفس العام وعلى العكس كان أداء شركات القطاع الخاص التي سجلت زيادة في الإنتاج والاستثمارات. وتدخلت الدولة لإنقاذ شركة العمال القابضة (حفريات عفوديم) ومجموعة شركات تابعة لشركة سوليل بونيه للإنشاءات من الصعوبات المالية التي واجهتها حيث اشترت جزءاً من ملكيتها بمبلغ 69 مليون دولار عام 1986م²

بعد الأزمة مباشرة ونتيجة عجز الهستدروت عن سداد القروض تم ترتيب اتفاقية إعادة هيكلة مالية لشركات الهستدروت بين الأخير والحكومة، حيث تعهد الهستدروت ببيع جزء كبير من هذه الشركات للقطاع الخاص وإفقال المنشآت الخاسرة. ومع نهاية الثمانينات فقد الهستدروت 66% من المنشآت الصناعية.

استطاعت المنشآت الصناعية التابعة للهستدروت أن تتجاوز أزمة الثمانينات وازدادت حتى عام 1990 عدد منشآتها الصناعية بـ 30 منشأة وهذا بفضل تحسن الطلب على السلع داخلياً بعد تدفق المهاجرين اليهود إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي السابق وزيادة الطلب الخارجي (الصادرات) بعد تحسن

¹ bouillon, markus, (2004), The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict, tauris & co ltd, u s a.,p28.

² Bank of Israel , annual report,1986,p 16.

الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث ارتفع الإنتاج الصناعي من 28% من الناتج المحلي الإجمالي أوائل الثمانينات إلى 29% حتى أوائل التسعينات وسرعان ما تلاشت الحالة الوردية وعانى الهستدروت من مشاكل مالية وعجز عن تسديد القروض البنكية فقد انخفضت الصادرات وحقت شركة كور خسائر بمبلغ 854 مليون دولار عام 1989م لعدة أسباب منذ أوائل الثمانينات ويمكن تلخيصها كالتالي: ضعف القدرة التنافسية في مجال التصدير لارتفاع أجور المدراء والعمال دون اعتبار للإنتاجية وتدني مستوى الطلب العالمي على الصادرات، وانخفاض الطلب المحلي العسكري بسبب تخفيض الإنفاق الحكومي، والطلب المحلي المدني بسبب أزمة الثمانينات، وساهم في تعميق الأزمة ارتفاع سعر الفائدة التي استخدمت كسياسة من قبل الدولة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، مما رفع كلفة التمويل لمنشآت الهستدروت الإنتاجية، ولم ترغب الدولة لأسباب مالية وسياسية في إنقاذ مجموعة كور، ولم ترغب مجموعة كور بتسريح العمال وأدى تورط صناديق التأمين الصحي وصناديق التقاعد إلى تعقيد الأزمة، ومع تولي BENNY GOAN بداية التسعينات رئاسة الشركة، قرر تقليص عدد الموظفين من 30 ألف موظف إلى 1600 موظف، وقرر تخفيض عدد الفروع التابعة للشركة من 130 فرع إلى 30 فرع .

لتجاوز الأزمة أبرمت عام 1991 اتفاقية بين شركة العمال القابضة (حفيرات عوفديم) والحكومة تنص على الاستمرار ببيع جزء من شركات الهستدروت مقابل حصول مجموعة كور الصناعية التابعة للهستدروت على قروض مالية ضخمة من الحكومة وبنوك أمريكية وإسرائيلية وازداد الوضع سوءاً في 1994 عندما تولى حاييم رامون رئاسة الهستدروت، إذ عمل رامون محامياً لشركة، ويعتبر من مناصري الطريق الثالث* رغم أنه عضواً في حزب العمل، حيث أعلن عقب فوزه، أنه من غير المقبول أن يكون الهستدروت نقابة ورب عمل في نفس الوقت، وأن الهستدروت مفلس، لذا قرر بيع ممتلكاته وبحلول عام 2000، تم تصفية ما يقارب 40 منشأة صناعية تابعة للهستدروت واستحوذت مجموعة شامروخ الصناعية الأمريكية على معظم الملكية في شركة

كور عام 1995 منهية سيطرة الهستدروت علي اكبر ملكية صناعية تعاونية، وتعتبر شركة كور من كبرى الشركات الإسرائيلية القابضة العاملة في الصناعات عالية التقنية، وبلغت قيمتها السوقية 1,745 مليار دولار عام 2000¹.

أما شركة سوليل بونيه فقد مرت بمراحل متدرجة نحو الخصخصة، ابتداء من قيام الهستدروت عام 1961 بطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على اثر الأزمة المالية التي مرت بها عام 1958، وتعتبر هذه الخطوة بداية خصخصة شركة من كبرى شركات الهستدروت وأقدمها، ثم انتقلت ملكيتها عام 1984 إلى شركة SHIKUN UBINUI، ثم في العام 1996 انتهت سيطرة الهستدروت عليها نهائيا بعد أن اشتراها رجل الأعمال الإسرائيلي TED ARISON في صفقة تعرضت للانتقادات، فقد دفع ARISON 15 مليون دولار لشراء 35% من الأسهم ، على أساس أن قيمة الشركة 45 مليون دولار، وبعد سنتين أعيد تقييم الشركة بـ 278 مليون دولار، أي بما يزيد عن 6 أضعاف ثمنها، ولم يتضح السبب الاقتصادي وراء ارتفاع قيمة الشركة، وأشار بإصبع الاتهام الى رئيس الشركة ومديرها التنفيذي بعد شرائهم كمية من أسهم الشركة وتم تشكيل لجنة تحقيق، إلا أنها لم تقض لنتائج بسبب دفاع حاييم رامون عن الصفقة، وعدم وجود اهتمام كبير لدى الجمهور حول الموضوع².

ويظهر الجدول رقم 12 التدهور الكبير في ملكية الهستدروت للمنشآت الصناعية من خلال تراجع نصيبه في العمالة الصناعية بمقدار 13 درجة مئوية بعد عام 1985 وحتى عام 2012.

¹ William L. Megginson Maria K. Boutchkova, The Impact of Privatization on Capital Market Development And Individual Share Ownership, The University of Oklahoma, 2000, p45.

² Palan , Ronen, (2002), The Global Political Economy of Israel: From War Profits to Peace Dividends, University of Sussex, Pluto Press, England, p303.

* الطريق الثالث مصطلح أطلقه المحامي توني بلير عام 1990، عندما كان عضوا بارزا في حزب العمال البريطاني، قبل أن يصبح رئيسا للحزب ورئيسا للوزراء عام 1997، ويتضمن المفهوم أفكارا اقتصادية وسطية بديلة للرأسمالية المطلقة أو الدولة الاشتراكية.

جدول رقم-1-المتوسط الشهري لحصة الهستدروت من العاملين في قطاع
الصناعة-نسبة مئوية من مجمل العمالة-

2012	1995	1985	1980	1970	1960
%5,6	%13,6	%18,6	%21	%15,9	%16,5

المصدر: النقيب (1995) وتقارير مركز الإحصاء الإسرائيلي لعامي 1996-2013.

فيما يخص قطاع الصحة، فبعد أن نجح الهستدروت في إفشال خطة حايم رامون وزير الصحة في حكومة حزب العمل عام 1992، والتي هدفت إلى إقرار قانون تامين صحي جديد يغطي كل سكان إسرائيل والتي رفضها الهستدروت لأنها تفقده نفوذه مما دفع رامون للاستقالة من الحكومة، ولم يستطع الهستدروت عام 1994¹، وفي ظل تردى أوضاعه أن يستمر في رفض القانون ، وذلك بعد أن بلغت ديون صناديق المرضى أوائل التسعينات 2,5 مليار شيقل ، وأقر الكنيست القانون عام 1994، والذي ترتب عليه أن أجبرت الدولة الهستدروت عام 1995، على أن ينقل ملكية عدد من المستشفيات التابعة له لملكية الحكومة، وذلك مقابل دعم الحكومة لصناديق المرضى المملوكة للهستدروت، والتي تواجه أزمات مالية بمبلغ 1,1 مليار دولار، مما خفض من سيطرة الهستدروت على قطاع الصحة.

أما على صعيد قطاع النقل فقد بدأت الحكومة بتقليص احتكار شركتي ايجد ودان لقطاع النقل العام الذي يقدم خدمات النقل لـ 86% من المسافرين في إسرائيل والباقي يستخدم القطارات، وقد سيطرت الشركتان على 95% من خطوط النقل العام في العقد الأخير من القرن العشرين وفي 1997 سمحت الحكومة لشركات نقل خاصة بالعمل على خطوط النقل العام مقابل تعهد الدولة

¹ Rivlin ,Paul ,(2011),The Israeli Economy from the Foundation of the State through the 21st Century , Cambridge university press in usa,p28.

بان لا ينخفض نصيب شركتي إيجد ودان عن نسبة 71-75% من سوق النقل العام¹.

خصخصة القرى الزراعية الجماعية -الكيبوتسات-:

حصل سكان الكيبوتسات عند نشأتها على مستوى معيشة مرتفع، والفرق بين دخول الكيبوتس ونفقاته تم تغطيتها من المنح والمساعدات والخدمات العامة التي قدمتها الوكالة اليهودية ثم الحكومة الإسرائيلية لاحقاً، وحققت الكيبوتسات نمواً اقتصادياً ملحوظ خلال عقد الستينات، ووطورت قدراتها الزراعية والصناعية واستطاع سكان الكيبوتسات أن يصبحوا مبتكرين أكثر في مجال الصناعة وأن يصنعوا اقتصادهم رغم إصرارهم على رفض تحول الكيبوتسات إلى مناطق حضرية وتحول الكيبوتس إلى المنطقة الأكثر إنتاجاً في الاقتصاد الإسرائيلي وفي الثمانينات واجه الكيبوتسات صعوبات مالية بسبب الأزمات الاقتصادية التي ترتب عليها أثريين، الأول اجتماعي والثاني اقتصادي، فمن الناحية الاجتماعية ظهرت علامات تقويض النمط الجماعي للإنتاج وتوزيع الدخل والذي ميز الكيبوتس عن بقية التجمعات اليهودية، فقد ألغيت تدريجياً فكرة البيوت الجماعية وسمح للأطفال بالمكوث مع والديهم في المنزل إلى أن ألغيت المنازل الجماعية نهائياً في الثمانينات، ثم تبدل نظام السكن فأصبحت المنازل تمنح حسب عدد أفراد الأسرة بعد أن كانت المنازل موحدة للجميع، وسمح للأفراد باختيار نوع طعامهم وطهيهِ بالمنزل بدلاً من المطاعم الجماعية، ومع أن التغيير بدا من جانب اجتماعي إلا أنه مهد لإلغاء فكرة المسؤولية الجماعية من الناحية الاقتصادية وإقرار مبدأ المسؤولية الفردية الذي تنادي به الرأسمالية²، أما الأثر الاقتصادي فهو تدهور قطاعي الصناعة والزراعة وانخفاض الاستثمارات بسبب ارتفاع سعر الفائدة وعجزت الكيبوتسات عن سداد القروض البنكية السابقة

¹ Bank f Israel, annual reports 2003-2010, p74-93.

² Ebenstein, Avraham,(2013), Changing the Cost of Children and Fertility: Evidence from the Israeli Kibbutz, Hebrew University of Jerusalem. p10.

أو الحصول على فروض جديدة لتمويل أية استثمارات جديدة ، ثم أوقفت المساعدات بعد إقرار برنامج الاستقرار الاقتصادي عام 1985 وأصبحت الكيبوتسات معتمدة على نفسها دون دعم من الدولة وهذا ما دفع قيادات الكيبوتسات للتفاوض مع الحكومة للوصول إلى حل للوضع المالي المتأزم ، واتفق الطرفان أوائل التسعينات على حل أفضى إلى تقليص الصفة شبه الاشتراكية للكيبوتسات ، حيث تم نقل ملكيتها للأعضاء وتم الاتفاق على أن تتحدد الأجور وفقا لقانون السوق، وسمح لأعضاء الكيبوتسات العمل خارج الكيبوتس والتزم أعضاء الكيبوتسات بتسديد تكاليف الخدمات التي يحصلون عليها وبالتالي تم خصخصة الكيبوتسات جزئيا أو كليا وإنهاء سماتها الاشتراكية وأصبح قاطني الكيبوتسات يتلقون رواتب متباينة ويشترون احتياجاتهم من السلع والخدمات من متاجر افتتحت في الكيبوتسات وامتلك عدد من أعضاءه مشاريعهم الخاصة وخلال الستينات كان يوجد في إسرائيل ما يقارب 269 كيبوتس ثم انخفضت بنسبة 75% عام 2006¹. وقد تراجع حصة الكيبوتسات من العاملين في قطاع الزراعة مقابل ارتفاع عدد العاملين باجر وهذا يعتبر مؤشر على زيادة الملكية الخاصة للأراضي في هذا القطاع وتراجع القطاع التعاوني الجماعي.

جدول رقم-2- يوضح عدد العاملين في قطاع الزراعة في التعاونيات مقارنة

مع العاملين باجر في قطاع الزراعة -أرقام مطلقة-

1995	1994	1993	1992	1990	
11100	18000	17100	18300	17500	العاملين في الكيبوتسات
42900	37800	33000	28800	27300	العاملين باجر

المصدر: تقرير مركز الإحصاء الإسرائيلي لعام 1996.

وننتج عن خصخصة أشكال الإنتاج الزراعي التعاوني والجماعي انخفاض نسبة السكان في المناطق الريفية من 15,5% من مجمل السكان في الستينات إلى

¹ Communities journal of cooperative living,(2006), #issue131, Rutledge, USA, p4.

8,4% عام 2010¹، ورغم انخفاض عددها الكبير إلا أن الكيوتسات المتبقية ما زالت تحتفظ بدور مهم في الصناعات الإسرائيلية رغم احتفاظها بصفاتها التعاونية وبعد أن نجحت في التخلص من نمط الإنتاج الزراعي وتحويل نحو الإنتاج الصناعي، ففي العام 2010 بلغت صادرات مصنع PLASAN الذي يوظف ألف عامل والتابع لكيوتس SASA من العربات المدرعة للجيش الأمريكي مبلغ تجاوز 850 مليون شيقل².

ثانيا: خصخصة القطاع الحكومي:

بدأت خصخصة القطاع الحكومي في إسرائيل منذ الستينات ، حيث تم خصخصة مكتب فحص المركبات وتحويله للقطاع الخاص عام 1960 ثم تلا ذلك خصخصة 46 مشروع حكومي صغير خلال الفترة 1968-1972، وفي العام 1975 اقر قانون إنشاء سلطة الشركات الحكومية التي تتبع إداريا لوزارة المالية ، وبموجب هذا القانون انتقلت مهمة إدارة الشركات الحكومية وفروعها وممتلكات الحكومة في الشركات المختلطة من الوزارات المختلفة إلى جهة مركزية هي هذه السلطة ، ومن أهم ما تميز به هذه القانون انه تطرق رسميا لمسألة الخصخصة حيث ورد بوضوح ضمن نصوص القانون أن سلطة الشركات مهمتها تقديم النصائح للجنة الوزارية المكلفة بعملية الخصخصة لرفعها لمجلس الوزراء، ويوجد بالسلطة حاليا وحدتين الأولى هي اللجنة الوزارية لقضايا الخصخصة ووظيفتها اتخاذ القرار بخصخصة المشاريع الحكومية والثانية تتولى تخطيط وتنفيذ عملية الخصخصة³ ، ورغم إقرار هذا القانون وتشكيل لجنة الخصخصة في وزارة المالية إلا أن المصادر الإسرائيلية لم تشير إلى أية عملية خصخصة تمت خلال السنوات التي تلت إقرار هذا القانون.

¹ Israel's Agriculture(2012), The Israel Export and International cooperation Institute , Tel Aviv,p9.

² Azulai , Yuval GLOBES , 1.12.2011.

³ الموقع الالكتروني لسلطة الشركات الحكومية في إسرائيل [/http://www.gca.gov.il](http://www.gca.gov.il)

بعد وصول حكومة حزب الليكود للسلطة عام 1977 اتخذت قرار بخصخصة عدد 48 مشروع حكومي غير أن البيروقراطية ومراكز القوى حالت دون ذلك وتم بيع عدد قليل من المشاريع الحكومية، وغيرت إسرائيل الشكل القانوني لعدد من الهيئات الحكومية الخدمية كخطوة أولى تمهيدا لخصخصتها كما سنرى لاحقا، وتحول العديد منها إلى شركات حكومية تنظم عملها أسس الاقتصاد والمحاسبة وفقا مبدأ الربح والخسارة والتكلفة بدلا من كونها هيئات تابعة للموازنة العامة ضمن الوزارات العاملة فيها ، ونقلت خدمة التليفونات. عام 1984 من وزارة الاتصالات إلى شركة بيزك الحكومية والتي أنشئت خصيصا لتولى إدارة قطاع التليفونات وفي 1986 تغيرت صفة المكتب العلمي في وزارة المالية وأصبح شركة حكومية لأنظمة الحاسوب (malam)، تلاها إنشاء هيئة البريد في 1987 كهيئة حكومية تابعة لوزارة المواصلات ثم حولت لشركة حكومية عام 2006. وفي الثمانينات تسارعت عملية الخصخصة واستعانت إسرائيل عام 1986 بشركة (FBC) The First Boston Corporation الأمريكية التي تختص في عمليات الخصخصة وشاركت في عمليات خصخصة القطاع الحكومي في الولايات المتحدة ، وتم إقرار برنامج عام 1988 أعد من قبل لجنة محلية وشركة FBC يشمل خصخصة 25 شركة حكومية كبرى مع فروعها والتي توظف 85% من القوى العاملة في القطاع العام، وأوصت اللجنة ببيع أسهم هذه الشركات للعمال وفي أسواق المال إضافة إلى تغيير الشكل القانوني لبعض الهيئات العامة.

ظهرت آثار توصيات لجنة FBC لإعادة هيكلة القطاع العام بسرعة، فقد انعكست هذه التوصيات على المنشآت الصناعية المملوكة للقطاع الحكومي إذ قلص عددها إما بالبيع أو الإغلاق أو الدمج وانخفض من 38 منشأة¹ عام 1985 إلى 30 منشأة عام 1990 .

¹ المنشأة وحدة إنتاجية واحدة وقد تتكون الشركة من عدة منشآت أو قد تكون المنشأة ضخمة تمتلكها عدة شركات

بعد إنشاء سلطة الشركات الحكومية في 1975 أقرت الكنيست عام 1993 قانوناً جديداً للشركات الحكومية وأجريت عليه تعديلات لاحقاً بهدف تسريع عملية الخصخصة ومد نطاقها إلى خدمات الرفاهية الاجتماعية في القطاع الحكومي، وإطلاق يد الحكومة حيث منح قانون الشركات الحالي الحكومة الإسرائيلية حق بيع أو إنشاء الشركات الحكومية على خلاف القانون السابق، الذي أعطى اللجنة المالية في الكنيست الحق في رفض وإبطال بيع شركات القطاع العام، وأبقى القانون الجديد الكنيست دون صلاحية في اتخاذ قرار الخصخصة و ليس على الحكومة سوى إبلاغ اللجنة المالية في الكنيست بالقرار دون أن يحق لها الرفض أو القبول.

يعتبر عقد التسعينات هو البداية الفعلية لخصخصة الشركات الحكومية وبدءاً من عام 1992 أصبحت سلطة الشركات الحكومية صاحبة القرار في تعيين مدراء الشركات بعد أن كان القرار في يد الوزارات التي ضعفت سيطرتها على الشركات التابعة لها مما مكن وزارة المالية من توسيع تنفيذ برنامج الخصخصة، وتراجعت الشركات الحكومية من 160 شركة حكومية أوائل التسعينات إلى 94 شركة عام 2013 ، منها 65 شركة تملكها الحكومة بنسبة 100% ، و 11 شركة تابعة و 16 شركة ملكيتها مشتركة مع القطاع الخاص، ودرت عملية الخصخصة على الدولة 14.2 مليار دولار حتى نهاية عام 2012¹ منها 2.1 مليار دولار للفترة 1986-1992، ومن الجدير ملاحظة أن قوانين الخصخصة شرعت والعملية تسارع تنفيذها إبان حكومة رابين- بيرس (1992-1995) والذي يعتبر تراجعاً أيديولوجياً لحزب العمل واقترباً برنامجه الاقتصادي مع اليمين الرأسمالي، فقد بلغت إيرادات الخصخصة خلال هذه الفترة 3.6 مليار دولار أي ما نسبته 25% من مجمل العوائد². وبيعت شركات كبرى خلال التسعينات لمستثمرين محليين وأجانب، ثم تلاها خصخصة لكبرى الشركات

¹ Annual Report of the U.S. Securities and Exchange Commission(2013), description of state of Israel 2012, USA ,p10.

² Fredman , O Robert,(2009),p288.

الحكومية الأخرى خلال العقد الأول من القرن الواحد العشرين ، ومن أهم عمليات الخصخصة هذه الفترة:

1- شركة كيماويات إسرائيل "Israel Chemicals Ltd": تأسست الشركة على يد moshe novomeysky وهو يهودي هاجر من سيبيريا الروسية إلى فلسطين عام 1920 وحصل على حق استغلال ثروات البحر الميت عام 1927 من سلطة الانتداب البريطاني، وفي العام 1931 بدأت الشركة بالإنتاج، وتعرضت منشآت الشركة للدمار في الحرب عام 1948، ثم سيطرت عليها الدولة في العام 1954، وبدأت الشركة بخصخصة ممتلكاتها عام 1989 عندما نقلت أحد خطوط الإنتاج لشركة خاصة أخرى (phosphates group Rotem) وأثيرت على نطاق واسع قضية خصخصة الشركة التي تعتبر من أكبر الشركات المملوكة للحكومة في أعقاب أزمة التسعينات التي ضربت الأسواق الآسيوية والتي تعتبر المستورد الرئيسي لمنتجات الشركة ، وبدأت الحكومة بطرح أسهم الشركة للبيع في بورصة تل أبيب ، وفي العام 2002 استحوذت شركة offer brothers على معظم أسهم الشركة منهيّة سيطرة الحكومة عليها .

2- شركة الاتصالات "Bezeq": ورثت إسرائيل دائرة خدمة التليفونات من الانتداب البريطاني، ثم أصبحت وزارة الاتصالات ، استمرت إسرائيل بإتباع النظام البريطاني واحتكرت قطاع الاتصالات السلكية لمدة 36 سنة ، ثم أسست الحكومة شركة بيزك عام 1984 ونقلت لها الصلاحيات من وزارة المواصلات ، وبدأت خصخصة شركة بيزك عام 1990 وطرحت أسهمها للبيع في بورصة تل أبيب إلا إن الحكومة بقيت هي المالك الأكبر لأسهم الشركة ، ثم منحت الشركة امتياز لتشغيل خطوط الهاتف الخليوي، وفي العام 1995 دخل منافسون جدد في مجال الاتصالات الخلوية وتوسع القطاع بشكل عام نتيجة انتشار أجهزة استقبال البث الفضائي وشبكة الانترنت ، إضافة للتغيرات التكنولوجية المتسارعة في هذا المجال وتراجع أداء الشركة بسبب تراجع قطاع الاتصالات السلكية، إذ بلغت خسائر الشركة 913 مليون شيقل و438 مليون شيقل لعامي 2002 و2003 على التوالي¹، وأعلنت الحكومة في 9-2004 أنها ستبيع في مناقصة 30% من

¹ Globes' correspondent, GLOBES, 21 March 04.

أسهمها بجانب خيار لشراء 10,66% أخرى، وفي العام 2005 انخفضت إيراداتها بنسبة 6%¹ مما دفع الحكومة لبيع ما تبقى من ملكيتها في مزاد علني في نفس العام². بالإضافة إلى شركة بيزك ، فقد خصصت الحكومة عدد من الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا والصناعة مثل

shore van -beit shemesh engines ltd -malam ystems
.screening

3- شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية "ELAL": احتكرت الشركة سوق الطيران المدني منذ العام 1948م، ولم يكن ينافسها إلا شركة ARKIA والتي تأسست عام 1950 ولكنها لم تتمتع بالميزات التفضيلية التي حصلت عليها الشركة الحكومية، وبدأت إسرائيل تنفيذ إصلاحات في قطاع الطيران المدني منذ أواسط الثمانينات وسارت على خطى التجربة الأمريكية بعد نجاحها وتحسن أداء صناعة النقل في الولايات المتحدة ، بعد أن خضعت صناعة النقل البري والبحري والجوى وخدمات البنى التحتية لعملية خصخصة واسعة وفي نفس الفترة تعرضت شركة العال لازمات مالية كبيرة ناتجة عن خسارة مئات ملايين الدولارات في السنوات القليلة التي سبقت خصصتها هددت وجودها ، نتيجة للمنافسة الحادة من الشركات الأجنبية والخاصة المحلية غير أن الدعم المالي الحكومي منع انهيارها ، ووافقت الحكومة تحت ضغط المحكمة العليا على خفض السقف الاحتكاري لشركة العال عام 2002 عندما سمحت لشركة خاصة إسرائيلية (ISRAIR) بالعمل على الخط الجوي نيويورك- تل أبيب بسعر أقل من أسعار شركة العال الحكومية ، وبدأت الحكومة بإصدار أسهم شركة العال في بورصة تل أبيب أواخر عام 2003 بهدف تعزيز المنافسة في سوق خدمات الطيران المدني وبهدف إلزام شركة العال بتطوير أدائها لرفع قدرتها على المنافسة بإقرار نظام أجور أكثر مرونة وإلغاء الامتيازات التي يحصل عليها الموظفين البالغ عددهم 3500 عند سفرهم وتنظيم رحلات يوم السبت المقدس عند

¹ Bank of Israel , annual report 2003, p76.

² Gronau, Reuben,(2006), REGULATION . THE CORRIDOR TO LIBERALIZATION:THE EXPERIENCE OF THE ISRAELI PHONE MARKET 1984-2005, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, MA 02138,p8.

اليهود (يقاطع اليهود المتدينين الشركة التي تنظم رحلات يوم السبت) وكذلك تحسين الخدمات ولتصبح متلائمة مع التحرير المتسارع لهذا القطاع على مستوى العالم، ولغرض السماح لشركتي ISRAIR , ARKIA الإسرائيليةين بالمنافسة، وتحولت شركة العال إلى شركة خاصة عام 2004 بعد أن انتقلت ملكية الحكومة فيها لشركة arkia holdings knafaim. وبعد أن دفعت الدولة تعويضات مالية للعاملين للموافقة على خصخصة الشركة، وتبلغ اليوم عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في هذا المجال 9 شركات خاصة بعد أن تم تحريره بالكامل، وإما فيما يخص الشحن الجوي في المطارات فقد خصصت الحكومة شركة mamman cargo handling terminals.

4- شركة زيم للنقل البري والبحري "ZIM INTEGRATED SHIPPING SERVICES LTD"

"SERVICES LTD": تعتبر شركة زيم الإسرائيلية في مجال النقل البحري علامة تجارية مميزة تشتهر بها إسرائيل حيث تحتل الترتيب الثالث عشر عالمياً بين شركات الشحن ، والترتيب الأول في إسرائيل، ونشأت الشركة على يد الوكالة اليهودية قبل قيام إسرائيل وكان لها دور هام في نقل السلاح والمهاجرين إذ نقلت الشركة 100 ألف مهاجر عام 1949 ، واكتسبت الشركة سمعة دولية بعد اتفاقية التعويضات الإسرائيلية الألمانية عام 1952 والتي ترتب عليها تزويد الشركة بناقلات بضائع وحاويات وخزانات ضخمة وتمتلك الشركة حاويات للشحن والنقل عبر السكك الحديدية، ووقعت اتفاقية بيعت بموجبها أسهم الدولة عام 2004 لشركة إسرائيل¹ . كما تم خصخصة شركة Israel shipyards العاملة في مجال النقل والخدمات البحرية.

5- شركات النفط وتتكون من شركة مصافي النفط "OIL REFINERIES LTD"

وشركة Pi- Gliot للبترول وتعود نشأة مصفاة حيفا إلى فترة الانتداب البريطاني وتتكون الشركة من فرعين في ميناءي اشدود وحيفا وهي شركة احتكارية لأن الدولة أرادت ذلك بسبب أهمية النفط الذي افتقرت إليه إسرائيل وشكل كبرى المشاكل التي أثرت سلباً على ميزانها التجاري، إضافة ارتفاع تكلفة نقل النفط المكرر من الخارج، ومع انتهاء المقاطعة العربية وزيادة قدرة إسرائيل على الحصول على النفط العربي عن طريق الشركات الأجنبية بدل استيراد النفط من الموارد البعيدة مثل بحر الشمال أوروبياً، إضافة لاكتشاف

¹ Bernard , Reich & David h .Goldberg, (2008),p558.

950 مليار متر مكعب من الغاز هي تقديرات عام 2011 لاحتياطيات حقول الغاز في المياه الإقليمية لإسرائيل شرق البحر المتوسط والتي من المتوقع أن تغطي حاجة إسرائيل لثلاثين سنة قادمة وأن تدر عوائد على الدولة تقدر ب 300 مليار دولار، كل ما سبق شجع إسرائيل على خصخصة شركات النفط وتحرير هذا السوق من قيود الدولة بعد أن فقد أهميته بالنسبة للدولة التي بدأت تحول خططها نحو تصدير الطاقة بدلاً من استيرادها ، كما هدفت الدولة من خصخصة الشركات توفير 20-40 مليون دولار هي قيمة الخسائر السنوية للشركات في السنوات الأخيرة ، وحتى عام 2003 امتلكت الدولة 74% من أسهم الشركة واحتكرت القرار فيها ، وتم بيع معمل اشدود عام 2006 بالكامل لشركة PAZ OIL اكبر موزع وقود في إسرائيل ومعمل حيفا تم بيعه في بورصة تل أبيب في اكبر صفقة في تاريخ عملية الخصخصة في إسرائيل، ثم بيعت شركة PI-GLILOT عام 2007¹ وقد صرفت منح مالية للموظفين مقابل الموافقة على خصخصة هذه الشركات.

وشملت عملية الخصخصة شركات أخرى تعمل في قطاع الوارد الطبيعي مثل:
(the national oil company) - (magen gas and cude oil resources company) - (paz oil) - (national coal supply company) - (the oil exploration cooany nefta)

6- شركات الموانئ وهي ثلاث شركات حكومية تعمل في الموانئ هي حيفا واشدود وإيلات ، كانت تدار من قبل سلطة موانئ إسرائيل التي أنشئت في 1961 لإدارة سكة الحديد والموانئ ، ثم فصلت عنها إدارة سكة الحديد لتتحول إلى شركة حكومية عام 1998، قبل أن تحلها الحكومة عام 2005 على خلفية فشلها في المنافسة وارتفاع تكاليف تخليص البضائع في الموانئ الإسرائيلية مقارنة بالموانئ الأخرى وانخفاض إنتاجيتها ، وطول فترة انتظار السفن في الموانئ والانقطاع المتكرر للعمل ومن ثم تحولها لشركات حكومية مستقلة اقتصاديا وتجاريا وفصلت ميناء Jubilee عن ميناء اشدود وبدأت الحكومة بعرضها للبيع عام 2010 وفي عام 2013 انتقلت حقوق إدارة شركة ميناء إيلات لمدة 15 سنة للشركة الخاصة PAPO MARITIME LTD المملوكة لرجل

¹ Eilat Port Privatization, (2011), Company & Transaction overview, Tel Aviv stock change report , march 2011, p4.

الأعمال RAFI NAKASH بعقد بلغت قيمته 105 مليون شيقل، في حين لم تنجح الحكومة في خصخصة بقية شركات الموائى بسبب قوة النقابات العمالية في هذا الشركات و في العام 2012 نجح العمال بالحصول على اتفاقية تضمن لهم تعويض قدره 100 ألف شيقل لكل عامل مقابل الموافقة على خصخصة شركات الموائى حتى العام 2020¹.

7- شركة اغريسكو (Agrexco): تعتبر عملية خصخصة الشركة، امتداد لخصخصة الإنتاج والتصدير فى القطاع الزراعي، فبعد أن خصصت الدولة المزارع التعاونية والجماعية، وألغت عام 1991 مجلس التصدير (صادرات الحمضيات) الذي احتكر مع شركة اغريسكو (صادرات الخضروات والفواكه) التسويق المحلى والتصدير للمنتجات الزراعية، وبدءا من عام 1995 ألغت الدولة كل القوانين الاحتكارية لصالح شركات التصدير الحكومية والتعاونية، ثم سمحت للشركات الخاصة بتصدير المنتجات الزراعية²، وتعود نشأة شركة Agrexco لعام 1956 وتتوزع ملكيتها بين التعاونيات والحكومة ومجلس التسويق والتصدير، وسيطرت الحكومة على 50% من أصول الشركة عام 2001³، وفي عام 2009 أصبحت الشركة ضمن قائمة المشاريع الحكومية التي سيتم خصصتها⁴ وقد تعرضت لازمة ديون بلغت 175 مليون يورو في 8-2010 عجزت عن سدادها مما دفع الحكومة لتنفيذ قرار خصصتها في العام 2011 وباعت حصتها البالغة 30,3% من مجمل أصول الشركة التي قدرت ب 600 مليون شيقل. كما خصصت الحكومة شركتي agridv و weed control company العاملتان في القطاع الزراعي.

8- شملت الخصخصة شركات عامة تعمل في مجال التعليم والسياحة والفن والتجارة العامة والمطاعم مثل :

¹ niv , shay , Globes , 27 march 2012.

² Finkelshtain, Israel, and Yael Kachel, (2006), The Organization of Agricultural Exports: Lessons from Reforms in Israel, The Hebrew University of Jerusalem,p13.

³ Cohen, Amiram, State plans to sell its Agrexco holdings, haaretz,31-10-2001.

⁴ Yago, Glenn, Alma Gadot- Perez,(2009), Israel and the Global Equity Market, Koret- Milken Institute, Santa Monika , ca 90401 ,p31.

The Israeli Tourism School –tourism development corporatin –
The governmental company for medallions and coin –The Bezalel
Academy of Art and Design – Shekem Ltd– Weizmann Institute
Press– the Bureau for Vehicle Testing –Hamashbir –Catit
Restaurants.

وأظهرت الإحصاءات الإسرائيلية حصيلة عملية الخصخصة وسجلت تراجعاً كبيراً
في المنشآت التي يملكها القطاع العام مقارنة بالسنتين ، كما يظهرها الجدول أدناه:

جدول رقم-3- المنشآت الصناعية المملوكة للقطاع العام -عينة سنوية متقطعة-

عدد المنشآت -أرقام مطلقة-								نوع الملكية
2010	2007	2003	2000	1995	1990	1985	1965	
235	250	391	454	491	490	460	1345	الهستدروت
14	12	16	15	26	30	38	287	الحكومة

المصدر: أيوالنمل 2005 وتقارير الإحصاء الإسرائيلية السنوية من عام 2005 إلى 2013 - انخفاض عدد
المنشآت خلال الفترة 1965-1985 يشير إلى تمركز ودمج وإغلاق عدد من المنشآت الصناعية وليس إلى عمليات
خصخصة واسعة.

انعكست المعطيات السابقة في تراجع مساهمة المؤسسات
العامة (الهستدروت والحكومة) في القطاع الصناعي عام 2012 و التي بلغت
حصتها من العمالة الصناعية 12.8% و 2.6% من الشركات غير المالية في
إسرائيل¹.

¹ Statistical Abstract of Israel No, 64 (2013),table 20-10.

جدول رقم-4- يوضح أسماء اكبر الشركات العامة التي تم خصصتها للفترة

2012-1987

اسم الشركة	تاريخ الخصخصة	اسم الشركة	تاريخ الخصخصة
haifa chemical ltd	1989	zion cabels ltd	1988
paz ltd	1988	Jerusalem economic corporation ltd	1987
Mamman	1989	indusrial building ltd	1987
i.d.b bankholding ltd	1991	mezrahi bank ltd	1992
Shekem	1993	shikun u fituah	1994
dead sea percliase	1991	Israel co for petrol nefta	1989
israel chemical ltd	2002	bank hapoalim	1993
union bank	1993	Israel general bank	1992
koor industries ltd	1995	pi-glliloth	2007
el al	2003	Zim	2004
israel chemical ltd	2002	Bezeq	2005
oil refineries ltd	2006	industrial development bank I D B	2009
eilat port company	2012	Ashot Ashkelon industries ASHO	2004

المصدر: Igor Gurkov (1994) , PRIVATISATION .REPORT 2013,P18

– WHAT'S NEXT

ثالثا: خصخصة وإصلاح القطاع المالي-البنوك وصناديق التقاعد :

خلال عقد الثمانينيات كانت ثلاث بنوك من ضمن أكبر خمسة شركات إسرائيلية عملت في كل المجالات الاقتصادية وهي مجموعة كور-بنك العمال- بنك لئومي -شركة بنك ديسكونت القابضة (IDPH) وشركة كلال التي امتلكت حصصا في صناعات الالكترونيات-التعدين-الطعام-الملابس-النسيج-الاسمنت ورغم أنها أقيمت كشركة خاصة ألا أن بنك هبوعليم امتلك 41% من أسهمها والذي كان مملوكا للهستدروت ثم للحكومة بعد ذلك ، وكذلك مجموعة (IDPH) امتلكت بنك ديسكونت الذي بدوره امتلك 34% من أسهم كلال عبر شركة بنك ديسكونت للتنمية وشركة بنك ديسكونت للاستثمار ، وفي أعقاب أزمة الثمانينيات المصرفية عندما عجزت المجموعات الاقتصادية الكبرى عن تسديد القرض فاستحوذت البنوك عليها، وتدخلت الدولة أوائل التسعينيات لإصلاح القطاع المصرفي بعد أن أمته في عام 1983 وحقت البنوك ب 8 مليار دولار لإنقاذها منذ بدء الأزمة وحتى العام 1991، واخذ تدخل الدولة شكل خطة هدفت لمنع البنوك من ممارسة أية نشاط غير مصرفي وخصخصة نصيب الحكومة في ملكيتها وتحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع وزيادة المنافسة بالسماح للبنوك الأجنبية أن تفتح فروع لها في إسرائيل. ولإضعاف مراكز القوى ومجموعات المصالح اتفقت الدولة والبنوك على إلغاء أسهم التصويت التي تمنح لحاملها قوة تصويت أكبر مما يمتلكه من أسهم وساوت عدد الأصوات بعدد الأسهم لجذب القطاع الخاص المحلي والأجنبي لشراء أسهم البنوك لان المستثمر لن يقبل أن يشتري استثمارا لن يسيطر عليه مستقبلا¹، وفي العام 1993 كانت الحكومة الإسرائيلية أكبر مالك للأسهم في أربعة بنوك رئيسية تمتلك 91% من أصول البنوك التجارية في إسرائيل ، إضافة لامتلاكها حصصا في رأس مال عدد من الشركات غير البنكية، وهي بنك العمل- بنك ديسكونت -بنك ليئومي -بنك مزراحي الاتحادي، وبدأت الحكومة تتوسع في بيع حصصها في البنوك عن طريق بورصة تل أبيب عام 1993 إذ تم بيع 21% من أسهمها في بنك العمال، وبعدها بأيام باعت 60% من حصتها في بنك

¹ prager, Jonas ,munificent obsession the reluctant nationalization and the protracted privatization of the Israeli banking system,1994,new York university,p17

(IGUD) لمستثمرين أجانب بصفقة قاربت قيمتها 85.5 مليون دولار وكانت الحكومة سابقا في العام 1991 قامت ببيع ملكيتها في (I D P BANKHOLDINGS) لعائلة ريكانتي التي سيطرت على 16,5% من ملكية اكبر مجمعات صناعية في إسرائيل عام 2000 ، وحاولت الحكومة بيع حصتها في بنك مزراحي إلا أن لجنة المالية في الكنيست رفضت الصفقة لأنها مباشرة ولم تطرح الأسهم للبيع في بورصة تل أبيب، وشكلت قيمة أسهم بنك هبوعليم التي بيعت ما يقارب 90% من عوائد الخصخصة عام 1997 البالغة 8,5 مليار شيقل¹ منها 4,9 مليار شيقل قيمة أسهم تمتلكها الحكومة بيعت في مزاد علني لمجموعة اريزون في صفقة سمحت شروطها للمجموعة شراء 20% إضافية من أسهم البنك خلال سنتين لتصبح هي المجموعة المسيطرة على البنك، يشاركها مجموعة DELEK (6,6%) ومجموعة IDB HOLDINGS (5%) ، كما تميزت الصفقة بأنها المرة الأولى التي تسمح فيها إسرائيل للمستثمرين الأجانب أن يمتلكوا أسهما في البنوك الإسرائيلية بهذا الحجم ، وحصل الموظفون على أسهم في ملكية البنك قيمتها 300 مليون شيقل، سددت قيمتها من قروض منحها لهم البنك نفسه كجزء من صفقة الخصخصة النهائية عام 2004، أما بنك لينومي ففي عام 1997 باعت الحكومة 25% من أسهم البنك لمجموعات استثمارية ، وفي العام التالي باعت 35% من الأسهم للجمهور وموظفي البنك ونجحت الحكومات المتعاقبة في رفع يد الحكومة عن النظام البنكي، فقد تراجعت حصة الحكومة في القطاع البنكي ولم يتبقى لها عدا حصصا صغيرة في بعض البنوك الكبرى بعد أن تحولت ملكيتها للجمهور والمستثمرين الكبار الإسرائيليين والأجانب فمثلا اشترى رجل الأعمال الأمريكي MatthewBronfman 26% من أسهم الحكومة في بنك ديسكونت الذي اضرب موظفيه عن العمل مدة أسبوع أواخر 8-2004 لضمان حقوقهم بعد الخصخصة، مما أعاق إعداد التقارير المالية نصف السنوية التي تلزم الشركات الحكومية بتقديمها أواخر شهر أغسطس من كل عام، وتم إنهاء الإضراب بقرار من محكمة العمل الوطنية والذي ألزم الموظفين بالعودة للعمل واعتبر أن صفقة بيع البنك قانونية رغم أنها تمت في مزاد علني في مدينة نيويورك، ونفذت الصفقة لاحقا عام 2005

¹ Bank of Israel ,annual report 1997,p116 .

مقابل 1,3 مليار شيقل وقدمت الحكومة لمشتري البنك عرضاً بشراء الـ 25% المتبقية للحكومة مقابل تخفيض سعر الشراء¹ وباعت الحكومة جزءاً آخرًا من الأسهم للجمهور وموظفي البنك الذين حصلوا أيضاً على 250 مليون شيقل كتعويض نظير موافقتهم على خصخصة البنك بعد اتفاق بين الهستدروت والحكومة ولجنة العاملين في البنك². كما باعت الحكومة بنك التطوير الصناعي الذي أسسته عام 1957 Industrial Development (Bank) لشركة BGIINVESTMENT LTD الإسرائيلية بقيمة 572 مليون شيقل في نوفمبر 2009.

جدول رقم-5- يوضح توزيع ملكية البنوك الرئيسية التي خصصتها الحكومة-
نسب مئوية من مجمل الملكية³

البنك	ملكية الدولة-نسبة مئوية من أصول البنك-		توزيع ملكية البنك كما في 6-2009م -نسب مئوية-		
	1992م	2005م	الحكومة	كبار المستثمرين	الجمهور
Bank Hapoalim	99,9	-	-	52,74	74,26
Bank Leumi	95	24,7	11,46	9,59	78,95
Israel Discount Bank	87	31,1	25	26	49
Mizrahi- Tefahot Bank	97	-	-	45,66	54,43
BANK IGUD	58	-	-	-	-

ومع نهاية عام 2012 كانت الحكومة قد باعت كل ملكية الدولة في البنوك والمؤسسات المالية بما فيها the - general bank - union bank of Israel

¹ Bank of Israel ,annual report 2004,p63 .

² ZUCKER, DAFNA, GLOBES , 5-1-2005.

³ Marzuk, David,(2010), Domestic bank intermediation: domestically owned versus foreign-owned banks in Israel, Bank for International Settlements Report, ,p236.

– otzar hashilton hamekomi –Israeli credit insurance company
 ليئومي ما زالت الدولة تمتلكها وذلك بعد أن وقعت صفقة مع موظفي المصرف
 أواخر عام 2011 تتضمن شراءهم جزء من الأسهم بسعر مخفض و تعويض
 قدره 3000 شيقل لكل موظف مقابل بيع الشركة 5% من أسهم البنك بمبلغ 1.3
 مليار دولار، وذكرت التقارير أن الحكومة تتوي عرض أسهم مصرف ليئومي
 المتبقية للبيع بعد أن انخفض سعر السهم من 17 شيقل عام 2011 إلى 13 شيقل
 في فبراير 2014 وقدرت قيمة الأسهم المنوي بيعها ب 1.8 مليار شيقل¹.

أما فيما يخص عدد البنوك عام 2012 فقد بلغ عددها 25 بنك منها 16
 بنك تجارى محلى و بنكين للقروض العقارية وبنكين للخدمات المشتركة (أعمال
 المقاصة) وخمسة بنوك أجنبية تجارية افتتحت أعمالها بعد عام 2000 هي بنكين
 بريطانيين (HSBC – Barclays) وبنك BNP Paribas الفرنسي وبنك
 Citibank الأمريكي وبنك هندي (State Bank Of India) ، ويرجع الدور
 المحدود للبنوك الأجنبية في إسرائيل إلى البيئة غير الجاذبة للبنوك قبل سياسة
 الإصلاح المصرفي، فقد كانت البنوك الحكومية الكبرى تحتكر كل النشاط المالي
 ، إضافة لعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي الذي يشمل معدلات التضخم
 المرتفعة والعجز التجاري الكبير وتأثير المقاطعة الاقتصادية العربية ، أما
 التراجع المتواصل في عدد البنوك فان مرده لعمليات الاستحواذ والاندماج بين
 البنوك، فقد اندمجت البنوك العقارية والتجارية في البنوك الأم الرئيسية واشترت
 البنوك الكبرى والمتوسطة البنوك الصغيرة² .

¹ Avissar,irit, GLOBES,2-3-2014

² الموقع الالكتروني لبنك إسرائيل <http://www.boi.org.il>

جدول رقم 6- يوضح عدد البنوك ومجال عملها للفترة 1980-2012

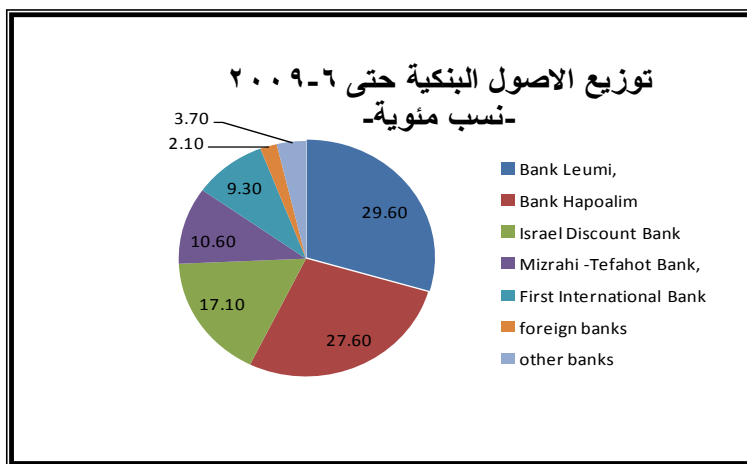
المجموع	مؤسسات مالية أخرى	بنوك التمويل والاستثمار	بنوك التسليف العقاري	البنوك التجارية	
63	9	8	16	30	1980
58	15	8	9	26	1990
45	13	1	8	23	2000
25	3	-	2	21	2012

المصدر: الموقع الإلكتروني لبنك إسرائيل <http://www.boi.org.il>

أما على صعيد الإصلاح ولغرض ضبط النشاط المصرفي قررت الحكومة عام 1996 منع البنوك من ممارسة أية نشاطات غير مالية بما فيها شركات التأمين وعلى اثر ذلك أجبر بنك هبوعليم على بيع ما يملكه في شركات كلال وديك وامبال وكور، وباع بنك ليئومي حصته في شركة إفريقيما-إسرائيل وشركة اوف شير وشركة ايحود ، غير أن الحكومة سرعان ما تراجعت عن هذا القرار عام 2000 لأنه يقيد النشاط المصرفي ويعيق تدفق الاستثمارات من الخارج مما سمح لبنك ليئومي بشراء 20% من كيماويات إسرائيل التي كانت مملوكة للحكومة سابقا ثم تم تخصيصها، واستثمرت البنوك في معظم المجالات بما فيها الاتصالات والبنية التحتية وسيطر بنك هبوعليم على 20% من كلال للتأمين ، وبيعت شركة الإنشاءات والإسكان (HCH) التي كانت مملوكة لشركة سوليل بونيه الهستدروتية إلى شركة Arison Holdings ومجموعة عائلة دانكر Dankner من خلال شركة IBD HOLDING اللتان تمتلكان حصة كبيرة من أسهم بنك هبوعليم ، كما سمحت إسرائيل لعشرة بنوك أجنبية أن تفتح لها مكاتب في إسرائيل وسمحت للبنوك الإسرائيلية أن توسع نشاطها في الخارج خاصة بعد عام 1994 بعد إلغاء المقاطعة العربية للمؤسسات والبنوك التي تتعامل مع المؤسسات والبنوك الإسرائيلية.

وسجلت سياسة إصلاح البنوك نجاحا في مجال وإخفاقا في آخر، فإن كانت الإصلاحات قد نجحت في نزع يد الحكومة من عملية الوساطة المالية ونقلها للقطاع الخاص ممثلا في البنوك الخاصة، إضافة لنجاحات في تعزيز المنافسة بين البنوك، التي انعكست في انخفاض الفروق في نسب العمولة بين البنوك وزيادة إنفاق البنوك على سياسات التسويق من خلال تكثيف الدعاية لإرضاء الجمهور وتحسن مستوى الخدمات البنكية، ورغم هذه النجاحات فقد فشلت الحكومة في القضاء على الاحتكار في العمل المصرفي، فقد احتكر بنكي هبوعليم وليئومي 57,2% من الأصول البنكية، وسيطرت البنوك الأربعة الكبرى على 85% من الأصول المصرفية، في حين أن حصة البنوك الأجنبية التي هدفت الدولة جذبها فإنها لم تمتلك سوى 2,1% من أصول البنوك عام 2009، وفي نفس الوقت سيطرت شخصيات محددة من طواغيت المال على هذه المؤسسات، فمثلا في العام 2013 سيطر رجل الأعمال ERNST YEFET على بنك ليئومي وعائلة RECANATI على بنك ديسكونت، وسيطر رجل الأعمال AHARON DOVRAT على مجموعة كلال للتأمين وسيطر BENNY GOAN على مجموعة كور الصناعية.

شكل رقم -1-



source: David Marzuk 2010,p237

وقد ساهمت خصخصة البنوك في جلب الاستثمارات الأجنبية ، إذ بلغت مساهمة الخصخصة عام 2005 في تدفقات الاستثمار الأجنبي 2,2 مليار دولار (المباشر 1 مليار وغير المباشر في المحافظ المالية 1,2 مليار دولار) وتركز الاستثمارات في أسهم بنكي ديسكونت (Israel Discount Bank) وليئومي (Bank Leumi le-Israel) ، ومن الواضح أن دعوة وزير المالية بنيامين نتنياهو عام 2004 لوزراء مالية كلا من كندا وإيطاليا وفرنسا وهولندا خلال لقاءه بهم لتحفيز مواطنهم لشراء الشركات الحكومية وصناديق الادخار والاستثمار التي تنوى الحكومة خصصتها قد لاقت قبولا ، فإذا تتبعنا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نلاحظ أنها بلغت خلال الفترة 2001-2012 ما يقارب 110 أضعاف التدفقات خلال الفترة 1970-1980 وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحافظ المالية) 52 ضعف لنفس الفترة وهذا يسجل كنجاح لسياسة بنيامين نتنياهو الإصلاحية على المستوى الاقتصادي والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول رقم-7- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر للفترة 1970-

2012-مليون دولار-

2012-2001	2000-1991	1981-1990	1970-1980	
79887,3	20447,7	1362,1	727	الاستثمار الأجنبي المباشر
26566	23817	5083	507	الاستثمار الأجنبي غير المباشر

المصدر : تدفقات الاستثمار المباشر لغاية 2011 الموقع الإلكتروني للبنك الدولي وتقرير الإحصاء الإسرائيلي لعام 2013 جدول رقم 15,5

الاستثمارات غير المباشرة كتب الإحصاء للأعوام 1999، 2013، جداول رقم 15,1- 7,2

أما فيما يخص صناديق التقاعد فقد سيطر الهستدروت والصناديق التابعة له على 90% من برامج التقاعد في إسرائيل عام 1975، وتتكون موارد هذه الصناديق من تحويلات أصحاب العمل والعمال لنسبة مئوية من الرواتب وتقوم الصناديق التابعة للهستدروت باستثمار هذه المدخرات مقابل رسوم هدفها غير ربحي، ولغرض تغطية النفقات الإدارية والأجور ، واتجهت معظم هذه الأموال للاستثمار في سندات الدين المضمونة التي تصدرها الدولة فقد استثمرت صناديق التقاعد 85% و90% من أموالها

في هذه السندات عامي 1975 و1994 على التوالي¹، و حاولت الحكومة إصلاح هذه الصناديق بدءا من عام 1987 بحجة أنها مدعاة لعدم الاستقرار المالي وأنها تستنزف ميزانية الدولة لان العوائد التي تحصل عليها تفوق العوائد في سوق المال وتؤثر سلبا على توزيع الأموال وأن استمرار الدولة في دعم هذه الصناديق يحرم القطاع الخاص من هذه الموارد المالية ويرفع سعر الفائدة في السوق مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي إلا أن هذه المحاولات فشلت، واستغلت الحكومة أزمة مؤسسات الهستدروت لترير عملية الإصلاح، حيث قبل الهستدروت عام 1991 تخفيض العوائد المضمونة على هذه السندات تحت الضغوط من قبل الحكومة بهدف دفع صناديق التقاعد التابعة للهستدروت إلى نفس المستوى من المنافسة مع المؤسسات الأخرى ثم توقف إصدارها لصناديق الادخار والتأمين في العام 1992². وتلا هذه الخطوة إعادة هيكلة للصناديق القديمة ، ففي العام 1995 أسست الدولة ثلاث صناديق تقاعد فرعية تتبع صناديق الهستدروت الكبيرة التي تقرر تجميدها وعدم انضمام أعضاء جدد لها وحرمت من أية موارد جديدة وتم إدارة الصناديق الجديدة بشكل مشترك بين الحكومة والهستدروت .

وفي العام 1999 تعرضت صناديق التقاعد المملوكة للهستدروت لصعوبات مالية مما جعلها غارقة في الديون من جهة وناضجة للخصخصة ونقل ملكيتها للقطاع الخاص من جهة أخرى ، وهذا التدهور في أوضاع صناديق التقاعد خدم هدف الدولة التي أرادت أن تقلص تدخلها في الوساطة المالية بين قطاع الأعمال وهذه الصناديق في الأسواق المالية لتتلافى أية تشوهات هيكلية في هذه الأسواق بسبب عدم تنظيمها وفقا لقانون السوق، ففي ابريل 2003 اتخذ قرار حكومي بخصخصة THE NEW AHDUT PENSION FUND وهو صندوق تقاعد صغير للعاملين في قطاع الزراعة ويضم في عضويته 2000 شخص ويدير أصول قيمتها 89 مليون شيفل، ثم اتخذ وزير المالية بنيامين نتنياهو الذي شبه الاقتصاد بالمريض الذي يعاني سكرات الموت عام 2003 قرارا بتأميم صناديق التقاعد الثلاثة الرئيسية تمهيدا لخصخصتها وبيعها لشركات التأمين، إضافة لبيع حصة

¹ Bank of Israel reports 1999-2005 .

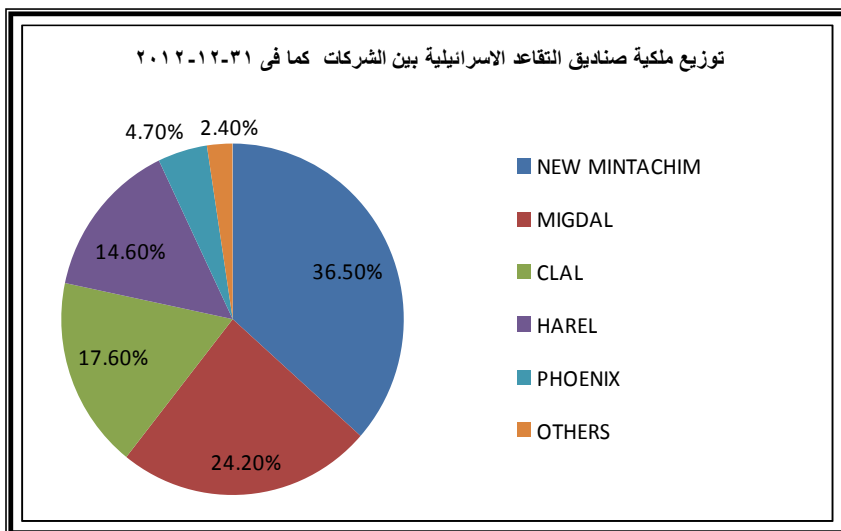
² Amit, Goldwasser , (2007), Beyond Bachar Next Steps for Financial Reform, Koret- Milken Institute, Santa Monika ,p2.

الدولة (5%) من شركة التأمين Clal، ونفذ قراره في 8-2004 ونفذت العملية على عجل ، منعا لأية اعتراضات أو التماس لدى المحكمة العليا وبإشراف مراقب شركات التأمين، ولم تطرح أسهم الصناديق للاكتتاب في سوق الأوراق المالية بل في مناقصة قدمت فيها العطاءات المغلقة من قبل شركات التأمين¹، وقد بيعت الصناديق الثلاثة مفتاحيم (mivtachim) وماكيفيت (makefet) وميتافيت (meitavit) والتي سيطرت على 75% من النشاط في سوق التقاعد لشركات تأمين محلية وأجنبية هي MIGDA, CLAL, MENORA وفي نهاية عام 2012 كان سوق التقاعد تتقاسمه الشركات الخاصة² كما يوضح الشكل أدناه:

¹ peer , eran, Globes, 30-8-2004.

² Harel Insurance Investments & Financial Services Ltd. annual report 2012,p79.

شكل رقم -2-



Source: Harel company ,annual report 2012,p79

وجدير بالإشارة إلى أن إسرائيل بفضل الخصخصة وسياسات التحرير الاقتصادي استطاعت أن تحول اقتصادها إلى اقتصاد مالي يدار من بورصة تل أبيب، ففي عام 1992 بلغت عدد الشركات المدرجة في سوق تل أبيب للأوراق المالية 378 شركة بقيمة سوقية بلغت 29,6 مليار دولار بينما عام 2010 بلغت القيمة السوقية لـ 613 شركة مدرجة في السوق 613 مليار دولار ، وارتفعت دورة رأس المال في السوق المالي من 59 مليون دولار عام 1992 إلى 547 مليون دولار عام 2010، كما أدى انفتاح السوق المالي إلى ازدياد قدرة الشركات الإسرائيلية على بيع أوراقها المالية في أسواق المال في الخارج وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية إذ بلغ عدد الشركات الإسرائيلية المدرجة اليوم في سوق الأوراق المالية الأمريكي (NASDAQ) 54 شركة قيمتها السوقية بلغت 74,5 مليار دولار¹.

¹ Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek (2011), p20 .

رابعاً: آثار الإصلاح الاقتصادي والخصخصة على المالية العامة والاقتصاد:

أفادت عملية الخصخصة للاقتصاد الإسرائيلي، من عدة زوايا ، فقد استخدمت عوائد الخصخصة في تمويل العجز الحكومي وسجلت هذه العوائد نسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي بدءاً من عام 1993، فقد بلغت إيرادات بيع الشركات الحكومية ما يقارب 3 مليار شيقل وسجل عجز الموازنة هبوطاً بنسبة 2,5% مقارنةً بعام 1992، وتراجعت عام 1996 عوائد الخصخصة وقابلها زيادة في عجز الموازنة عامي 1995-1996، إضافة أنها أعفت الدولة من المسؤولية عن تلك الشركات وخسائرها والعاملين فيها، كما تساهم الخصخصة في زيادة الثقة الائتمانية بإسرائيل في الأسواق العالمية بخفضها نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما على صعيد سوق المال الداخلي فإن تراجع إصدار السندات الحكومية يعني خفض الطلب على النقود المحلية وبالتالي تخفيض سعر الفائدة وما له من منافع على إقراض القطاع الخاص (كلفة التمويل للاستثمارات) وهذا ما اتضح عام 2005 عندما ارتفعت عوائد الخصخصة فأصدرت الدولة سندات دين في السوق المحلي أقل بـ 2.2 مليار شيقل مقارنة بعام 2004¹ كما تخفض عوائد الخصخصة الحاجة إلى اللجوء للاستدانة من الخارج وتخفيض تكلفة الدين العام وخدماته التي تتحملها الموازنة العامة إذ يلاحظ العلاقة شبه العكسية بين عوائد الخصخصة ونسبة الدين العام (انظر الجدول رقم 25)، وتساعد البنك المركزي في إبقاء أسعار الفائدة منخفضة، وساهمت بتخفيض العبء الضريبي اللازم لحقن الموازنة عن كاهل الجمهور والمستثمرين ومثال ذلك مساهمة عوائد الخصخصة بتغطية كامل عجز الموازنة عام 2006 ونسبة 83% من العجز الحكومي عام 2005.

¹ Bank of Israel, annual report 2005,p253 .

جدول رقم -8- يوضح عجز الموازنة وعوائد الخصخصة والدين العام كنسبة
مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لفترة 2000-2012

السنة	عجز الموازنة الفعلي نسبة مئوية من gdp	عوائد الخصخصة نسبة مئوية من gdp	الدين العام نسبة مئوية من gdp
2000	0,6	0,7	91
2001	3,8	-	96
2002	3,6	-	96,6
2003	5,1	-	99,1
2004	3,6	0,2	97,4
2005	1,8	1,5	93,5
2006	0,8	0,8	84,5
2007	0,1	0,9	78,2
2008	2	0,2	76,7
2009	5,1	0,3	79,2
2010	3,7	0,5	76,2
2011	3,3	0,8	73,9
2012	4,2	0,1	73

•المصدر : تقارير بنك إسرائيل من عام 2001 إلى 2012

•نسبة الدين العام في نهاية السنة المالية.

• Gdp = الناتج المحلي الإجمالي

•الأعوام 2001-2002-2003 عوائد الخصخصة منخفضة جدا وبلغت

بملايين الدولارات على التوالي 181 و 350 و 300

في الوقت الذي ارتفعت فيه نسب الفقر بين الإسرائيليين، والتي يرجع سببها إلى عدم العدالة في توزيع مكاسب العولمة والإصلاح الاقتصادي، وازدياد معدلات البطالة قياساً بمرحلة ما قبل الإصلاح والخصخصة، غير أن المؤشرات الاقتصادية الكلية، أظهرت قفزات نحو الأفضل بدءاً من عقد التسعينات، حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب أربع مرات عام 2012 قياساً بعام 1995، وارتفع معدل دخل الفرد بنسبة 150%، وارتفعت الصادرات بنسبة 440% خلال نفس الفترة، وهذا بفضل الانخراط في منظومة العولمة والإصلاح الاقتصاد بما فيها الخصخصة. حيث استحوذت دول لم تكن إسرائيل تصدر لها قبل التسعينات على جزء كبير من الصادرات الإسرائيلية، مثل الصين والهند وروسيا، وساهم الإصلاح التجاري في حل مشكلة العجز المزمن في الميزان التجاري فقد واصلت إسرائيل تحقيق فائض في الميزان التجاري السلعي وأخدماتي منذ العام 2000، حيث استفادت من قدرتها العالية على البحث والتطوير، إذ ساهم هذا النوع من الصادرات في تعديل الميزان التجاري لصالح إسرائيل.

**جدول رقم-9- الناتج المحلي الإجمالي ومعدل دخل الفرد والصادرات
للفترة 1995- 2012-أسعار جارية-**

2012	2010	2005	2000	1995	
993,4	866,3	600	506,2	289,6	الناتج المحلي الإجمالي-مليار شيقل-
125,6	113,6	86,2	80,2	52,2	معدل دخل الفرد-ألف شيقل-
359,3	302,9	257	190	82,8	الصادرات -مليار شيقل-

المصدر: تقرير الإحصاء الإسرائيلي رقم 64 لعام 2013- جداول رقم 14.2، 14.3 .

كما ساهمت الخصخصة كأحد جوانب الإصلاح في توفير فرص للمستثمرين الأجانب للاستثمار في إسرائيل ، فقد شارك مستثمرون أجانب أفراداً ومؤسسات في الاستحواذ على حصص في الشركات التي خصصتها الدولة

بنسب تجاوزت 50% من قيمة أصول الشركات التي تم خصصتها وهي كالتالي :

جدول رقم-10 - عينة من نصيب الاستثمار الأجنبي في كبرى الشركات التي تم خصصتها كما في 2012-11¹

Oil refineries	El al	Zim	Bezeq	
900	3200	1100	8000	عدد العمال
9	1,5	5,5	17,3	قيمة أصول الشركة -مليار شيقل-
2	0,8	3	9	الاستثمار الأجنبي في أصول الشركة -مليار شيقل-

ويلاحظ تأثير الوضع الأمني والأزمات المالية العالمية والتي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي وبالتالي على عملية الخصخصة بسبب علاقتها بالاستثمارات الأجنبية، فقد تراجعت عوائد الخصخصة على خلفية الأزمة المالية التي ضربت أسواق جنوب شرق آسيا عام 1997 وسببت حالة من عدم الاستقرار المالي في الأسواق الدولية ، ثم تلاه تراجع آخر لعوائد الخصخصة من 2,9 مليار شيقل عام 2000 إلى 181 مليون شيقل عام 2001 عقب اندلاع انتفاضة الأقصى وأزمة أسهم الصناعات عالية التكنولوجيا التي ضربت الأسواق الأمريكية.

خامسا: إشكاليات ومستقبل عملية الخصخصة:

لقد خفضت الحكومة حصة القطاع العام من المؤسسات الاقتصادية في الدولة من 38% أواسط الثمانينات إلى 18% عام 2005، ولديها النية للاستمرار فقد وضعت إسرائيل برنامجا طموحا لعملية الخصخصة في السنوات المقبلة يشمل

¹ Israel Electric Corporation Strategic Aspects Overview,(2012), Israel Electric Corporation publication , p60.

كافة الشركات الحكومية ، وقد أقرت إسرائيل قانون الترتيبات الاقتصادية عام 2003 لإصلاح وخصخصة الشركات الحكومية، وحتى العام 2012 تم خصخصة جزء كبير من هذه الشركات إلا أن الدولة ما زالت تمتلك احتكارات في قطاع الكهرباء والنقل والمياه والصناعات العسكرية، ولم تنجح في خصخصة هذه القطاعات لمجموعة اعتبارات فقد أثرت العوامل السياسية على عملية الخصخصة مما أعاق خصخصة العديد من الشركات ، كما لعبت الاعتبارات التشريعية (القوانين والكنيست) وكذلك مصالح السياسيين والوزراء والموظفين الكبار في هيئات الدولة فضلوا الاحتفاظ بالصناعات العسكرية وأن تبقى الدولة كمزود لبعض الخدمات العامة، ومثال ذلك رفض اللجنة المالية في الكنيست بداية التسعينات خصخصة شركة كيماويات إسرائيل بسبب أهميتها الإستراتيجية، كما أدى وجود اتحاد نقابي قوي إلى بقاء شركة الكهرباء حكومية حتى الآن رغم قرارات الحكومات المتعاقبة لخصخصتها .

وهناك اعتراض من نوع آخر ، إذ اتضح وجود محسوبية في عملية الخصخصة فقد بيعت شركات حكومية لمؤسسات استثمارية مباشرة ولم يتم طرح أسهمها في الأسواق المالية وبيعت احتكارات حكومية لمؤسسات احتكارية خاصة أو عائلية، وهذا يرجع لخلل التشريعات القانونية، أتم التخلص من الممتلكات العامة بأي ثمن ومن ضمن هذه الحالات اتهام رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود اولمرت (2006-2009) بالفساد في قضية خصخصة بنك ليئومي، إضافة لوقوف الهستدروت والرأي العام ضد بيع القطاع العام على خلفية ما يتركه من اثر على العمال ومستوى الخدمات المقدمة للجمهور ، ونشوء احتكارات للقطاع الخاص بدلا من الاحتكارات الحكومية. إذ امتلكت هذه المؤسسات عام 2005 نصف الشركات المدرجة في مؤشر TEL AVIV 100 الذي يشمل أكبر 100 شركة إسرائيلية وتقريبا معظم الشركات الـ 25 المدرجة في مؤشر TEL AVIV 25 في البورصة، ومثال على ذلك تدخل سلطة مكافحة الاحتكار في عملية خصخصة شركة ميناء إيلات ومراقبة العروض المقدمة لشراء حق إدارته ، حيث رفضت العرض الوحيد المقدم من شركة ISRAEL CHEMICALS LTD للسيطرة على ميناء إيلات الذي تمر منه معظم صادرات الشركة إلى آسيا

وبالبلغة 2,5 مليون طن سنويا من الأسمدة الكيماوية، كذلك اعتراض الهستدروت عام 2009 على خصخصة خط إنتاج دبابة الميركافا الذي سيؤدى إلى فصل 500 عامل و2000 عامل آخرين بشكل غير مباشر يعملون في الصناعات المعدنية وكذلك الحال في شركتى البريد والسكة الحديد والتي لم تباع حتى الآن للقطاع الخاص مما يظهر مدى تأثير وقوة الهستدروت فى هذه القطاعات الذي مازال يقود إضرابات للعمال احتجاجا على آلية الخصخصة ومستحقات الأجور في شركات السلاح وشركات الموانئ وسكة الحديد، والجدول التالي يظهر عدة قطاعات تمتلك فيها النقابات العمالية نفوذ قوى وما زالت الدولة تحتكر اكبر المؤسسات العاملة فيها، خاصة في قطاع البنية التحتية والصناعات العسكرية:

جدول رقم-11- يوضح عينة من اكبر الشركات الحكومية وميزانيتها الختامية كما

31-12-2012 (مليون دولار) ما عدا النسبة المئوية

إيرادات الشركة عام 2012	خصوم الشركة	أصول الشركة	حصة الدولة في الملكية*	اسم الشركة
7,213	15,669	21,668	99.8%	Israeli Electric Corp. Ltd
3,345	113	4,245	100.0%	Israel Aerospace Industries Ltd
1,775	236	1,887	100.0%	Rafael-Advanced Defense Systems Ltd
224	—	1,533	100.0%	Israel Ports Development & Assets Company Ltd
289	331	1,016	100.0%	Ashdod Port Company Ltd
191	123	557	100.0%	Haifa Port Company Ltd.
31	23	80	100.0%	Eilat Port Company Ltd
371	5,422	5,248	100.0%	Israel Railways Ltd
1,137	2,007	3,685	92.3%	Mekorot Water Company
473	443	1,154	100.0%	Israel Postal Company Ltd
72	983	974	100.0%	Israel Natural Gas Lines Company Ltd

* المصدر Annual Report of the U.S. Securities and Exchange Commission(2013)p38,

* ملكية الدولة قد تكون بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وحدات اقتصادية أخرى تملكها الدولة

ويجب أن نلاحظ أنه بالرغم أن الشركات الحكومية بالمجمل تحقق إيرادات أعلى وفقاً للمقارنة السنوية، إلا أنه لا يعتبر مؤشر على تحقيق ربحية أعلى، فعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات عام 2010 إلا أن صافي الربح تراجع والخسائر ارتفعت بما يقارب 50% مقارنة بعام 2009، وبعيداً عن التحليل المحاسبي فإن هذه المعطيات تعطي عملية الخصخصة مبرراً إضافي ويزيد من عمليات الخصخصة مستقبلاً للتخلص من الشركات الخاسرة، والجدول أدناه يظهر بعض المؤشرات المالية لأداء هذه الشركات لعامي 2009، 2010 :

جدول رقم 12: عينة من البيانات المحاسبية الختامية للشركات الحكومية (مليون شيقل)

2010	2009	
57788	55368	الإيرادات الإجمالية
1968	3266	إجمالي الربح للشركات الربحية
945	699	إجمالي خسائر الشركات الخاسرة
1023	2567	صافي ربح الشركات الحكومية

المصدر: تقرير سلطة الشركات الحكومية لعام 2010.

وتتصدر قائمة الشركات الخاسرة للعامين 2009 و 2010 شركة كهرباء إسرائيل (IEC) بواقع 1392 مليون شيقل والبنك الزراعي (Agriculture Israel Bank) وشركة ميناء أشدود وشركة السكة الحديد وشركة بريد إسرائيل، في حين تتصدر الشركات العسكرية قائمة الشركات الربحية وترتيبها حسب مستوى الأرباح هو Rafael، IAI، IMI. ثم شركات الموانئ، وأظهرت البيانات تفاوتاً في مستوى الأجور لصالح الشركات الحكومية، فقد بلغ متوسط تكلفة الأجور السنوية عام 2010 للعامل الواحد في الاقتصاد ككل 99000 ألف شيقل (متوسط شهري 8250 شيقل)، في حين بلغ هذا المتوسط للعاملين في

الشركات الحكومية 248100 شيفل (متوسط شهري 20675 شيفل) ، أي 250% من متوسط تكلفة الأجور في الاقتصاد¹.

ووفقا للمعطيات أعلاه تنصدر الشركات الخاسرة والتي تستنزف المالية العامة قائمة المشاريع التي سيتم خصصتها بالتدريج.

الخاتمة

اتضح مما سبق أن التجربة الإسرائيلية في خصخصة قطاعها العام قد نجحت ، وانعكس ذلك في مستويات النمو الاقتصادي المرتفعة التي حققتها إسرائيل من بداية عقد التسعينات وحتى اليوم، وأثمرت سياسة الإصلاح الاقتصادي ثمارا جيدة لإسرائيل، فقد أصبحت قبلة للمستثمرين من الخارج خاصة في قطاع الصناعات عالية التكنولوجيا وصناعة البحث العلمي والتطوير، ولكن ما تزال البيروقراطية ومؤثرات السياسة وقوة النقابات تمنع إكمال عملية الخصخصة للعديد القطاعات، ومن المتوقع إن تستمر إسرائيل في سياستها الإصلاحية وفي خصخصة القطاع الحكومي ، لأنها لن تستطيع أن تخرج عن منظومة الرأسمالية العالمية، وحرصا منها على الاندماج في الأسواق الأوروبية والأمريكية بما يخدم مصالحها التجارية.

¹ Report on the Israeli government companies for 2010, august 2011.

المراجع العربية:

- 1- أبو النمل، حسين (2005): الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان الزراعي إلى اقتصاد المعرفة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات العربية، بيروت، لبنان.
- 2- النقيب، فضل (1995)، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

المراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Annual Report of the U.S. Securities and Exchange Commission (2013), description of state of Israel 2012, USA.
- 2- Bank of Israel, annual reports, 1970, 1972, 1974, 1975, 1976, 1980, 1984, 1980, 1985, 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1996, 1997, 1999, 2001, 2003, 2004, 2005, 2007, 2010, 2011.
- 3- Bouillon, Markus, (2004), The Peace Business: Money and Power in the Palestine-Israel Conflict, tauris & co ltd, u s a.
- 4- COHEN, YINON, (2007), The State of Organized Labor in Israel, Journal of Labor Research, no2 Tel Aviv University.
- 5- Communities journal of cooperative living, (2006), #issue131, Rutledge, U S A.
- 6- Ebenstein, Avraham, (2013), Changing the Cost of Children and Fertility: Evidence from the Israeli Kibbutz, Hebrew University of Jerusalem.
- 7- Eilat Port Privatization, (2011), Company & Transaction overview, Tel Aviv stock change report, march 2011.
- 8- Finkelshtain, Israel, and Yael Kachel, (2006), The Organization of Agricultural Exports: Lessons from Reforms in Israel, The Hebrew University of Jerusalem.
- 9- Fredman, O, Robert, (2009), contemporary Israel, west view press, USA.
- 10- Gronau, Reuben. (2006), REGULATION . THE CORRIDOR TO LIBERALIZATION: THE EXPERIENCE OF THE ISRAELI PHONE MARKET

- 1984–2005, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, MA 02138.
- 11- Gurkov, Igor,(1994) privatization in Israel the creation of a mature market economy, annals of public and cooperative economics volume 65, issue 2.
 - 12- Galnoor, Itzhak, (2008), Public Management Reforms in Israel, Civil Service Commission of Israel, 1994–1996, Israel.
 - 13- Goldwasser ,Amit,(2007),Beyond Bachar Next Steps for Financial Reform, Koret– Milken Institute, santa ,monika.
 - 14- Harel Insurance Investments & Financial Services Ltd. annual report 2012,publiation2013.
 - 15- Israel Electric Corporation Strategic Aspects Overview, Israel Electric Corporation publication , 11–2012,
 - 16- Israel's Agriculture(2012), The Israel Export and International cooperation Institute , Tel Aviv.
 - 17- Maman, Daniel, and Zeev Rosenhek,(2011) ,The Institutional Dynamics of a Developmental State: Change and Continuity in State–Economy Relations in Israel, , The Open University of Israel.
 - 18- Marzuk, David,(2010), Domestic bank intermediation: domestically owned versus foreign-owned banks in Israel, Bank for International Settlements Report.
 - 19- prager, Jonas.(1994), munificent obsession the reluctant nationalization and the protracted privatization of the Israeli banking system, new York university.
 - 20- PRIVATISATION – WHAT'S NEXT,(2013), conference on the future of the public sector report, Warsaw, Poland.
 - 21- Report on the Israeli government companies for 2010, august 2011,israel.
 - 22- Rivlin ,Paul ,(2011),The Israeli Economy from the Foundation of the State through the 21st Century , Cambridge university press in USA .
 - 23- Reich, Bernard & David h .Goldberg (2008), Historical Dictionary of Israel , Second edition ,Scarecrow Press . INC. , USA.
 - 24- Statistical Abstracts of Israel, Central Bureau of Statistics,Jerusalem,Israel,1999 ,2010 ,2012 , 2013.

- 25- William L. Megginson Maria K. Boutchkova,(2000), THE IMPACT OF PRIVATIZATION ON CAPITAL MARKET DEVELOPMENT AND INDIVIDUAL SHARE OWNERSHIP, The University of Oklahoma.
- 26 – Yago, Glenn,& Alma Gadot-Perez,(2009) Israel and the Global Equity Market, Koret- Milken Institute, santa monika, ca 90401.
- 27- Palan , Ronen,(2002), The Global Political Economy of Israel: From War Profits to Peace Dividends, University of Sussex, Pluto Press, England.

المواقع الالكترونية:

<http://www.gca.gov.il>

<http://www.boi.org.il>

<http://www.mof.gov.il>

<http://www.globes.co.il>

<http://www.haaretz.com>

تقارير

حركة جباية الثمن

د. خالد شعبان

المقدمة

تتعدد الحركات والأحزاب السياسية اليمينية واليمينية المتطرفة في إسرائيل، وتنقسم إلى أحزاب علمانية صهيونية وأحزاب دينية وأحزاب صهيونية دينية وحركات سياسية علمانية يمينية وأخرى صهيونية دينية، ويربطها جميعا هدف عام هو دعم وتعزيز الاستيطان في كل فلسطين حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها من خلال المبادرة الخاصة إلى العمل و التنفيذ في مجال الاستيطان دون انتظار قرارات الحكومة الإسرائيلية ، وتقوم هذه الجماعات والحركات بنشر البيوت المتنقلة على سفوح الجبال كأسس لمستوطنات مستقبلية ، وتحظى هذه الجماعات بدعم وحماية الجيش الإسرائيلي ، ويمكننا الإشارة إلى عدد كبير من هذه الحركات والتي منها : كتلة الايمان (غوش ايمونيم)، أمناء جبل الهيكل، سيف داوود (حيرب داوود)، حي وموجود (حي فيكيام)، جباية الثمن (تج محير)، إن أردتم (إم ترستو)..... الخ.

تعود جذور حركة جباية الثمن الى الاجتماع الواسع الذي عقده المستوطنون في نهاية حزيران 2008 في مستوطنة يتسهار جنوب مدينة نابلس ، حيث ناقش المشاركون قضايا الخلاف مع الحكومة الاسرائيلية بشأن الاستيطان، وكذلك الاستراتيجية التي على المستوطنين اتباعها ، ويبدو ان هدف الاجتماع

كان حينها محاولة الضغط على الحكومة الاسرائيلية بشأن الاستيطان والضغط عليها كي لا تقوم بإزالة بعض البؤر الاستيطانية ، ورأى المجتمعون أنه من أجل إرغام الحكومة الإسرائيلية على تغيير سياستها فإنه ينبغي جباية الثمن منها على كل عمل تقوم به ضد الاستيطان ، لذلك يقوم منفذو العمليات الارهابية للحركة بالتوقيع باسم جباية الثمن¹ .

يرتكز هذا التنظيم أساسا على المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية وفي شرق القدس ، وتعود قواعد هذا التنظيم إلى حركة أولاد التلال الذين ظهروا مع بداية تطبيق اتفاقات أوسلو بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل خاصة بعد 1997، حيث عارض هؤلاء بشكل كبير إخلاء المدن الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية ، وخاصة مدينة الخليل وردا على إعادة الانتشار ، قاموا بإنشاء العديد من المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية وشجعهم على ذلك زعيم الليكود سابقا آرائيل شارون². يحمل مصطلح جباية الثمن مفهوما مزدوجا فهو كنية للنشاط الإرهابي الذي يقوم به الإسرائيليون المستوطنون في الضفة الفلسطينية المحتلة ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم ، وضد سياسة الحكومة الإسرائيلية تجاه الاستيطان وهو في الوقت ذاته تسميه لتنظيم إسرائيلي استيطاني إرهابي يقوم بعمليات إرهابية ضد الفلسطينيين بالأساس، وغالبية العمليات تتم بطريقة عسكرية ويتم تخطيطها بدقة مع التركيز على الحيلة والسرية.

التكوين

المكون الأساسي لجماعة جباية الثمن تقوم على المستوطنين، ويتسم هذا التنظيم بالسرية التامة في عمله ويتشكل من مجموعات صغيرة جدا من عدد من الأفراد لعدم اختراقها من المخابرات (الشباك) وتزيد القاعدة التنظيمية عن 3 آلاف مستوطن أيديولوجي ذوي خلفيات دينية متطرفة وخريجي مدارس دينية تنتمي إلى اليمين المتطرف ، و يخضعون لدورات تدريبية تدار بطريقة تشبه ما يتم داخل تنظيم عسكري على يد مدربين محترفين³ ، ويتشكل العمود الفقري لجباية الثمن من المجموعات التالية :

- 1- المنتمون إلى التيار الديني القومي الصهيوني.
- 2- النشاط من التيار الديني الأرثوذكسي الحريدي وبأغليبيته ينتمون إلى حركة شاس وجبهة التوراة الموحدة.
- 3- خريجو المدارس الدينية في كل فلسطين المحتلة خاصة الضفة الغربية.
- 4- أعضاء حركة كاخ المحظورة و أعضاء حركة كهانا حي.
- 5- أعضاء الأحزاب المشكلة للبيت اليهودي 2009.
- 6- أولاد التلال وأغليبيتهم ينتمون إلى المجموعات السابقة⁴.

الجدور الفكرية

يعتبر حاخامو المستوطنات من المنظرين لحركة جباية الثمن ومن أشهرها الحاخامان المستوطنان في مستوطنة بيتسهار اسحاق شابييرا ويوسف اليتسور اللذان يعتبران من أبرز قادة جباية الثمن، ففي كتابهما (توراة الملك) الذي صدر عام 2009 والذي دعيا فيه إلى قتل الفلسطينيين اعتبروا ذلك واجبا دينيا، وقد أكدا في كتابهما على أنه ينبغي قتل الفلسطينيين دون استثناء رجالا وشيوخا ونساء وأطفالا، وإلى جانب الدعوة إلى البطش بالفلسطينيين وقتلهم دعيا إلى تخريب ممتلكاتهم وسرقة محاصيلهم الزراعية. وفي عام 2009 نشر الحاخام يوسف اليتسور أيضا، مقالا اعتبر كركيزة فكرية سياسية لنشاطات تنظيم جباية الثمن أكد فيه على أن الفلسطينيين هم الأعداء الذين يحاولون احتلال إسرائيل ولذلك لابد من استعمال القوة ضدهم. وانتقد الحاخام مؤسسات الدولة في إسرائيل لتجميدها الاستيطان و أكد انهم فقدوا أحاسيسهم اليهودية والقيمية⁵.

نشاطات حركة جباية الثمن

تستهدف الافعال الارهابية التي تقوم بها جماعة جباية الثمن بشكل اساس السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1948 وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة ، وتصل نشاطاتهم الى القوات الاسرائيلية، ومن أهم الأفعال التي قامت بها هذه الحركة الإرهابية :

- إطلاق الرصاص الحي على الفلسطينيين ومهاجمة قراهم وبلداتهم واقتلاع اشجارهم المثمرة وإتلاف مزرعاتهم وسرقة محاصيلهم ومنتوجاتهم وإحراق حقولهم وسياراتهم وبيوتهم ومساجدهم وكنائسهم وأديرتهم ومقابرهم⁶ .
- قام أعضاء جباية الثمن في أكتوبر 2011 بالهجوم على قاعدة للجيش الاسرائيلي حيث قام أكثر من خمسين عضوا من حركة جباية الثمن بالهجوم على قاعدة العسكرية واعتدوا على جنود القاعدة وضباطها⁷.
- كشف تقرير للشرطة الاسرائيلية أن الحركة نفذت خلال عام 2013 أكثر من 165 اعتداء ضد ممتلكات الفلسطينيين، وهذا يزيد عن اعتداءات 2012 بثلاثة اضعاف والتي بلغت 56 اعتداء⁸، وتشير الاحصاءات الفلسطينية إلى انه منذ عام 2011 تم رصد أكثر من 713 اعتداء، واستهدف المستوطنون 23 ألف دونم من الاراضي الفلسطينية ، و14763 شجرة⁹ ، وبلغت الاعتداءات داخل الخط الاخضر 24 اعتداء وتم احراق خمسة مساجد في الضفة الغربية وفي الداخل الفلسطيني¹⁰ ، وتفيد الاحصاءات أنه خلال عامي 2010/2011 تم فتح 788 ملف لقضايا جباية الثمن ، كما تم اعتقال 276 مشتبه بها وتم تقديم 154 لائحة اتهام ضد مشاركين في عمليات جباية الثمن ، وفي عام 2012 تم فتح 623 ملف ، واعتقال 200 مشتبه به وقدمت 123 لائحة اتهام¹¹ .
- ازدادت وتيرت الاعمال الارهابية التي تقوم بها جماعة جباية الثمن الارهابية مع مطلع عام 2014 ، كما تنوعت أهدافها حيث اعتدت في مارس 2014 على دير رافات التابع للبطريركية اللاتينية غربي القدس كما كتبت كالمعتاد العبارات المسيئة للآديان وكذلك للأنبياء والمرسلين كما قامت بتعطيل وتقب عدد من اطارات السيارات في المكان.

موقف الحكومات الاسرائيلية من حركة جباية الثمن

ظهرت حركة جباية الثمن في ظل حكومة حزب كاديما والتي كان يرأسها رئيس الوزراء السابق ايهود أولمرت ، والتي انهمكت في خوض حربين كانت الاولى في بداية تشكيلها عام 2006 ضد حزب الله اللبناني ، ومع اقتراب

نهايتها خاضت حرباً أخرى ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة 2008/2009 ، ولذلك فإن هذه الحكومة لم تتخذ أية إجراءات ضد إرهابيي حركة جباية الثمن.

أدى تشيّل ننتياهو للحكومة الجديدة في إسرائيل بعد انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009 الى عودة النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس ، حيث ازداد ارهاب حركة جباية الثمن ، مع تساهل تام من حكومة ننتياهو وتشجيعهم لحركة جباية الثمن وكذلك تساهل الجيش الاسرائيلي معهم، ولكن الامور تغيرت بعد هجوم حركة جباية الثمن على القاعدة العسكرية في اكتوبر 2011 ، الامر الذي ادى الى سخط الرأي العام الاسرائيلي على الحركة.

وقد وصف وزير الدفاع في حكومة ننتياهو 2009 ايهود براك الاعتداءات التي يقوم بها أعضاء حركة جباية الثمن ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم بأنها أعمال تنظيم أشبه بالإرهابي¹² ، ومع تشيّل ننتياهو لحكومته الجديدة 2013 تقدمت وزيرة العدل تسبيبي ليفني الى الحكومة الاسرائيلي بتوصية باعتبار حركة جباية الثمن تنظيم ارهابي ، وأيدها في ذلك وزير الامن الداخلي اسحق اهرونوفيتش ورئيس جهاز الامن العام الشاباك بالإضافة الى وزير الدفاع موشيه بوجي يعلون ، إلا ان ننتياهو وخلال اجتماع الحكومة الاسرائيلية المصغرة (الكابينت) 2013/6/16 رفض ذلك واكتفى باعتبارها اتحاد غير قانوني¹³ وذلك إثر ضغوط سياسية مارسها عليه قادة المستوطنين وقادة حزب البيت اليهودي وأعضاء في حزب الليكود، واعتبر بيان صادر عن مكتب ننتياهو أن قرار الحكومة المصغرة سمح بتوسيع أدوات جمع المعلومات الاستخبارية والتحقيق وتطبيق القانون الموجود بأيدي جهاز الأمن العام وشرطة اسرائيل ، كما أوصى الكابينت وزير الدفاع باستخدام صلاحياته بموجب أنظمة الدفاع في حالات الطوارئ والإعلان عن نشاط جباية الثمن كتنظيم غير مسموح به كما يسمح القرار بالإعلان عن مجموعة أفراد على أنهم تنظيم غير مسموح به، يسمح للسلطات بالحجز على أملاك وعقارات وحسابات في البنوك تابعة لتلك المجموعات بالإضافة الى فرض عقوبات مشددة في المحاكم¹⁴. وقد أدى هذا

القرار الى قيام أعضاء حركة جباية الثمن بزيادة أعمالهم الارهابية ضد الفلسطينيين¹⁵.

خلاصة:

تثير اعمال حركة جباية الثمن الارهابية ضد الفلسطينيين وموقف الحكومة الاسرائيلية والجيش من هذه الاعمال، الشكوك حول مدى جدية تعامل الحكومة الإسرائيلية مع حركة جباية الثمن، والإشكالية الأكثر جدية في هذه القضية ان نتناهو يعتبر نفسه زعيماً للمستوطنين، ولجميع عناصر اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل وما الاعمال التي تقوم بها حركة جباية الثمن الا تطبيق لمبادئ الحركة الصهيونية، وخاصة الحركة التصحيحية الذي ينتمي حزب الليكود اليها.

وكذلك تطبيقاً لأفكار شارون في نهاية التسعينيات التي دعت اولاد التلال لممارسة الارهاب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، وكذلك فإن ما تدعيه الحكومة الاسرائيلية من ملاحظات لأعضاء جباية الثمن ما هي الى رسالة اعلامية فقط للإعلام الخارجي، ولذلك فإنه من المتوقع استمرار عمليات جباية الثمن الارهابية ضد الفلسطينيين.

المراجع

- ¹ - حنا عيسى ، تنظيم جباية الثمن ، <http://pnn.ps/index.php/ideas>
- ²² - مجدي طه ، جباية الثمن من اداة للاستيطان الى آلية عقاب للفلسطينيين ، أم الفحم : مركز الدراسات المعاصرة ،
- <http://derasat.ara-star.com/Files/jebaiatalthaman.pdf>
- ³ - http://www.shasha.ps/more.php?id=80343#_Um5rLXAXGhA
- ⁴ - مجدي طه جباية الثمن ، مرجع سابق .
- ⁵ - محمود محارب ،تنظيم جباية الثمن وجباية الثمن من الفلسطينيين ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،تحليل سياسات 2011 -f909-be0bb0f2 <http://www.dohainstitute.org/release/be0bb0f2-f909-2011>
- ⁶ - حنا عيسى ، تنظيم جباية الثمن ، مرجع سابق .

⁷ - المرجع السابق .

⁸ - المرجع السابق .

⁹ - عوض الرجوب ، جباية الثمن ، ارهاب منظم ،

<http://www.aljazeera.net/news/pages/ff5909ed-6f51-4401-8e12-adcafa5cf8d3>

¹⁰ - وديع عواودة ، جباية الثمن .. ارهاب تشجعه اسرائيل

<http://www.aljazeera.net/news/pages/ff5909ed-6f51-4401-8e12-adcafa5cf8d3>،

¹¹ - يديعوت احرنوت 2013/6/19 .

¹² - مركز مدار ، ظاهرة جباية الثمن الارهاب الاستيطاني يشتط في الضفة الغربية ويرفع رأسه داخل الخط

الأخضر، تقرير خاص ، (رام الله ، مدار ، تشرين الاول 2011)، ص 3 .

¹³ - يديعوت احرنوت ، 2013/6/17

¹⁴ - معاريف ، 2013/6/17

¹⁵ - هآرتس ، 2013/6/17

غور الأردن - بين الاطماع الإسرائيلية والحق الفلسطيني

أ. جمال البابا

تمتد الأغوار الفلسطينية على طول الحدود الشرقية للضفة الغربية من قرية عين جدي في الجنوب قرب البحر الميت حتى منطقة عين البيضا ملامسة منطقة بيسان في الشمال بمسافة تقدر بـ 120 كم وبعرض يتراوح ما بين 5-20 كم حسب اقتراب أو بعد السلاسل الجبلية من نهر الأردن، وبذلك يشغل غور الأردن نسبة 28% من مساحة الضفة الغربية بمساحة تقدر بنحو 1600 كم².

وتعتبر عملية استغلال الأرض في منطقة الأغوار أكثر العمليات تعقيداً نظراً لتداخل الصلاحيات وتعدد التقسيمات، فحسب تصنيفات اتفاق طابا 1995 التي قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق A.B.C حيث المناطق A تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة والمناطق B تخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية والمنطقة C تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. وفيما يخص غور الأردن فإن 7.4% من مساحته تصنف كمناطق A، و 4.3% منها تصنف كمناطق B و 88.3% تصنف على أنها مناطق C. وبالنظر إلى استخدام الأرض في منطقة الأغوار نجدها أيضاً تتصف بالتعقيد والتداخل، حيث جاءت على الشكل التالي:

جدول يوضح: طبيعة استخدام الأراضي في منطقة الأغوار¹

النسبة المئوية	المساحة كم2	استخدام الأرض
52%	863	الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة
1%	10.5	مناطق عمرانية فلسطينية
43%	721	الغابات والمحميات الطبيعية
2%	31	القواعد العسكرية الإسرائيلية
2%	35	المستوطنات الإسرائيلية
0.4%	0.70	مسطحات مائية
0.13%	2.3	محاجر وحفريات
100%	1606	

من خلال الأرقام الواردة في الجدول السابق، ومن خلال الصلاحيات الموجودة لكل طرف في المنطقة حسب تقسيم اتفاق طابا (A.B.C) فإن إسرائيل تفرض سيطرتها على 1420 كم² من أصل 1606 كم² هي مساحة الأغوار، حيث أن أكثر من نصف هذه المساحة تعتبر أراضي صالحة للزراعة وأن 43% من هذه المساحة أيضاً تصنف كغابات ومحميات طبيعية، وهي بذلك تعتبر كأراضي احتياطية يمكن استثمارها مستقبلاً مع العلم أن 50% من أراضي الأغوار تستغل من قبل المستوطنات، وتصنف 44% من الأراضي كمناطق عسكرية مغلقة. في المقابل لا يسيطر الفلسطينيون سوى على 11.7% من مساحة الأغوار كمناطق A,B وهي نسبة ضئيلة جداً على اعتبار أن منطقة الأغوار تعتبر الرصيد الاستراتيجي للأراضي التي يمكن الاستثمار فيها في المستقبل خاصة أن هذه المنطقة تتمتع بإمكانات وموارد اقتصادية يمكن الاعتماد عليها في أي خطط تنمية مستقبلية.

¹ معهد أريج، القدس، 2008.

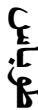
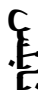
التواجد الفلسطيني في الأغوار

يتعرض السكان الفلسطينيون في الاغوار الفلسطينية لأنواع شتى من المضايقات من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين اليهود في المنطقة، فمنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 اتخذت سلطات الاحتلال سلسلة من التدابير وأصدرت قائمة من القوانين التي تقيد حركتهم، حيث نفذت سياسات وأصدرت قوانين تقيد تخطيط وتطوير التجمعات السكانية الفلسطينية بحيث جعلت سلطات الاحتلال عمليات التخطيط والبناء بشكل مطلق في أيدي سلطات الاحتلال، وما زال إنشاء أي مبنى سواء كان منزلاً خاصاً أو حظيرة حيوانات أو حتى مشروع بنية تحتية يستلزم الحصول على تصريح من الإدارة المدنية التي تخضع في النهاية لإمرة وزارة الدفاع الإسرائيلية.

إن الإجراءات الصارمة التي تطبقها الإدارة المدنية الإسرائيلية في منطقة الأغوار لا تمنح أي دور للفلسطينيين سكان المنطقة في تنمية أراضيهم وتخطيطها، رغم قانون التخطيط الأردني الذي كان سارياً عند احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 يسمح بمشاركة سكان المنطقة في تقسيم مناطقهم وتطوير المخططات الخاصة بتجمعاتهم، إلا أن سلطات الاحتلال أدخلت تعديلات على القانون الأردني جعلت المسؤولية متركزة في يد الإدارة المدنية الإسرائيلية، ممثلة في لجنة التخطيط العليا التي يعينها الحاكم العسكري والتي تتألف من مسؤولين عسكريين إسرائيليين فقط¹.

في ظل هذه الإجراءات الصارمة الجائرة من قبل سلطات الاحتلال يقدر عدد الفلسطينيين الموجودين في منطقة الأغوار وذلك حسب المصادر الفلسطينية بـ 70 ألف فلسطيني موزعين على 27 تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة تقدر بحوالي عشرة آلاف دونم، إضافة إلى عشرات التجمعات الرعوية والبدوية غير المستقرة، وتتبع تجمعات الأغوار من الناحية الإدارية لثلاث محافظات هي أريحا ونابلس ومحافظة طوباس.

¹ ميرون بنفستي- الضفة الغربية وقطاع غزة- بيانات وحقائق أساسية- 1987.

م	المحافظة	التجمع	عدد السكان
-1		بردلة	1735
-2		عين البيضاء	1232
-3		عاطوف	512
-4		كردلة	325
-5		العقبة	110
-6		ابزيق	224
-7		برزة	41
-8		الفارسية	160
-9		المالح	392
-10		الرأس الأحمر	190
-11		حمصة	141
مجموع محافظة طوباس			
5062			
-12		مرج نعمة	756
-13		الجفتك	3937
-14		فصايل	1142
-15		العوجا	4367
-16		النويعة	1320
-17		عين الديوك	870
-18		م. عين السلطان	3350
-19		أريحا	19446
-20		دير القلط	4
-21		م. عقبة جبر	7606
-22		دير حجلة	8
-23		النبى موسى	327
مجموع محافظة أريحا			
43133			
-24		النصارية	
-25		العقريانية	
-26		بيت حسن	
-27		عين شبلي	
مجموع محافظة نابلس			
4277			
المجموع الكلي			
53220			

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2010، الفترة من 2010 إلى 2013 تمت معالجتها من قبل الباحث¹

من خلال الجدول السابق يلاحظ مدى الخلل بين عدد السكان الفلسطينيين المحدود من جهة ومساحة منطقة الأغوار من جهة أخرى، ولا يخفى على أحد أن ممارسات الاحتلال وسياساته هي السبب الرئيس بل هي السبب الوحيد لهذا الخلل، ويقدر عدد السكان الفلسطينيين في هذه المنطقة بنحو 70 ألف نسمة موزعين على 27 تجمعاً سكانياً صغيراً إضافة إلى هروبهم وتخفيهم من ملاحقة سلطات الاحتلال لهم. ويمثل عدد السكان في المنطقة ما نسبته 2.5% من عدد سكان الضفة الغربية في حين مساحة المنطقة تمثل نحو 15% من مساحة الضفة الغربية.

وبالنظر إلى التجمعات السكانية الـ 27 الموجودة في المنطقة يلاحظ أنها تتصف بالصغر والتناثر، أي أنها تجمعات سكانية صغيرة جداً في عدد سكانها وفي مساحتها فمجموع المساحة التي تقام عليها هذه التجمعات السكانية لا تتجاوز 10 كم²، وأكبر هذه التجمعات هي مدينة أريحا لا يتجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة وهو عدد متواضع جداً لمدينة بعراقه أريحا وأهميتها، حيث وقوعها على الطريق الواصل بين القدس وعمان، أي بين الأراضي الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية. كما يلاحظ أن أكثر من نصف التجمعات السكانية في المنطقة (10 تجمع) يقل عدد سكانها عن ألف نسمة وهو مؤشر على أن الطابع الزراعي هو السائد في هذه المنطقة.

ومن الناحية الإدارية فإن التجمعات السكانية في غور الأردن تتبع ثلاث محافظات فلسطينية هي أريحا في الجنوب ونابلس في الوسط وطوباس في الشمال مع تركيز سكان في منطقة الجنوب نظراً لوجود مدينة أريحا ومخيم عقبة جبر في هذه المنطقة.

¹ الجهاز المركزي للإحصاء 2010

الأهمية الاقتصادية للمنطقة و"المعوقات الإسرائيلية"

حسب تقرير أصدره البنك الدولي مؤخراً، فإن الاقتصاد الفلسطيني سيتعزز بنحو 918 مليون دولار سنوياً إذا سمح للفلسطينيين باستغلال الثروات المعدنية الكامنة في الجزء الجنوبي من غور الأردن، وأضاف التقرير أن الاقتصاد الفلسطيني سيتعزز بنحو 704 مليون دولار أخرى إذا أتيح للفلسطينيين استخدام الأراضي الزراعية والموارد المائية الموجودة في أجزاء من الضفة الغربية تسيطر عليها إسرائيل¹.

إن عملية الوصول إلى تنمية مستدامة في الضفة الغربية تتطلب استنهاض القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الفلسطيني وهي قطاع الاتصالات في قطاع السياحة، قطاع الإسكان والإنشاءات وقطاع الزراعة وهي قطاعات مرتبطة أساساً بالقطاع الخاص، ومرتبطة كذلك بفتح الاحتياطي الأكبر من مساحة الأراضي والموارد الاقتصادية الموجودة في غور الأردن، فقطاع الزراعة على سبيل المثال رغم تعرضه لمعوقات كبيرة من قبل سلطات الاحتلال إلا أن منطقة الأغوار بها 50% من مساحة المزروعات المروية التي تزرع في الضفة الغربية، ويشكل إنتاجها 60% من ناتج خضروات الضفة الغربية و40% من محصول الحمضيات و100% من إنتاج الموز.

كما تستهلك الأغوار 55% من إجمالي كمية المياه المستخدمة لأغراض الري في الضفة الغربية².

ونتيجة للممارسات الإسرائيلية التي تزداد يوماً بعد يوم في منطقة الأغوار، فإن قطاع الزراعة بدأ دوره يتضاءل في الاقتصاد الفلسطيني فمنذ عام 1999 انخفض إسهام الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من النصف من 9.3% عام 1999 إلى 4% فقط في عام 2012.

¹ B.B.C Arabic 2013

² وزارة الزراعة الفلسطينية

أما باقي القطاعات المرتبطة أساساً بالقطاع الخاص وعلى رأسها قطاع الاتصالات، وقطاع السياحة وقطاع الاسكان والإنشاءات، فقطاع الاتصالات له أهمية بالغة وتأثير مهم على باقي القطاعات الاقتصادية لما يقدمه من خدمات تسهل عمل القطاعات الأخرى، فهذا القطاع ما زال لا يمكنه الوصول بحرية إلى منطقة الأغوار نظراً للقيود الشديدة التي تفرضها سلطات الاحتلال، ومن هنا فإن أي تنمية لهذه المنطقة بدون قطاع اتصالات فعال لن تكون سهلة وميسرة.

أما قطاع الاسكان والإنشاءات الذي يعتبر من أسرع القطاعات نمواً في الاقتصاد الفلسطيني، فإن معظم أنشطة هذا القطاع تنصب على مشاريع صغيرة الحجم نظراً لعدم توفر مساحات من الأراضي بأسعار ميسرة في المنطقتين (أ،ب) وهو ما يحد من عملية إنشاء مشاريع إسكانية وإنشائية كبيرة الحجم رغم الطلب المتزايد على المساكن لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان، ولا يمكن تنفيذ مشاريع كبيرة الحجم في المنطقة الشرقية من الضفة الغربية وعلى رأسها منطقة غور الأردن، حيث توفر الأراضي والموارد وإمكانية إنشاء طرق تخدم هذه المشاريع. وأخيراً يأتي قطاع السياحة الذي يعتبر أيضاً قطاعاً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني إلا أنه يتعرض لقيود شديدة سواء في مجال الاستثمار في منطقة الأغوار أو حتى مجرد الوصول إلى تلك المناطق مع أن السلطة الفلسطينية لديها العديد من المشاريع السياحية الطموحة سواء السياحة الترفيهية أو السياحة التاريخية.

2- غور الأردن من منظور إسرائيلي

بمجرد سيطرت إسرائيل على منطقة الأغوار عمدت إلى استخدام مجموعة من الوسائل وتنفيذ عدة إجراءات لبسط سيطرتها على الأراضي الموجودة في تلك المنطقة من أجل إعادة استخدامها بما يتناسب مع أطماعها التوسعية، سواء لإقامة مجموعة من المستوطنات على طول غور الأردن أو من أجل الاستخدام العسكري أو استنزاف المنطقة اقتصادياً، ويمكن إجمال المصالح الإسرائيلية في المنطقة فيما يلي:

- تحويل منطقة الأغوار إلى حجاز سكاني وعسكري إسرائيلي بين الكيان الفلسطيني المستقبلي في الغرب والأردن في الشرق، بحيث يكون أي تواصل بين الكيانين تحت السيطرة الإسرائيلية ويخضع لرقابتها.

- تحويل مستوطنات الأغوار إلى مستوطنات مزدهرة سواء من الناحية الزراعية أو الصناعية المعتمدة على الزراعة كي تستطيع النمو والصمود.

- السيطرة على الموارد الموجودة في المنطقة وعلى رأسها الموارد المائية، وكذلك حجم الأراضي الشاسعة التي تعتبر مخزوناً جغرافياً لتوسيع منطقة القدس ومعالیه أوديم باتجاه الشرق، كذلك إنشاء مشاريع سياحية في منطقة البحر الميت ومحيطه.

أ- التواجد الاستيطاني في المنطقة

منذ احتلال الأغوار شرعت الحكومة العمالية في إسرائيل في إنشاء مجموعة من المستوطنات (الامنية) في المنطقة، وخلال العقدين التي تلت العام 1967 استطاعت إسرائيل إقامة 27 مستوطنة في معظمها مستوطنات زراعية، أقيمت على مساحة 12 ألف دونم، إضافة إلى 60 ألف دونم كأراضي ملحقة بهذه المستوطنات لأغراض زراعية بالدرجة الأولى.

اسم المستوطنة	عدد السكان	نوع المنتجات	اسم المستوطنة	عدد السكان	نوع المنتجات
ميخولا	328	أعشاب طبية، خضروات	فصايل	342	
ارغمون	205	ورد، أعشاب	تומר	356	نخيل، موز
جليل	164	نخيل - عنب	فيرديريجو	191	
معاليه أفرام	2190	مدينة صناعية	الموع	137	
نتيفت هدروت	240		غنيت	164	
شدموت محولة	301	حمضيات، اعشاب طبية	بفيت	123	خضار، نخيل
بيت هرفاه	54	بطيخ - شمام	مسواه	219	عنب، تمور
كاليه	342		نعران	103	عنب، نخيل
بعقوب	205	عنب، ورد	روعي	150	عنب، ورد
حمرا	178	عنب، أعشاب	بيطاف	-	نخيل، خضراوات
مخورا	191	أعشاب طبية	متسفية شالوم	205	خضراوات، ورد
بقماه	137	عنب، ورد			
			المجموع	7500	

تطبيقاً لخطة ألون الشهيرة ومنذ العام 1968 انطلقت عملية الاستيطان في الأغوار فتم إنشاء ثلاث مستوطنات في منطقة الأغوار هي ميخولا في الشمال، وأرجمان في الوسط وكاليا في الجنوب، ورغم البداية المبكرة للاستيطان في منطقة الأغوار إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه، ورغم قيام إسرائيل بحملات دعائية لجذب المزيد من المستوطنين من خلال تقديم تسهيلات لمستوطني المنطقة وحصول المستوطنات على مواقع متقدمة في خارطة المناطق ذات الأفضلية القومية، فخلال العقود الثلاثة الأولى للاحتلال استطاعت إسرائيل بناء 27 مستوطنة إلا أنها لم تستطع جلب أكثر من 7500 مستوطن يمثلون نحو 1.5%

من مجموع المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها القدس مع إن مساحة منطقة الأغوار تتجاوز 28% من مساحة الضفة الغربية.

وبنظرة سريعة إلى التوزيع الجغرافي لهذه المستوطنات وكيف جاءت ضمن الرؤيا التي وصفها ألون نجدها موزعة كالتالي:

- تمتد من الشمال إلى الجنوب كي تعطي مبرراً للجيش الإسرائيلي للسيطرة على غور الأردن بأكمله.

- قرب المستوطنات من نهر الأردن على اعتبار أنه يمثل الحدود الشرقية (الأرض إسرائيل) بحيث تتراوح المسافة بين نهر الأردن والمستوطنات 2-6 كم.

- الإشراف على السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى في نابلس والقدس والخليل، وهي بذلك تمنع أي تمدد عمراني أو استثمار زراعي في المنطقة باتجاه الشرق حيث الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة.

- سيطرة المستوطنات على مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة ومصادر المياه العذبة في المنطقة من خلال شبكة من الطرق الجيدة والخاصة للمستوطنين والتي يحظر على المواطنين الفلسطينيين استعمالها إلا من خلال تصاريح خاصة من سلطات الاحتلال.

أهمية غور الأردن من منظور إسرائيلي

منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967 وهي تتبنى مبدأ ضرورة الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من هذه الأراضي مع أقل عدد ممكن من السكان، وجاءت خطة يفال ألون كتعبير عن هذا المبدأ وهذه الخطة تم طرحها على الحكومة الإسرائيلية بعد حرب عام 1967 مباشرة ورغم أن الحكومة الإسرائيلية في حينه لم تتبنى المشروع رسمياً، إلا أنه أي المشروع ظل أساساً لسياسة حكومة حزب المعراخ (العمل)، وأهم ما جاء في المشروع ما يلي:

- يجب أن تكون حدود إسرائيل الشرقية متماشية مع نهر الأردن.

- ضم شريط يتراوح عرضه من 10-15 كم على امتداد غور الأردن من بيسان في الشمال حتى البحر الميت في الجنوب.
- تأمين شريط أرضي عرضه عدة كيلو مترات يصل غور الأردن بالقدس ومن ثم إلى بيت حورن ثم اللطرون وصولاً إلى قبل إسرائيل.
- ضم "صحراء يهودا" أي صحراء الخليل من المشارف الشرقية لمدينة الخليل حتى البحر الميت.
- كل هذه الإجراءات تهدف إلى إنشاء نظام دفاعي متين، وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية استراتيجية ودفاعية خاصة من التهديد القادم من جهة الشرق.
- أما المبررات الإسرائيلية التي تساق لضرورة الاحتفاظ بمنطقة الغور يمكن إيجازها بالتالي:
- الحفاظ على العمق الاستراتيجي لإسرائيل خاصة أن إسرائيل تفتقد للعمق الاستراتيجي في منطقة المركز وهي مثلث حيفا- القدس- تل أبيب، حيث يضم هذا المثلث 70% من سكان إسرائيل و80% من مرافقها الحيوية وبالتالي فإن الدفاع عن هذا المثلث الحيوي يجب أن يبدأ من غور الأردن.
- الحيلولة دون توسع الدولة الفلسطينية باتجاه الأردن حيث أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين، مما يؤدي إلى انصهار النظام الأردني بالدولة الفلسطينية الجديدة.
- أهمية غور الأردن بالدفاع عن العاصمة وذلك من خلال تأمين قطاع أرض تحت السيطرة الإسرائيلية يصل غور الأردن بمدينة القدس مروراً بمعاليه أدوميم، وأصحاب هذا الرأي يرون ضرورة البدء الفعلي

بالبناء في منطقة E1 ليصبح التواصل من نهر الأردن حتى القدس وقلب إسرائيل متواصلًا وتحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة¹.

- الاحتفاظ بالأغوار كورقة ضغط لتحقيق مطالب استراتيجية في مفاوضات الوضع النهائي خاصة في مواضيع الحدود والقدس واللاجئين، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن وضع الأغوار في مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

الأغوار في مفاوضات السلام

لقد تم طرح موضوع الأغوار الفلسطينيين في المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في عام 2012 أثناء اللقاءات الاستكشافية في العاصمة الأردنية عمان، حيث طرح الجانب الإسرائيلي ضرورة بقاء منطقة الأغوار في أي اتفاق مستقبلي بين الجانبين تحت السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي رفضه الجانب الفلسطيني بشكل مطلق! مع الإشارة هنا إلى رئيس الوزراء الأسبق أهود براك كان قد وافق ضمناً على التخلي عن غور الأردن في إطار حل نهائي مع الجانب الفلسطيني، وذلك في محادثات كامب ديفيد.

وبعد محادثات كامب ديفيد في نهاية العام 2000 جاءت اقتراحات الرئيس كلينتون فيما يتعلق بمنطقة الأغوار أن يبقى الجيش الإسرائيلي على الحدود الشرقية مع الأردن لمدة ثلاث سنوات، ثم يستبدل بقوة متعددة الجنسيات، وسيكون لإسرائيل تواجد عسكري صغير في عدة أماكن في الغور برعاية القوة متعددة الجنسيات على مدى ثلاث سنوات أخرى².

¹ مركز بيجن- السادات للدراسات الاستراتيجية- 2014.

² إسرائيل والأغوار - فادي نحاس- مدار - 2012.

وفي الجولة الحالية من المفاوضات التي يقودها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري عادت قضية الأغوار بقوة إلى واجهة المشهد حيث طالب الوفد الإسرائيلي بضرورة بقاء غور الأردن تحت السيطرة الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية السلام ولفترة زمنية طويلة من 30-40 عام، حيث رفض الجانب الفلسطيني هذا المطلب، في حين تقدم الجانب الأمريكي باقتراح يقضي بنشر قوة دولية وشرطة فلسطينية مع استعمال وسائل تقنية لحفظ الحدود والأمن في المنطقة وهو ما رفضه الجانب الإسرائيلي، حيث جاء على لسان يوخال مينيتير وزير العلاقات الدولية في حكومة نتنياهو أن إسرائيل ترفض مقترحات الولايات المتحدة، بشأن ضمان أمن غور الأردن والأمن يجب أن يبقى بأيدينا"، في المقابل فقد وافق الجانب الفلسطيني على انسحاب إسرائيل تدريجي من المنطقة في غضون ثلاث سنوات مع نشر قوات من الناتو في المنطقة لحفظ الأمن أو نشر قوات دولية مشتركة كحل يمكن أن يرضي جميع الأطراف، وقد قبل هذا الاقتراح من الرئيس محمود عباس برفض إسرائيل أيضاً¹.

الخلاصة:

- تعتبر منطقة الأغوار الفلسطينية هي الرصيد الاستراتيجي لتنفيذ أي خطط تنموية شاملة في الأراضي الفلسطينية وبدون الاستثمار في هذه المنطقة سيظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة خانقة، وهو ما يؤكد تقرير أصدره البنك الدولي في مطلع عام 2014، حيث جاء في التقرير أن استغلال الثروات المعدنية الموجودة في الجزء الجنوبي من الغور سوف يضع 918 مليون دولار سنوياً في الاقتصاد الفلسطيني، وأن الاقتصاد الفلسطيني سيعزز 704 مليون دولار أخرى إذا أتيح للفلسطينيين استخدام الأراضي الزراعية والموارد الموجودة في أجزاء من الضفة الغربية تسيطر عليها إسرائيل، هذا ناهيك عن الاستثمار في

¹ فلسطين برس، 2014/2/9.

القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتبر منطقة الأغوار بيئة جيدة لجميع الاستثمارات.

- إن الحجج الإسرائيلية التي تساق للاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن لم تعد تنطلي على أحد حتى الجانب الأمريكي لم يقتنع بوجهة النظر الإسرائيلية، وجاءت مقترحاته لمنطقة الأغوار معبرة عن ذلك حتى داخل الساحة الإسرائيلية فإن هناك العديد من الأصوات التي تتادي بعدم وجود أي فائدة من الاحتفاظ بغور الأردن، وأن توقيع اتفاق سلام يؤدي إلى استقرار أكثر وأهم من الاحتفاظ بالسيطرة على الأغوار كما حدث في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، الأمر الذي يؤكد أن الموقف الإسرائيلي من غور الأردن هو موقف ينطوي على فكر توسعي استغلالي.

العلاقات الغربية الايرانية بعد اتفاق جنيف النووي المؤقت

د. عبد الحكيم حلاسه

مقدمة: خلافات الغرب مع إيران بعد ثورة الخميني

1979 والبرنامج النووي

شهدت العلاقات الغربية الايرانية بعد ثورة الخميني 1979 تجاذبات بين الأطراف المعنية غلب عليها الطابع العدائي ونفور كل من الآخر. فبينما رجالات الحكم في إيران تتهم الغرب بالتآمر على الثورة الإيرانية بدعم التيارات المعارضة للحكم وتوفير الملجأ لها، تتهم الدول الغربية بدورها نظام الحكم في إيران بانتهاكه الأعراف الدولية بسعيه المتواصل لامتلاك السلاح النووي، والتدخل في شؤون الدول المجاورة ودعمه للحركات "الارهابية" كحزب الله في لبنان وحركتي حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين. ففي عهد الشاه محمد رضا بهلوي الذي أطاحت به ثورة الخميني عام 1979، كانت العلاقات بين إيران والغرب حميمة قائمة على التحالف الاستراتيجي كما حددتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إذ قدمت الدعم لحكم عائلة بهلوي وحمتها من الانقلابات وزودتها بالسلاح وما يلزم لاستمرار حكمها. وعند قيام ثورة الخميني اعتمدت

هذه الثورة خطاباً عدائياً ضد الغرب الداعم للشاه الذي أطاحت به الثورة محملة الغرب جزءاً مما عانتها إيران إبان حكم عائلة الشاه من إهدار لثروات البلاد وفساد في ظل نظام حكم قمعي غير عادل.

راهن الغرب على فشل ثورة الخميني فقدم الدعم للعراق أثناء حرب الخليج الأولى مع إيران والتي استمرت ثماني سنوات، وقدم الدعم أيضاً للمعارضة الإيرانية المناوئة للحكم الذي أفرزته ثورة الخميني وفرضت الحصار الاقتصادي والمقاطعة للنيل من نظام الحكم الجديد بعد الثورة.

استطاعت إيران صد كل هذه المحاولات وصمدت الثورة وأقامت نظام حكم فريد من نوعه في العالم يعتمد على ما يطلق عليه ولاية الفقيه مستمد من تعاليم المذهب الإسلامي الشيعي.

وفر هذا النظام الاستقرار السياسي لإيران، رغم اختلافه عن ما هو معروف عن أنظمة الحكم في الدول الغربية التي تعتمد على الديمقراطية والتعددية، وأتاح لإيران أن تصبح قوة إقليمية تعتمد على قدراتها الذاتية في الدفاع عن نفسها والتطور العسكري المتقدم، وصولاً إلى احتلال درجة متقدمة في القدرات النووية. هذا الوضع أثار حفيظة الغرب وكذلك دول الجوار المتحالفة مع الغرب فجاءت التهديدات بشن حرب على إيران بدواعي تعطيل البرنامج النووي. وجاء اتفاق النووي المؤقت الموقع في نوفمبر 2013 في جنيف بين إيران والغرب لحدس خيار الحرب.

إن الخلاف بين الجمهورية الإسلامية في إيران ودول الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يتعدى البرنامج النووي ليشمل أيضاً دور إيران في المنطقة وعلاقاتها الإقليمية والدولية ومحاولات لتجسيم دور إيران بما يتناسب والمصالح الغربية. لكن المعطيات تشير إلى أن الوضع في إيران لا يسمح بالخضوع للغرب، بل أن هناك محاولة للتخفيف من وطأة العقوبات المفروضة على البلاد والتي أصبحت تؤثر على الاقتصاد وباقي مناحي الحياة هناك. هذا التقرير يقدم توضيحاً لما تم التوصل إليه بين إيران والغرب ومستقبل هذا الاتفاق.

1- انتخاب حسن روحاني رئيساً سهّل مهمة التوصل الى

اتفاق جنيف:

قبل انتخابه رئيساً للجمهورية الاسلامية تبوأ الدكتور حسن روحاني عدة مناصب رسمية هامة في الدولة، فهو من أشد المتحمسين لولاية الفقيه اساس النظام السياسي للجمهورية الايرانية. ومن اللافت ان غالبية المناصب التي تبوءها لها علاقة بالقضايا الأمنية فبعد انتصار الثورة الخمينية 1979 شارك روحاني "في اعادة تنظيم الجيش الايراني والقواعد العسكرية"، وفي فترة الحرب مع العراق 1980-1988 كان قائدا لقوات الدفاع الجوي، وترأس لجنة الدفاع لفترة أثناء عضويته للبرلمان الإيراني (1980-2000) وتولى منصب الامين العام للمجلس الاعلى للامن القومي من 1989-2005، وعين مستشاراً للامن القومي في عهد الرئيسين رفسنجاني وخاتمي لمدة 13 عاماً، كما تولى في العام 2003 مسؤولية الملف النووي والمباحثات مع الغرب في عهد الرئيس خاتمي¹. ووصفه ستيفن ديتو الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى "هويته منظر ثوري ومدافع عن النظام الايراني"². علاوة على ذلك فإن انتمائه العائلي كأحد أفراد عائلة متدينة وتحصيله العلم الديني في مدينة قم أكسبته شعبية بين رجال الدين، بالإضافة الى نشاطاته العسكرية والأمنية التي جعلت منه رجلاً قوياً له القدرة بتحدي منافسيه في صفوف النظام كالحرس الثوري الذي يسيطر عليه تيار متشدد يرفض تقديم أي تنازلات في الملف النووي مستمداً هذا الموقف من الإيديولوجيا الرافضة للتصالح مع الغرب المتنبأة من التيار المتشدد في النظام الايراني.

في المقابل ومع اشتداد وقع العقوبات الغربية المفروضة على إيران وأثرها السلبي على جميع مناحي الحياة على المجتمع الإيراني استطاع المرشح الرئاسي حسن روحاني أن يقنع قطاعاً واسعاً من جمهور الناخبين في حملته الانتخابية بضرورة الالتقاء مع الغرب والتوصل الى تفاهات تقضي الى رفع الحصار عن إيران للتخفيف من الازمات الاقتصادية التي باتت تهدد سير التطور

لثورة الايرانية. ففي حملته الانتخابية للانتخابات الرئاسية رفع حسن روحاني شعارات تتضمن تخفيف القيود عن الحريات الاجتماعية، والمصالحة مع الدول الجارة ودول العالم. "وأكد روحاني في الوقت ذاته على عدم استسلام الشعب الايراني للظلم لكنه يرغب في الوقت نفسه بالتعاطي مع دول العالم من أجل التقليل من الخطر الذي سيتم إفشاله عبر اتخاذه هذه السياسة³.

يذكر ان الانتخابات الرئاسية الايرانية جرت في 14/6/2013 وتتنافس فيها ثمان مرشحين وصنف موقع BBC الفارسية في تعريفه للمرشحين أن 6 منهم محافظين ومرشح واحد اصلاحي وآخر مستقل، أما تصنيف حسن روحاني فوصفه بالوسط ما بين محافظ وإصلاحي، وأنه "محافظاً براغماتياً"⁴.

أحد أهم اسباب نجاح روحاني في الانتخابات هو تشتت أصوات الناخبين المحافظين بين عدد المرشحين الستة المنحدرين من التيارات المحافظة، وقد حصل حسن روحاني على ما نسبته 51% في الجولة الاولى في الانتخابات مما مكنه الفوز بمنصب الرئيس دون اللجوء الى دورة ثانية من الانتخابات كما كان يتوقع المراقبون.

يستدل من نتائج الانتخابات أن نسبة 51% جلبت الفوز بمنصب الرئاسة للدكتور روحاني وكذلك في نفس الوقت بمعارضة قوية اذا ما اعادت ترتيب صفوفها وتحالفت ضد السياسة المنتهجة من حكومة روحاني. وأغلب المعارضين كما نقيد التقارير تتركز في الحرس الثوري والتيارات الايديولوجية المعارضة للتقارب مع الغرب والتي تدفعها أفكارها المتزمتة المستندة للتعاليم الدينية الشيعية التي تحرم التقارب مع الغرب ومازالت تصف الولايات المتحدة "بالشيطان الاكبر" ويمكن القول أن نجاح المباحثات مع الغرب وتخفيف الحصار المفروض على إيران هي الضمانة لاستمرار حسن روحاني في منصبه مع امكانية الترشح لفترة رئاسية ثانية، أما في حال فشلت المفاوضات فإنه من غير المستبعد الاطاحة بحسن روحاني من منصبه سواء كان ذلك بطرق قانونية برلمانية أو غير ذلك.

2- مسار مباحثات جنيف بين الغرب وإيران:

تفيد بعض التقارير أنه سبق المباحثات العلنية التي أفضت الى الاتفاق مباحثات سرية رعتها سلطنة عُمان. وبدأت هذه المباحثات بعد نشر تقرير السيد يوكيا أمانو مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نوفمبر 2011 وتضمن في طياته على نشاط مشبوه باستخدام إيران النووي لأغراض عسكرية.

وعلى أثر هذا التقرير أقر مجلس الامن بطلب من الولايات المتحدة سلسلة جديدة من العقوبات كان أعنفها منع إيران من تصدير ما يقارب من مليون برميل نفط يومياً. في نفس الفترة أي نهاية 2011 بداية 2012 بدأت موجة الأحداث في بعض الدول العربية والتي أُطلق عليها فيما بعد (الربيع العربي) في تونس واليمن ومصر وليبيا والبحرين، ثم سوريا، هذه الأحداث التي أثرت على الاستقرار سلبا في هذه الدول، دفعت إيران لبحث عن تفاهات مع الغرب حول برنامجها النووي، تجنباً لوقوع مثل هذه الأحداث فيها. ومرت هذه المباحثات السرية اواخر عام 2012 وبداية عام 2013 أي في عهد الرئيس الايراني السابق أحمددي نجاد والذي عُرف عنه التشدد في علاقاته مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة التي تتهمه أيضا بالمشاركة في احتلال السفارة الامريكية في طهران عقب ثورة الخميني عام 1979. ولابد من التوضيح أيضا أن التغيير في الولايات المتحدة ووصول باراك أوباما عن الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة عام 2009 سهل إجراء المباحثات بين الغرب وإيران بعكس سلفه جورج بوش الابن والذي كان يراهن على تغيير النظام في إيران إما بفرض مزيد من العقوبات أو بتوجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت العسكرية الايرانية تؤدي الى تقويض النظام وسقوطه. وفي رسالة مسجلة بالفيديو موجهة الى الشعب الايراني بمناسبة رأس السنة الفارسية في مارس 2009 قال باراك أوباما أن حكومته ملتزمة بإيجاد حلول دبلوماسية حول قضايا الخلاف.

وأعتبرت هذه الكلمة بمثابة عرض للقيادة في إيران باستبدال الولايات المتحدة لسياستها الهجومية والتلويح المستمر باستخدام القوة، بسياسة جديدة تعتمد على الدبلوماسية والمباحثات.

يذكر أن المباحثات بين الغرب وإيران على مستوى الوفود المختصة جرت على فترات متقطعة بدأت عام 2003 في أماكن عديدة وبمشاركة وكالة الطاقة الذرية وكان يرأس الوفد الإيراني آنذاك الرئيس الحالي حسن روحاني وتم التوصل في حينه الى تجميد تخصيص اليورانيوم لفترة مؤقتة.

وقد عرضت مجموعة (5+1) وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة ، روسيا ، الصين، المملكة المتحدة وفرنسا) بالإضافة الى ألمانيا في اجتماع عقد في بغداد في مايو 2012، على الوفد الإيراني مقترح تضمن ما تم التوصل اليه في اتفاق جنيف في نوفمبر 2013، إلا أن الوفد الإيراني في ذلك الوقت لم يوافق على المقترح. بعد تسلم الرئيس الإيراني حسن روحاني السلطة في أغسطس 2013 تم تشكيل وفد جديد بإشراف وزير الخارجية الإيراني الجديد محمد جواد ظريف للمباحثات مع الدول الغربية، وانتقل الملف النووي من مجلس الامن القومي الى وزارة الخارجية. وفي خطوة عملية لإظهار صدق نوايا الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاق مع إيران التقى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في نيويورك على هامش اجتماعات الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 2013/9/27، ثم هاتف الرئيس باراك أوباما الرئيس الإيراني حسن روحاني، لتأكيد ذلك.

3- مصالح الأطراف في توقيع الاتفاق:

تتخوف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة من أن تتمكن إيران من انتاج سلاح نووي قد يساعدها في فرض نفوذها على دول المنطقة مما سيهدد مصالحها ويقلص نفوذها وينتج عن ذلك اختلال في توازن القوى ليس من صالح حلفائها وفي المقدمة يأتي أمن اسرائيل على سلم أولويات هذه الدول. بعد ما

يقارب من عشر سنوات من المباحثات توصل الغرب (مجموعة الدول 5+1) الى اتفاق جنيف المؤقت حول النووي الايراني في 24 نوفمبر 2013، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ في 20 يناير 2014 ويستمر حتى 20 يونيو 2014. وتواصل أطراف الاتفاق التفاوض للتوصل الى اتفاق نهائي بعد ان يلتزم كل طرف بتطبيق ما تم التوصل اليه.

وأهم ما جاء في الاتفاق المؤقت يمكن إيجازه بالتالي:

- تلتزم إيران بوقف تخصيب اليورانيوم بدرجات عالية (أقل من 5%) وإتلاف جزء من مخزونها من اليورانيوم المخصب أو معالجته كي لا يتعدى التخصيب الـ5%.
- لا يمكن لإيران استخدام الطراز القادم من أجهزة الطرد المركزية لتخصيب اليورانيوم.
- توقف إيران العمل في مفاعل المياه الثقيلة "آراك" وتتيح التفتيش والمراقبة الدولية حرية الوصول لمنشآت الذرة الإيرانية، والسماح للمجتمع الدولي التأكد من وفائها بالتزاماتها.
- لن يكون بمقدور إيران تركيب وشراء أجهزة طرد مركزية، وسيكون نشاط التخصيب الايراني محدوداً.
- يتمتع الغرب عن فرض عقوبات جديدة على إيران.
- يتم تحرير 7 مليارات دولار من الاموال الايرانية المحتجزة في المصارف الغربية⁵.

ورأى الرئيس الأمريكي في الاتفاق "انه ينهي عملياً مساعي إيران لامتلاك اسلحة ذرية"، كما أوضح "إن المعركة الدبلوماسية بدأت الآن لمراقبة التزام إيران بالاتفاق على مدار الشهور الستة القادمة"⁶

بدورها ترى إيران أن الاتفاق نصراً لها وأن تهديد الضربة العسكرية التي كان يلوح في الأفق قبل الاتفاق قد زال وأن الغرب اعترف من خلال الاتفاق بحق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية وبحقها في تخصيب اليورانيوم.

4- بعض ردود الفعل حول الاتفاق المؤقت

أول ردود الفعل حول الاتفاق جاءت من إسرائيل، حيث قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام وزراءه: "ما تحقق الليلة الماضية في جنيف ليس اتفاقاً تاريخياً وإنما هو خطأ تاريخي اليوم أصبح العالم أكثر خطورة لأن أخطر نظام في العالم اتخذ خطوة مهمة صوب الحصول على أخطر سلاح في العالم"⁷. وقد استمرت إسرائيل بإطلاق تهديداتها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران لتعطيل البرنامج النووي، إلا أن غالبية المراقبين يرجحون أن هذه التهديدات تهدف في الغالب لزيادة الضغط على الولايات المتحدة والغرب بوجه عام لدفعها لتقديم مزيداً من الدعم الأمني لإسرائيل. في المقابل رحبت القيادة الفلسطينية بالاتفاق وجاء على لسان الدكتور صائب عريقات عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكبير المفاوضين: "المفاوضات التي جرت في جنيف فريدة تماماً وتشكل سابقة ومنطقاً لنجاح المجتمع الدولي في تقادي الحرب واعتماد الطرق السلمية لحل الخلافات، ونحن نرحب باتفاق جنيف لأن الحرب لا تخدم مصالح أحد "مضيفاً، نأمل من المجتمع الدولي الذي استطاع أن يحقق هذا الاتفاق أن يعمل بذات الجهد لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وتحقيق دولة فلسطينية على حدود 1967 عاصمتها القدس الشرقية من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة"⁸.

المملكة العربية السعودية التي اتسمت علاقاتها مع طهران بالتوتر والريبة لاختلاف المصالح في المنطقة وخاصة دور إيران في سوريا والبحرين، إذ أن العربية السعودية تقدم الدعم للمعارضة السورية المسلحة ضد نظام البعث وتقف الى جانب مملكة البحرين ضد ما تسميه الجماعات الخارجة عن القانون، رحبت بالاتفاق بتحفظ. وفي بيان صادر عن حكومة السعودية بعد توقيع الاتفاق بـ 48 ساعة اعتبر الاتفاق يمكن أن يشكل خطوة أولية نحو حل شامل للبرنامج النووي الإيراني إذا توفرت حسن النوايا"⁹. ويتضح من صياغة البيان أن المملكة السعودية تحفظ على الاتفاق وتخشى من أن يفتح الباب أما تطبيع العلاقات بين الغرب وإيران على حساب العلاقات السعودية الغربية، لهذا قام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري 2014/1/5 بزيارة الرياض لطمئنة السعودية على متانة العلاقات بين البلدين، وكذلك قام الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 2014/3/29

بزيارة السعودية لنفس الغرض. الإمارات العربية المتحدة والتي على نزاع مع إيران حول ملكية جزر تقع في الخليج وعلاقتها المتذبذبة كانت قبل الاتفاق توعد الصدور ضد إيران وتحذر من أطماع إيران في المنطقة، إلا أنها بعد توقيع الاتفاق رحبت به وقام وزير خارجيتها عبدالله بن زايد آل نهيان في 2013/11/28 بزيارة طهران، واجتمع مع الرئيس حسن روحاني وأكد على متانة العلاقات بين الإمارات وإيران.

سلطنة عمان بدورها رحبت بالاتفاق واعتبرته نجاح مهم للدبلوماسية. يذكر أن سلطنة عمان استضافت مباحثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران ساهمت في التوصل الى اتفاق النووي في جنيف. وقام الرئيس الإيراني حسن روحاني بزيارة لسلطنة عمان في ديسمبر 2013 استمرت يومين اجتمع خلالها مع السلطان قابوس بن سعيد.

قطر رحبت أيضاً بالاتفاق وقال بيان صادر عن وزارة الخارجية القطرية: "إن دولة قطر تؤكد حرصها على الاستقرار بالمنطقة، وتتطلع الى أن يتوصل المجتمع الدولي وإيران لحل شامل لجميع الخلافات حول البرنامج النووي، بما يسمح لإيران بحق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية"¹⁰.

وكذلك الكويت وعلى لسان أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قال في اجتماع مجلس التعاون الخليجي المنعقد في الكويت في 2013/12/10: أن دول مجلس التعاون الخليجي عبرت عن ارتياحها لاتفاق جنيف التمهيدي حول البرنامج النووي الإيراني"¹¹.

ويبقى السؤال الهام حول مستقبل الاتفاق المؤقت وإذا ما سيتم تطويره الى اتفاق دائم بين الدول الغربية وإيران، وهل يترتب على ذلك علاقات طبيعية بين إيران والغرب بعيداً عن المواجهة والتهديد باستخدام القوة ضد إيران لثنيها عن أطماعها في امتلاك السلاح النووي؟ إن الوضع الداخلي الإيراني أي تركيبة النظام السياسي من قوى تربت وتشبعت بأفكار معادية للغرب لن يسمح بإحداث تغيير جوهري في العلاقات الغربية الإيرانية وسيعمل على أن تقتصر العلاقات

بين إيران والغرب على إطار المصالح الاقتصادية الضرورية والتي لن تؤثر على نمط الحياة للإيرانيين ودخولهم عصر العولمة التي ينادي به التيار الليبرالي في الغرب.

أما الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة فمن المتوقع ان تستمر في سياستها المتمثلة في احتواء إيران وتدجينها لتقبل باحترام نظام دولي يقوده الغرب بقيادة الولايات المتحدة وعليه فما سيتم التوصل اليه بخصوص النووي الإيراني لابد وان يُرسخ لهذه السياسة.

المراجع

¹ راجع: من هو الدكتور حسن روحاني الرئيس الإيراني المنتخب في " alalam.ir، 2013/6/15

² راجع من هو حسن روحاني: 24/9/2013 washingtoninstitute.org

³ Alalam.ir مصدر سابق.

⁴ راجع bbc.co.uk، 2013/6/10.

⁵ من خطاب للرئيس الأمريكي باراك اوباما عشية التوقيع على اتفاق النووي المؤقت في 2013/7/24.

⁶ 2013/11/24 Arabs48.com.

⁷ 2013/11/24 Arabs48.com في

⁸ Pnn.ps، 25/11/2013

⁹ 2013/11/26 Aljazeera.net

¹⁰ (alarab.qu، 25/11/2013)

¹¹ (alquds.co.ulc، 11/12/2013)

الأونروا .. بين واقع قطاع غزة وتقليص الخدمات

أ.ناهض زقوت*

تعد وكالة الغوث (الأونروا) وكالة دولية متخصصة ومؤقتة، يرتبط وجودها ومهام عملها بين اللاجئين بتنفيذ القرار 194 الداعي إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها عام 1948، لذلك تجدد الجمعية العامة للأمم المتحدة ولاياتها كل ثلاث سنوات. وقد وضعت وكالة الغوث لنفسها تعريفا خاصا، ينص على أنها "وكالة إغاثة وتنمية بشرية تعنى بتوفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والمعونة الطارئة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان وسورية". وما زالت الأونروا حسب تفويضها الأممي مسؤولة قانونيا عن تقديم خدمات الإغاثة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها، بالإضافة إلى برامج أخرى تفرضها حاجة اللاجئين أنفسهم، ما دام حق العودة للديار التي شردوا منها عام 48 غير متحقق.

* كاتب وباحث، مدير عام مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق — غزة

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق تأثراً بالتغيرات الاجتماعية والتقلبات السياسية، فهو يضم النسبة الأكبر من اللاجئين، والنسبة الأكبر في الكثافة السكانية، والنسبة الأكبر في معدلات البطالة، والنسبة الأكبر في الاعتماد على المساعدات الدولية. ويتعرض منذ ما يزيد عن سبع سنوات إلى حالة حصار أثرت على النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تكبد جيش من العاطلين لانعدام فرص العمل، وازدياد حالات الفقر، وانعدام الأمن الغذائي.

في ظل هذه الظروف الاجتماعية - السياسية، أصدر فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقريراً صادماً، في آب/ أغسطس عام 2012، بعنوان: "غزة في عام 2020، هل ستكون مكاناً ملائماً للعيش؟".

وخلص التقرير بناءً على معطيات استشرافية عن التحديات والصعوبات التي ستواجه غزة في السنوات القادمة في النواحي الاقتصادية، والديمقراطية، والخدمات الاجتماعية، والصحية والبيئية، قائلاً: "إن الحياة اليومية لسكان قطاع غزة في عام 2020 ستكون أسوأ مما هي عليه الآن، إذ لن يتاح فعلياً الحصول على مصادر للمياه الصالحة للشرب، وستستمر معايير الرعاية الصحية والتعليم بالتراجع، وسيصبح الحصول على الكهرباء للجميع بأسعار معقولة أمنية بعيدة المنال لأغلبية السكان، ولن يطرأ تغيير على عدد الفقراء والمهمشين اجتماعياً والمرتفع أصلاً، وأولئك الذين يعتمدون على المساعدة الاجتماعية بحلول عام 2020، بل وعلى الأرجح سوف تزداد".

وبدورها ردت وكالة الغوث على تقرير الفريق الدولي، حيث أجرت دراسة حول تأثير التحديات والتوجهات في قطاع غزة على مجتمع اللاجئين، وحول آلية الأونروا في الاستجابة ليس فقط من خلال تحسين وتعزيز الخدمات المنظمة، وإنما أيضاً من خلال التدخلات التي تفوق وتتجاوز توفير الخدمات الأساسية. وصدرت دراسة الأونروا تحت عنوان "غزة في عام 2020، استجابة الأونروا العملية" في مايو 2013.

وفي قراءة لرصد أهم ما جاء في التقرير الدولي وتقرير الأونروا عن واقع قطاع غزة في عام 2012، وما سيكون عليه في عام 2020 من عدة نواحي، نجد:

تعداد السكان والكثافة السكانية:

يشير التقرير إلى أن عدد سكان قطاع غزة في عام 2012 حوالي (1.64) مليون نسمة، ويتوقع أن يرتفع تعدادهم في عام 2020 إلى (2.13) مليون نسمة. وهؤلاء يعيشون في بقعة جغرافية لا تزيد عن (365 كم²)، تشكل النسبة الأعلى على مستوى العالم في الكثافة السكانية للكيلو متر مربع، ففي عام 2012 كانت الكثافة (4505) نسمة في الكيلو متر مربع، ويتوقع أن ترتفع إلى (5835) نسمة في الكيلو متر مربع في عام 2020.

تذكر الأونروا في تقريرها بأنها مسؤولة عن مساعدة ما يزيد عن (1.2) مليون لاجئ في قطاع غزة، أي ما يزيد عن 70% من إجمالي عدد سكان القطاع. ومن المقرر أن يزداد عددهم في عام 2020 إلى (1.6) مليون لاجئ. وتشير الإحصائيات الرسمية للأونروا في يوليو/ تموز 2012، بأن تعداد اللاجئين المسجلين بلغ (1.241.794)، يعيش منهم في المخيمات (533.762) لاجئاً، أي ما نسبته 43% من عدد اللاجئين في قطاع غزة.

ويتوزع اللاجئون في ثمانية المخيمات، وقد رصد تقرير الأونروا تعدادهم في عام 2012، والزيادة المقدرة عليهم في عام 2020، كالتالي:

الرقم	اسم المخيم	تعدادهم عام 2012	المقدر عام 2020
1-	رفح	36.000	50.000
2-	خان يونس	36.000	49.000
3-	دير البلح	40.000	52.000
4-	المغازي	31.000	41.000
5-	النصيرات	40.000	51.000

45.000	35.000	البريج	-6
69.000	51.000	الشاطي	-7
50.000	39.000	جباليا	-8

ويبرز التقرير معاناة اللاجئين في المخيمات، حيث يذكر أن نحو 49% من مساكن المخيمات تعاني من أوضاع متردية، فمعظم جدران مساكن اللاجئين غير آمنة من الناحية الهيكلية، وهي سيئة العزل وغير مقاومة للمياه، كما لا يمكن إصلاح أسطح المساكن في كثير من الأحيان، وبالتالي فهي بحاجة إلى الاستبدال، كما أن التهوية غير كافية وتعاني المنازل من الرطوبة والعفن والبرد في الشتاء والحر في الصيف، وتتكدس العديد من الأسر داخل غرف قليلة، إضافة إلى أن معظم الطرق ضيقة يتعذر الوصول إليها وغير مضاءة.

ويرصد تقرير الأونروا نسبة المساكن التي دون المستوى المطلوب داخل المخيمات، كالتالي:

الرقم	اسم المخيم	النسبة
-1	رفح	45%
-2	خان يونس	52%
-3	دير البلح	42%
-4	المغازي	40%
-5	النصيرات	55%
-6	البريج	38%
-7	الشاطي	60%
-8	جباليا	51%

معدلات البطالة والفقر:

يذكر التقرير أن معدلات البطالة في قطاع غزة في تزايد مستمر، بسبب الحصار، وضعف النمو الاقتصادي، وانعدام فرص العمل. ففي عام 1998 كان معدلها (20.9%)، انخفضت في عام 1999 إلى (16.9%)، لترتفع في عام 2011 إلى (29%). وفي عام 2012 شكل معدل البطالة بين النساء (47%)، وبين الشباب (58%).

في حين يعاني نحو 44% من السكان من حالة انعدام للأمن الغذائي، وثمة 16% عرضة لانعدام الأمن الغذائي. كما أن هناك نحو 80% من الأسر تتلقى شكلاً من أشكال المساعدات، في حين يعيش 39% من السكان تحت خط الفقر.

لهذا يرى التقرير بأن عدد الأشخاص الذين سيحتاجون إلى مساعدات اجتماعية في عام 2020 سيبقى مرتفعاً إذا لم يتحسن الوضع الاقتصادي.

أما ما يتعلق بأوضاع اللاجئين، يشير تقرير الأونروا إلى أن معدلات البطالة بين اللاجئين أواخر عام 2012 نحو 33.2%، وتبلغ معدلات البطالة بين الشباب اللاجئين من الجنسين أكثر من نصف عدد اللاجئين أي نحو 60.2%، مما يعني أنها مرتفعة جداً.

تعتبر الأونروا أهم مصدر لمساعدة اللاجئين من بين العديد من المؤسسات والوكالات الدولية التي تقدم مساعدات للاجئين الفلسطينيين، وتقول الأونروا في تقريرها، أنه في عام 2000، عندما كان الاقتصاد يعمل بشكل طبيعي في قطاع غزة، كان 10% فقط من اللاجئين بحاجة إلى مساعدة الأونروا لتلبية احتياجاتهم الأساسية. أما في الوقت الحاضر 2012، فقد زاد العدد إلى ما يقرب من 70% يتلقون مساعدات من الأونروا.

وهذه المعطيات والأرقام تؤكد انعدام الأمن الغذائي لدى اللاجئين، ويؤكد تقرير الأونروا "أن السبب الرئيسي وراء انعدام الأمن الغذائي هو عدم القدرة

الاقتصادية على تأمين الغذاء نتيجة لارتفاع معدلات البطالة، والأجور المتدنية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ووفقا لبيانات العام 2011، فإن 60% من اللاجئين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو أنهم معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي حتى بعد تلقيهم للمعونات الغذائية".

لهذا يرى تقرير الأونروا بان الاقتصاد في قطاع غزة يحتاج بحلول عام 2020 إلى استحداث ما يقدر بـ (50 ألف) وظيفة، أي (6250) وظيفة في العام الواحد فقط لاستيعاب الزيادة في القوى العاملة في صفوف اللاجئين.

معدلات النمو لدى فئة الشباب:

يعتبر قطاع غزة أكثر منطقة شبابية على مستوى العالم، حيث يصل الشباب تحت سن 18 سنة إلى حوالي 51% من عدد السكان، وثمة توقعات بأن تتخفص نسبتهم قليلا في عام 2020 إلى 48%.

ويحتل قطاع غزة المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث أعلى نسبة سكان تتراوح أعمارهم بين يوم إلى 14 سنة. في حين يبلغ تعداد الشباب من سن 15 إلى 29 سنة في عام 2012 حوالي (489 ألف) شاب وشابة، بنسبة 30% من إجمالي عدد السكان، وهذا يعني أن هناك 53% من عدد السكان تزيد أعمارهم عن 15 سنة. ومن المتوقع في عام 2020 أن يبلغ عدد الشباب حوالي (614 ألف) شاب وشابة، بنسبة 29% من إجمالي عدد السكان، وبالتالي تنخفض نسبتهم إلى 50% من عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة.

وفي أوساط اللاجئين، كما يشير تقرير الأونروا، يبلغ تعداد الشباب من سن 15-29 بين اللاجئين في العام 2012 نحو (360.170) شاب، ومن المقدر زيادة عددهم في عام 2020 إلى (482.843) شاب وشابة.

حالة التعليم:

يعتبر قطاع غزة مجتمعا متعلما، حيث بلغت نسبة الذين يجيدون القراءة والكتابة 96% في عام 2011، منهم 93% للنساء، و98% للرجال.

وقد بلغ عدد طلاب المدارس في العام الدراسي 2010-2011 حوالي (450 ألف) طالب وطالبة، بينما انخفض معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية إلى 79%، بسبب التسرب المدرسي، ومغادرة المدرسة بحثاً عن عمل، بالإضافة إلى الأوضاع المعيشية الصعبة.

وبالرغم من ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، ما زال الحفاظ على نوعية التعليم يشكل تحدياً كبيراً، وذلك يعود جزئياً إلى نقص عدد المدارس، إذ أن 85% من مجموع (677) مدرسة تعمل بنظام الفترتين، بالتالي فإن الساعات الدراسية عادة ما تكون أقل من المقرر.

ومن المتوقع في عام 2020، زيادة عدد الطلاب ليصل إلى (673 ألف) طالب وطالبة، بمعدل (14 ألف) كل عام، وبناء على زيادة عدد السكان، فإنه سيكون هناك حاجة إلى (190) مدرسة جديدة بحلول عام 2020، أي ما مجموعه (440) مدرسة بحاجة للبناء.

هذا ما يتعلق بقطاع غزة بشكل عام، أما ما يتعلق بحالة التعليم بين اللاجئين يذكر تقرير الأونروا، بأنها تشرف على (245) مدرسة تعمل في (136) مرفقاً مدرسياً، أي أن (27) مدرسة فقط تعمل بنظام الفترة الواحدة، وهناك 86% من المرافق المدرسية تعمل بنظام الفترتين. وضمت هذه المدارس في العام الدراسي 2011-2012 نحو (225.000) طالب وطالبة. وتقول الأونروا أن متوسط عدد الطلبة في الصف الواحد عام 2012 (38) طالباً، وهذا غير صحيح، فالواقع أن عدد طلاب الفصل بعد الزيادة التي أقرتها الأونروا وصل إلى 45 طالب أو طالبة.

يسهم النمو السكاني المرتفع في أوساط اللاجئين (3.5%) في إضافة من 7000 إلى 8000 طالب وطالبة جدد إلى مدارس الأونروا سنوياً، لذلك تتوقع زيادة تعدادهم في عام 2020 إلى (275.000) طالب وطالبة، ولكي تحد الأونروا من الاكتظاظ الناتج عن ذلك في المدارس، وكذلك الحد من عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، وتجنب العمل بنظام الثلاث فترات، كما يقول

تقريرها، تحتاج الأونروا إلى بناء (75) مدرسة جديدة من عام 2012 إلى عام 2020. بالإضافة إلى ذلك ستحتاج إلى زيادة في عدد المعلمين من (7800) معلم في عام 2012، إلى (9500) معلم في عام 2020.

في خطة الإنعاش وإعادة اعمار غزة التي وضعتها الأونروا في عام 2009، توقعت الأونروا بناء (100) مدرسة، اكتملت منها (27) مدرسة في شهر ابريل عام 2013، بينما ما تزال (38) منها قيد الإنشاء، وتتوقع الأونروا وفقا للخطة انجاز الـ (35) مدرسة المتبقية خلال العام 2015. وبالإضافة إلى الـ (35) مدرسة المتبقية، فهناك حاجة كما يقول تقرير الأونروا، لبناء (40) مدرسة جديدة، ليصبح المجموع (75) بحلول عام 2020، لاستيعاب (50.000) طالب إضافي. كذلك ستحتاج إلى زيادة في عدد المعلمين من (7800) معلم في عام 2012، إلى (9500) معلم و(200) من موظفي الدعم في عام 2020.

ولكي تتغلب الأونروا على النقص الحالي في المساحة المتوفرة، عمدت إلى مقترح استثماري، بإحلال ترتيبات مؤقتة مثل الحاويات والفصول الدراسية الدوارة لمواكبة تزايد الطلبة، بالإضافة إلى إضافة من 7 إلى 8 طلاب جدد لكل صف ليصبح تعدادهم من 40 إلى 45 طالبا في الصف الدراسي.

وبناء على أرقام الأونروا لا يحصل اللاجئين على حظ وافر من التعليم، كما أن فرص انخراطهم في أنشطة اجتماعية أو إبداعية خلال السنة الدراسية العادية ضئيلة أو معدومة. ونتيجة لذلك حسب التقرير، فقد أخفقت نسبة غير قليلة من طلبة الأونروا في امتحانات مادتي اللغة العربية والرياضيات.

ويشير التقرير الدولي لكي يتم تجاوز حالة الترهل في التعليم، وتوفير نوعية جيدة وبيئة صالحة للتعلم، إلى أن يكون ثمة تلبية للنقص في الغرف الصفية، وجعل المناهج تستجيب لاحتياجات الأطفال، وتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية، ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي.

وفي مجال التدريب المهني، تقدم الأونروا تدريب مهني لنحو (2000) طالب سنويا من خلال مركزين للتدريب الفني والمهني، أحدهما في مدينة غزة، والآخر في خان يونس. اختيار المقررات على أساس تحليل الطلب في السوق، وهذا النوع من التدريب يقدم للخريجين من الشباب المهارات العملية اللازمة لدخول سوق العمل في قطاع غزة.

ويشير التقرير الدولي إلى تراجع التدريب المهني، قائلا: "بأن الوقت الراهن يشهد على تراجع في نظام التدريب والتعليم التقني والمهني في غزة، حيث يشهد حالة من التصدع وتدني مشاركة القطاع الخاص، وينبغي أن يحصل الشباب في غزة على مستويات عالية من التعليم والتدريب وفقا للمعايير الدولية، مما يمكنهم من تحسين معايير العمل في الأسواق المحلية".

حالة الصحة:

يشير التقرير الدولي إلى أنه في عام 2010، كان في قطاع غزة (25) مستشفى، تضم (2047) سريرا، أي ما يعادل 1.3 سرير لكل 1000 مريض، بالإضافة إلى العيادات الصحية التي تقدم خدمات الرعاية الطبية الأولية. وبلغ عدد الأطباء في عام 2010 (3530) طبيبا، مما يعني 2.3 طبيب لكل 1000 مريض.

أما من حيث قدرة المرافق الصحية على توفير حياة صحية آمنة، يذكر التقرير بأن معظم المرافق الصحية غير قادرة على تقديم خدمات آمنة وكافية، مما يستدعي إعادة تأهيلها وتطويرها.

وللحفاظ على المعدل الحالي في ظل النمو السكاني المتزايد، سيحتاج قطاع غزة في عام 2020 إلى (800) سرير إضافي، و(4900) طبيب جديد.

وبالنسبة لأوضاع اللاجئين في قطاع غزة، يذكر تقرير الأونروا، إلى أن الأونروا تدير (21) مركزا للرعاية الصحية الأولية، إلا أن أعداد اللاجئين الذين يلجأون إلى عيادات الأونروا للحصول على المساعدة من الرعاية الصحية في تزايد وارتفاع مستمر، من العام 2009 إلى العام 2011 كانت هناك زيادة بنسبة

11% في عدد الاستشارات الصحية، مع أكثر من (4.4) مليون زيارة مريض في العام 2012.

ويتوقع تقرير الأونروا أن يرتفع عدد الاستشارات الطبية في مراكز الرعاية الأولية إلى (5.2) مليون في العام 2020. ومن أجل مواجهة تبعات النمو السكاني والاستمرار في توفير الرعاية الصحية للاجئين في عام 2020، ستحتاج الأونروا لبناء أربعة مراكز صحية جديدة، وتجديد (8) مراكز صحية، وتوظيف (325) من الكوادر الصحية الجديدة، بالإضافة إلى مضاعفة عدد الأطباء والمرضى.

الخاتمة:

هذا ما توصل إليه الخبراء الأجانب لواقع قطاع غزة بشكل عام، ووكالة الغوث (الأونروا) بخصوص اللاجئين بشكل خاص، في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الحالية، ورؤيتهم الاستشرافية لواقع غزة بعد ثماني سنوات من الآن، أي في عام 2020.

وبناء على المعطيات السابقة نجد أن نسبة الإعالة في قطاع غزة عالية جداً، وتتفاقم بارتفاع معدلات البطالة، وتدني معدلات الانخراط في القوى العاملة. ومن الممكن أن يكون لاتساع شريحة الشباب آثار إيجابية وأخرى سلبية، فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، سيستفيد الاقتصاد من زيادة العدد في العمالة مما يسهم في خلق عوائد على المجتمع. وعلى العكس من ذلك، إذا لم يوفر الاقتصاد فرصاً في ظل منع الهجرة، ستتولد انعكاسات سلبية تتمثل في التوتر الاجتماعي، والعنف، والتطرف، بوصفها منافذ محتملة لعدم وجود آفاق ذات مغزى. وهذا هو سيناريو غزة ما لم يتغير الوضع السياسي والاقتصادي بشكل جوهري.

وفي ظل هذه المعطيات والظروف تسعى الأونروا بكل جهدها إلى تقليص الخدمات عن اللاجئين الفلسطينيين، بحجة نقص التمويل من الدول المانحة وعدم

إيفاء هذه الدول بالتزاماتها تجاه دعم برامج الأونروا. فعلى مدار السنتين الماضيتين قامت بعدة خطوات تعسفية ضد اللاجئين، أهمها:

- 1- تخفيض القرطاسية المدرسية إلى أقل من النصف.
- 2- بيع الكراسات الإثرائية للطلاب التي تصدر عن المركز التربوي بالأونروا.
- 3- إلغاء الوجبة الغذائية لطلاب المدارس.
- 4- إلغاء منحة المائدة شيكل كمساعدة لطلاب المدارس.
- 5- إلغاء الفترة المسائية في عيادات الوكالة.
- 6- زيادة عدد الطلاب في الفصول المدرسية إلى نحو 45 طالبا في الصف.
- 7- إلغاء المساعدة المالية للأسر المحتاجة الـ (\$10).
- 8- تخفيض نسبة المواد الغذائية التي تمنحها للعائلات الفقيرة.
- 9- قطع المساعدات الغذائية عن مئات الأسر المحتاجة (نظام الكبونة).
- 10- التلاعب في منحة العلاج في الخارج للاجئين من خلال زيادة عدد المستشفيات.
- 11- الامتناع عن بناء مساكن اللاجئين الآيلة للسقوط.
- 12- نقص في الأدوية للحالات المزمنة.

وهذا غيض من فيض، فمنذ ثمانينات القرن الماضي، والأونروا متواصلة في تقليص خدماتها. وقد توجت كبرى عمليات النقل في عام 2014، إذ هددت بقطع المساعدات عن (58.736) من عائلات اللاجئين، وهذا ما جاء في رسالة مدير عمليات الأونروا بغزة "روبرت تيرنر" بتاريخ 2014/1/12. ويشتمل على (7.480) من عائلات اللاجئين الذين سيتسلمون مساعدات غذائية للمرة الأولى. وسيتم تنفيذها خلال دورة توزيع المساعدات الغذائية التي ستبدأ في أبريل 2014.

وهذا يعني قطع المساعدات عن (58.736) عائلة لاجئة في مخيمات قطاع غزة، دون أية اعتبارات إنسانية أو أخلاقية للأوضاع المعيشية للاجئين في المخيمات، ودون أدنى اعتبار إلى أن نسبة البطالة بين اللاجئين تساوي 60%

وهذا ما تقوله الأونروا في بياناتها، كما تقول أيضا أن نحو 80% من سكان قطاع غزة يتلقون المساعدات الغذائية.

وإذا كانت ستقطع المساعدات عن (58.736) عائلة، وكل عائلة تضم خمسة أفراد، إذن ستقطع عن (293.680) لاجئا، مما يعني أنه لن يبقى لاجئا يتلقى مساعدة من الأونروا.

إن وكالة الغوث تتبع سياسة تقليص الخدمات عن اللاجئين، تحت ذريعة نقص التمويل، ولكن هذا غير صحيح، فمسألة تقليص الخدمات مرتبطة برؤية سياسية تسعى الأونروا إلى تنفيذها لصالح الكيان الإسرائيلي وهي إلغاء تفويض الأونروا عن اللاجئين الفلسطينيين من ناحية، ومن ناحية أخرى توطئ اللاجئين في أماكن تواجدهم وإلغاء حق العودة.

المصادر:

أ- تقرير "غزة في عام 2020، هل ستكون مكانا ملائما للعيش؟"، صادر عن فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، آب 2012.

ب- تقرير "غزة في عام 2020، استجابة الأونروا العملية، صادر عن وكالة الغوث الأونروا، مايو 2013.

مقاطعة بضائع المستوطنات الاسرائيلية

أ. اعداد: وائل قديح

مقدمة

تعتبر المستوطنات الاسرائيلية المقامة على الاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير شرعية بموجب القانون الدولي، حيث ان المستوطنات أقيمت على أراضي للمواطنين الفلسطينيين تم الاستيلاء عليها بالقوة، فحملة المقاطعة أطلقت في الأساس من قبل المجتمع المدني الفلسطيني وتحظى بدعم مجموعات التضامن العالمية وأصحاب الضمير في العالم، بما في ذلك اسرائيل، إن المقاطعة هي معركة بالغة الأهمية في التأثير على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال إلحاق خسائر فادحة باقتصاد المستوطنات في سبيل انهاء الاحتلال الاسرائيلي، وإزالة الاستيطان والاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

أهمية حملة المقاطعة لبضائع المستوطنات:

تعتبر المقاطعة اسلوباً نموذجياً كأحد أوجه المواجهة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال كي تنال الشعوب حريتها واستقلالها. ونعني بالمقاطعة الاقتصادية بمفهومها العام، إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته بما يخدم مصالح وأهداف الطرف الداعي للمقاطعة ويشمل التعامل

الاقتصادي والخدماتي بكافة أشكاله، أي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف المطلوب مقاطعته وخاصة في أوقات الازمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافه اقتصادياً وعسكرياً، وغالباً ما يتم اتخاذ قرار مقاطعة طرف أو أكثر في حالة وقوع الازمات السياسية أو حتى الحروب، أو الاختلافات العقائدية بهدف إحداث الضغط والتأثير على الطرف الآخر بما يخدم المصالح العليا العامة وليس مصالح بعض الأفراد، وهناك الكثير من النماذج الناجحة في العالم.

عقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، قامت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة ببناء المستوطنات الاسرائيلية غير القانونية في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس وذلك بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي المواطنين لهذا الغرض.

ويبلغ عدد المستوطنات الاسرائيلية 199 مستوطنة (منها 20 مستوطنة صناعية) و 232 بؤرة استيطانية يقطنها قرابة 600.000 مستوطن اسرائيلي.

جدول يوضح المستوطنات الاسرائيلية الصناعية العشرين التي أقيمت عقب العام 1967 في الضفة الغربية المحتلة.

اسم المستوطنة	تاريخ إنشائها	المساحة بالدونم	عدد السكان	المحافظة الفلسطينية التي تقع فيها
1. شعار بنيمين	1999	574	***	القدس
2. عطروت	1970	1378	***	القدس
3. قرب بيدول	1991	246	***	سلفيت
4. شاكيد	1981	858	572	جنين
5. معالي افرام	1970	1370	1423	اريجا
6. ميشور دوميم	1974	3378	***	القدس
7. الون موريه	1979	1396	1212	نابلس
8. برفان	1981	1417	1300	سلفيت
9. محجرة اسرائيلية (سكاره)	***	219	***	قلقيلية

10.	شيلو	1978	1364	1945	نابلس
11.	مجدال عوز	1977	1133	334	الخليل
12.	الفية مينايشيه	1981	2905	5541	قلقيلية
13.	كارني شمرون	1978	1022	6280	قلقيلية
14.	مازور اتিকা	1986	707	***	سلفيت
15.	بوكين	1999	328	***	سلفيت
16.	أربيبيل	***	1729	***	سلفيت
17.	اليغازر	1975	536	1300	بيت لحم
18.	عمانويل	1981	1063	2700	قلقيلية
19.	شمعة	1985	562	349	الخليل
20.	كريات اربع	1972	1192	6819	الخليل
		-	23378	28430	***

المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافية - اريخ 2000

تنتج المستوطنات الاسرائيلية العشرين اصنافاً وأنواعاً مختلفة من المنتجات منها الغذائية (مايزيد عن 43 صنفاً) والمنزلية (ما يزيد عن 47 صنفاً)، بالإضافة الى عشرات المنتجات الأخرى.

ويتم تصدير جزء من هذه المنتجات الى كافة انحاء العالم دون ان يتم الاشارة الى أن منشأ هذه البضائع هي من صنع المستوطنات الاسرائيلية حيث لا ترفق بها سوى إشارة أنها "صنعت في إسرائيل".

لقد أصبحت المستوطنات الصناعية الاسرائيلية أداة فعالة تستخدمها إسرائيل في سعيها لإضفاء شرعية لوجود المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن الهدف من وراء اقامة المستوطنات الصناعية يتخطى كونه اقتصادياً، بسبب أن اسرائيل عندما بدأت بإقامة المستوطنات الصناعية كان أغلبية القاطنين فيها من اليهود المتدينين، ولاحقاً انفتحت دولة الاحتلال الاسرائيلي الى أهمية جذب المواطنين الاسرائيليين للسكن في هذه المستوطنات فاستحدثت ما يسمى بالمستوطنات الصناعية لجذب هذه الفئة من المستوطنين الاسرائيليين للإقامة فيها.

وفي المقابل، فقد تسببت هذه المستوطنات الصناعية الاسرائيلية بنتائج كارثية ومدمرة على المواطنين ليس فقط بسبب مصادرة اراضيهم لإقامة هذه المستوطنات عليها فحسب، بل للتداعيات البيئية والصحية التي تسببها هذه المستوطنات والتي تقوم بالتخلص من بقايا المصانع والمخلفات الصناعية عن طريق رميها في الأراضي الزراعية الفلسطينية المحيطة بهذه المستوطنات وأيضاً على صحة المواطنين الفلسطينيين القاطنين فيها، كما ان هذه المستوطنات الصناعية التي تعتمد اسرائيل الى إقامتها بجانب القرى والتجمعات الفلسطينية تحرم هذه القرى من فرص التوسع المستقبلي والعمراني¹.

المؤسسات التي تقاطع منتجات المستوطنات:

- قام صندوق التقاعد الحكومي في النرويج ببيع أسهمه في شركة "البيت معرخوت" الإسرائيلية وكذلك صندوق الاستثمار التابع للحكومة النرويجية التي قررت وقف الاستثمار في شركة "إفريقيا-اسرائيل" ودانيا سيبوس" الإسرائيلية وشركة القطارات الحكومية الألمانية التي انسحبت من مشروع إقامة "قطار إسرائيل يمر من الاراضي الفلسطينية.

- صندوق التقاعد الهولندي وهو أكبر صندوق تقاعد في هولندا، قد قام بسحب استثماراته من 5 بنوك اسرائيلية بسبب ضلوعها في تمويل نشاطات استيطانية، وسبقه قيام شركة المياه الهولندية بإلغاء عقد مع شركة "مكروت الإسرائيلية"²

- وقد أعلنت أكبر شركات التسويق في هولندا عن مقاطعة بضائع المستوطنات ونشر موقع صحيفة TRown الهولندية بتاريخ 2014/2/17، أن أكبر شبكات التسويق في هولندا، اعلنت انها لا تبيع بضائع من المستوطنات الإسرائيلية، وذكر الموقع ان شبكتي ALDI و HOOGVLIET أعلنتا عن وقف بيع بضائع المستوطنات، وشركة تسويق ثالثة GAMBO ستحذف حذو الشركتين وتقاطع بضائع

المستوطنات، كما وستقوم معظم الشركات باتخاذ موقف مماثل في حال اقرار المقاطعة من قبل وزارة المالية الهولندية³.

تطورات حملة المقاطعة:

قرار صندوق الثروة السيادي النرويجي، الذي تبلغ قيمة أصوله 818 مليار دولار في 2014/1/30، إدراج شركتين اسرئيليتين للتطوير العقاري والبناء ضمن القائمة السوداء، بسبب مشاركتها في أعمال بناء مستوطنات في القدس الشرقية المحتلة، وقد نشرت صحيفة ידיعوت احرنوت بتاريخ 2014/1/30 لائحة بقرابة عشر شركات عامة وخاصة قطعت علاقاتها في الفترة الأخيرة مع شركات اسرائيلية بسبب مساهمتها في الاستيطان، وكان الاتحاد الأوروبي قرر في الفترة الأخيرة وقف تقديم ضمانات أو تمويلات لأي مؤسسة اسرائيلية تنشط في الاراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967⁴.

واعلنت عشرون منظمة حقوقية بلجيكية عن حملة لمقاطعة بضائع المستوطنات الاسرائيلية في بلجيكا، وطالبت الاتحاد الأوروبي باتخاذ اجراءات ملموسة لوضع حد للاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وقالت المنظمات في بيان لها إن الاحتلال الاسرائيلي مستمر على حساب نزع المزيد من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يتسبب في طرد السكان الفلسطينيين وتدمير منازلهم وسرقة الاراضي الزراعية وموارد المياه الخاصة بهم.

وأضاف ان الوضع الحالي "يقضي على أي فرصة لتسوية النزاع، كما ان عواقبه خطيرة وتضر الاقتصاد الفلسطيني"، مؤكدة ان "السماح باستيراد منتجات المستوطنات من قبل بلجيكا ودول الاتحاد الاوروبي يُعد دعماً لسياسة الاحتلال ومساهمة في ازدهاره وتوسعه، وهذا يتناقض مع مجموعة من الالتزامات القانونية بموجب القانون الدولي التي تحظر مثل هذا التعاون".

كما دعا اتحاد الطلبة البلجيكين الى مقاطعة الجامعات الاسرائيلية وتجميد العلاقات معها، وتكثيف التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية⁵.

وهناك مجموعة من الشخصيات العالمية انضمت الى حملة المقاطعة، أمثال المغني النرويجي الشهير مودي، الذي الغى حفلته المقررة في تل أبيب واحتفال نشطاء امريكيين بخسارة شركة فيوليا عقدا بقيمة 4.5 مليون دولار في مدينة بوسطن بعد حملة نشطة نددت بتورط الشركة في تزيد البنية التحتية للمستوطنات غير القانونية، وقال رفعت قسيس انه في العام 2001 صدر قرار عن مجلس الكنائس العالمي لمقاطعة بضائع المستوطنات لأنها غير شرعية، وفي العام 2004 كان اول رد فعل من كنيسة امريكية لمقاطعة المنتجات الاسرائيلية.

الآثار المترتبة على المقاطعة:

حذر سفير الاتحاد الاوروبي في اسرائيل لارسن فابورغ اندرسون نهاية شهر يناير 2014 من ان استمرار اسرائيل في توسيع نشاطها الاستيطاني سيدفع شركات خاصة لمقاطعة المنتجات والخدمات المرتبطة بالمستوطنات، مضيفاً ان المبادرات التي تعرفها اوروبا لوضع اشارة تمييز على السلع المنتجة في المستوطنات تشهد زخماً في كل مرة تعلن فيها تل أبيب عن بناء المزيد من هذه الوحدات السكنية.

حذر وزير المالية الاسرائيلي يائير لابيد بتاريخ 2014/2/1 من الأسوأ في حال فشلت مفاوضات السلام مع الفلسطينيين، وكشف عن خلاصات تقرير وضعته وزارته بشأن عواقب مقاطعة اوروبية جزئية، ويستحوذ الاتحاد الاوروبي على 33% من تجارة اسرائيل الخارجية، وأوضحت الدراسة ان الصادرات الاسرائيلية قد تتراجع بحوالي عشرين مليار شيكل سنوياً (5.6 مليار دولار)، وأضافت ان تراجع تجارة اسرائيل مع اوروبا بنسبة 20% سيؤدي لفقدان 9800 وظيفة على الفور⁶، ويعتبر الاتحاد الأوروبي شريك اسرائيل التجاري الاول.

- قامت شركات اسرائيلية بنقل انشطتها المثيرة للجدل بلا إثارة الانتباه من الضفة الغربية المحتلة الى إسرائيل لكن هذا التوجه مازال محدوداً بحسب وسائل الاعلام الاسرائيلية.
- أثار تحذير وزير الخارجية الامريكي جون كيري في مؤتمر ميونخ الدولي للامن مطلع فبراير 2014، انزعاج إسرائيل وأن فشل المفاوضات سيصعد المقاطعة الدولية ضد اسرائيل وسيزيد حملات نزع الشرعية، ويؤكد ذلك وزير المالية الاسرائيلية يئير لايبيد، ان عدم التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين سيخلق ضرراً خطيراً بالاقتصاد الاسرائيلي.
- عقد رئيس حكومة اسرائيل بنيامين نتنياهو، اجتماع وزاري خاص لبحث سبل مواجهة تهديدات المقاطعة الاقتصادية الدولية لإسرائيل، وقد أحيط بالكتمان مضمون مداولات الاجتماع الوزاري.
- ولم يدعى للاجتماع كل من وزير المالية يئير لايبيد ووزيرة العدل تسيبي ليفني، حيث حذرا الاسبوع الذي سبق الاجتماع من تفاقم ازمة المقاطعة الدولية لاسرائيل، في حال فشل المفاوضات، وحضر الاجتماع عدد من وزراء الحكومة الاسرائيلية ممثلين لأجهزة الامن والاستخبارات.⁷

شركة مياه غازية اسرائيلية تخترق مقاطعة بضائع

المستوطنات:

بدأت شركة تعمل برأس مال اسرائيلي، وتسعى لإثبات انها صديقة للبيئة، التسويق لفكرة إعداد المشروبات الغازية في المنزل باستخدام الزجاجات المستعملة لتوفير البلاستيك، واناقد كوكب الارض من التلوث.

وعلى طريقة "دكتور هو" الابتكارية، طرحت الشركة منتجها صودا ستريم الذي جعل بإمكان البريطانيين وغيرهم حول العالم صنع المياه الغازية في المنزل من خلال ماكينة إعداد الصودا غير الطازجة.

وتستخدم الشركة أحدث طرق التسويق، ومن أهمها اختيار نجمة هوليوود سكارليت جوهانسن سفيرة عالمية للماركة الجديدة. وتظهر النجمة في فاصل

اعلاني بلغت تكلفته 4 ملايين دولار يُعرض في حفل افتتاح بطولة سوبر باول لكرة القدم الامريكية، ولكن المفاجأة التي كانت في انتظار صودا ستريم وسكاريت جوهانسن هو الغرق في دوامة السياسة بالشرق الاوسط، خاصة الدعوات لمقاطعة الشركات الاسرائيلية التي تمارس عملها على الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام 1967، ويقع المصنع المنتج لماكينات الصودا الجديدة، صودا ستريم، داخل منطقة معاليه ادوميم الصناعية، وهي مستوطنة يهودية بُنيت على الاراضي المحتلة شرقي القدس، ووفقاً لأغلب تفسيرات القانون الدولي، يعتبر بناء منازل أو شركات على تلك الاراضي غير قانوني وتريد بعض جماعات الضغط فرض حظر على البضائع المنتجة في مثل هذه المناطق، أو على الاقل، وضع ملصق واضح عليها يوضح للمستهلك في الدول الاخرى أن هذه المنتجات صنعت أو زرعت في المستوطنات الاسرائيلية لا في اسرائيل نفسها.

ومن المفارقات الغريبة ان سكارليت جوهانسن هي سفيرة مؤسسة اوكسفام الخيرية التي تعتبر المستوطنات الاسرائيلية غير شرعية وترفض أي عمليات تجارية تحدث هناك، وفي الوقت نفسه تمثل سكارليت صودا ستريم حول العالم كسفيرة للمنتج الذي يُصنع في مستوطنة اسرائيلية⁸.

وآخر المعلومات بأن سكارليت جوهانسون قد تخلت عن دورها بصفتها سفيرة لمنظمة اوكسفام البريطانية الخيرية.

في تقرير حول صودا ستريم بعنوان "دراسة حالة لأنشطة الشركات في المستوطنات الإسرائيلية أشارت منظمة من يستفيد من صناعة الاحتلال الإسرائيلية الى المكاسب المالية الكبيرة ولاسيما الضريبية التي تحصل عليها الشركات الناشطة في المستوطنات، وتذكر الوثيقة الصادرة في 2011 بعيد دخول صودا ستريم الى البورصة الامريكية مقابلة مع مؤسس الشركة بيتر واينزبرغ يبرر فيها اختيار موقع مليشور ادوميم في الضفة الغربية المحتلة لاقامة المصنع الرئيسي بأنه صفقة جديدة وليس تحركاً سياسياً.

ويقر طلب الانضمام الذي قدمته الشركة الى سلطات البورصة الامريكية مخاطر المقاطعة "والدعاية السلبية"، الناجمة عن اختيار الموقع لكنها اوضحت ان

نقل المصنع مكلف وكفيل بتقليص المكاسب الضريبية التي تستفيد منها الشركة حالياً بحسب النص.

لكن المؤرخ الاسرائيلي زئيف ستيرنهيل الخبير في الشؤون الفاشية في اوروبا قال في مقال نشرته صحيفه هآرتس ان "معاداة السامية ليست الدافع وراء حملة المقاطعة لبضائع المستوطنات التي تتسع في أوروبا وأضافت ان "المقاطعة هي اولاً نوع من الانتفاضة على الاستعمار والفصل العنصري السائدين في الاراضي الفلسطينية، وقال ان هذا الرأي يشاطره افراد من جميع اطياف الساحة السياسية.

قانون إسرائيلي يُجرّم مقاطعة بضائع المستوطنات:

ينص القانون على مقاضاة الاشخاص أو المنظمات أو الجهات التي تفرض مقاطعة على المستوطنات أو تدعو الى مقاطعتها أو منتجاتها امام القضاء المدني بما يمكن الجهات المتضررة من دعوة المقاطعة طلب التعويضات المالية من منظمي أو الداعين للمقاطعة.

ولم يستثني القانون من العقوبات الجهات التي تتعاون مع منظمين أو الداعين للمقاطعة، حيث يفرض القانون عقوبات مشددة على تلك الجهات مثل، حرمانها من الاشتراك في المناقصات الحكومية وحرمانها من المساعدات التي تقدمها الوزارات الصهيونية وحرمانها من التسهيلات الضريبية اذا كان الحديث يدور عن جمعية أو مؤسسة عامة مثلاً.

أثار القانون الجديد الكثير من الجدل وردود الافعال المختلفة، ففي حين اعتبر المبادرون خاصة رئيس الائتلاف زئيف اليكين القانون بمثابة حماية اضافية وضرورية للكيان الصهيوني، فيما اعتبرته القوى السياسية والمجتمعية الصهيونية بأنه خطوة لتدمير الديمقراطية⁹.

التوجه الى القضاء والمحاكم الاسرائيلية:

عقدت المحكمة العليا الاسرائيلية بتاريخ 2014/2/16، آخر جلساتها للنظر في عدد من الالتماسات ضد قانون أقرته الكنيست يتيح فرض عقوبات على كل من يطالب بمقاطعة بضائع المستوطنات، وكانت هيئة المحكمة قد نظرت في

أربعة التماسات ضد ما بات يعرف بقانون المقاطعة، وقدم هذه الالتماسات عدد من منظمات منها مركز عدالة العرب الاسرائيلي، وجمعية حقوق المواطن الاسرائيلي، ولجنة المتابعة العربية وعضو الكنيست احمد الطيبي، ويتيح قانون المقاطعة تقديم دعوى قضائية وطلب تعويضات ضد كل من يدعو الى عدم شراء منتجات المستوطنات أو الى عدم المشاركة في النشاطات الثقافية التي تقام داخلها، كما يخول القانون وزير المالية فرض عقوبات اقتصادية كبيرة على كل من ينادي بالمقاطعة أو يعلن مشاركته بالمقاطعة¹⁰.

وقال ممثل عدالة في المحكمة، ان القانون يمس بحرية التعبير في الدول الديمقراطية. لا يحق للحكومات فرض قوانين تكتم الأفواه لفرض رأيها السياسي، وقال المحامي اسامة السعدي لهيئة المحكمة "ان المنظمات التي تطالب بمقاطعة بضائع المستوطنات تعمل وفق القانون الدولي الذي يعتبر المستوطنات غير قانونية قائمة على اراضي فلسطينية، ووجودها يمنع اقامة دولة فلسطينية بجانب دولة اسرائيل.

الهوامش

¹ 17 July 2009- www.pocia.org

² هآرتس، www.arn.ps/article/144443

³ شبكة راية الاعلامية 2014/2/17

⁴ الجزيرة نت 2014/2/1

⁵ مركز دراسات التنمية – جامعة بيرزيت – قدس برس 2014/3/2 www.pudspress.com

⁶ مصدر سابق الجزيرة نت

⁷ يديعوت احرنوت 2014/2/10

⁸ B.B.C العربية 2014/3/3

⁹ www.Paltimes.net

¹⁰ اليوم السابع 2014/16

ترجمات

غور الاردن – الحزام الأمني الإسرائيلي

ترجمة: أ. زهير عكاشة

المصدر: مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية.

الكاتب: إفرام عنبار / مدير المركز وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان

التاريخ: 2014/1/6

يجب على إسرائيل أن تقاوم أي ضغط دولي وتتمسك بغور الاردن الخط الدفاعي الوحيد وذلك في أي اتفاق سلام مستقبلي، لأن التغيرات المناخية الحاصلة في الشرق الاوسط تجعل من هذه المسألة أكثر أهمية. ايضاً علي اسرائيل أن تبني في منطقة E1 كونها تربط غور الاردن بالقدس غير القابلة للتقسيم. كما ينبغي عليها أن تركز جهودها الاستيطانية في هذه المناطق الاستراتيجية وليس في المناطق الاكثر بعداً بالضفة الغربية، ذلك لأنه يدل علي أفضلية استراتيجية واضحة وأيضاً لاحتمال تسوية مع الفلسطينيين. وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في المنطقة من جديد في سعي للتوصل الي إطار مفاوضات سلام متواصلة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية. بشكل غور الاردن أحد القضايا الخلافية بين الطرفين. لا يمكن للأمن القوى الإسرائيلي الاستغناء عنه وهو الحد الدفاعي الوحيد على الجهة الشرقية اقرب حدود إلي قلب إسرائيل وهو مثلث القدس تل

البيب -حيفا الذي يضم نحو 70% من السكان و80% من البنية التحتية الاقتصادية يدعي بعض النقاد أن إسرائيل لم تعد بحاجة إلي غور الاردن كدرع ضد أي عدوان قادم من جهة الشرق و يحاججون بأن زوال نظام حكم صدام حسين في العراق وضعف سوريا التي تمزقها الحرب الأهلية واستقرار الاردن علي ضوء الاضطرابات التي تجتاح العالم العربي يجعل التهديد في الشرق والقرب من المركز الإسرائيلي مسألة عفى عليها الزمن. بيد أن ذلك ما هو إلا وجهة نظر قصيرة البعد تدفعها الرغبة في اقناع الرأي العالم الإسرائيلي بأنه يمكن الاستغناء عسكرياً عن غور الاردن. هذا الرأي يجهل احتمالاً قوياً باندلاع ثورات سياسيه في الشرق الاوسط كما دل علي ذلك ما يسمى بثورات الربيع العربي. إن زعزعة استقرار المملكة الاردنية الهاشمية والسعودية وظهور جهاديين في سوريا ليست بالاحتمالات البعيدة في المستقبل القريب وسيلي ذلك ظهور الجبهة الشرقية من جديد كتهديد أمني. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة قررت وضع حد لخسائرها والانسحاب من العراق وافغانستان، الامر الذي يشكل انتصاراً للقوى الراديكالية في الشرق الاوسط. إن تزايد عدم اعتماد امريكا علي الطاقة ربما يدفعها إلي عدم الاهتمام بالشرق الاوسط وهذا يتيح حيزاً في حرية العمل للعناصر الاسلامية للاطاحة بحلفاء الولايات المتحدة.

لا تستطيع اسرائيل الاستمرار في الاعتماد على الولايات المتحدة في مسألة دعم الأنظمة العربية المعتدلة. الولايات المتحدة وفي عهد الرئيس اوباما تؤيد جماعة الاخوان المسلمين في مصر وربما ترتكب نفس الخطأ في الأردن. المدافعون عن فكرة التنازل عن غور الاردن للفلسطينيين ايضا يتجاهلون اهميتها الطبوغرافية عند الاشارة الى التكنولوجيا العسكرية المتطورة التي تتيح توجيه الضربات الدقيقة عن بعد. يقول هؤلاء ان القدرة على شن هجمات دفاعية من الساحل تقضي على الحاجة الاستراتيجية لغور الاردن كوسيلة من الوسائل الدفاعية. غير أن هؤلاء الاستراتيجيون السطحيون يضحون تاريخ التكنولوجيا العسكرية التي بينت ان هناك تذبذباً واضحاً بين هيمنة الوسائل الدفاعية

والهجومية على مدار قرون من الزمن، ومن يرى ان تكنولوجيا اليوم التي تقلص حقاً أهمية الطبوغرافيا ستظل غير قابلة للتحدي ليشكل خرافة استراتيجية خطيرة.

لا شك ان تصميم حدود دفاعية مستقرة وفق هذه القدرات التكنولوجية والظروف السياسية يعتبر حماقة استراتيجية. لذلك اذا ارادت اسرائيل صيانة حدودها الدفاعية على طول غور الاردن فعليها ايضا تأمين الطريق من الساحل الى الغور عبر (قدس غير مقسمة) وعبر مستوطنة معاليه ادوميم الواقعة بالضفة الغربية على بعد 15 كيلو مترا من النهر. ذلك هو المحور الغربي-الشرقي ذو الاغلبية اليهودية والطريق الآمن الوحيد الذي بواسطته تستطيع اسرائيل حشد قواتها من الساحل الى غور الاردن في حالة الطوارئ. تعتبر معاليه ادوميم ركيزة انشاء خط دفاعي فعال على امتداد الغور ضد أي عدوان قادم من الشرق كما ان بناء ممر يهودي سكاني من القدس الى معاليه ادوميم (قطاع بطول 5 كيلو مترات من الأرض منطقة E-1)، سيؤمن الطريق الى غور الاردن ويمنع تقسيم القدس.

أهمية القدس بالنسبة لليهود ليست تاريخية ودينية فقط، بل استراتيجية أيضاً. هنالك أهمية عظمى في السيطرة على الطريق السريع الذي يربط البحر المتوسط بنهر الاردن لأن من خلاله يستطيع اليهود السفر دون الحاجة الى المرور بالتجمعات السكانية العربية. يخطط الفلسطينيون لإسكان عرب في منطقة E-1 بهدف خلق تواصل ديمغرافي بين السامرة والقدس الشرقية وتسهيل تقسيم المدينة. مثل هذه التطورات قد تؤدي الى عزل معاليه ادوميم وتقويض مطالب اسرائيل بغور الاردن. وعليه فإن توطين اليهود في منطقة E-1 يعتبر ضرورة ملحة للحفاظ على القدس موحدة ويعزز الحدود الدفاعية لإسرائيل على امتداد غور الأردن.

يبدو أن الولايات المتحدة، تتفهم الحاجة الاستراتيجية الاسرائيلية لغور الأردن، بيد انها تعترض على فكرة ربط معاليه ادوميم بالقدس كجزء هام من الحدود الدفاعية الشرقية، ولكن علينا أن نتذكر إن الولايات المتحدة تعارض

الاستيطان الاسرائيلي منذ عام 1967، وقلما كانت الاعتراضات الأمريكية تؤثر على القرارات الإسرائيلية في هذا الصدد.

يمكن اقناع الامريكيين على الموافقة ضمناً على ربط معاليه ادوميم بالقدس، فيما لو طرحت رؤية استراتيجية واضحة تركز على مبدأ التسوية الاقليمية. اذا كان توطين جميع أرض إسرائيل بالكامل، ليس أمراً ملحاً من الناحية الاستراتيجية ويصعب ترويجه سياسياً فإن انتقاء سياسة استيطانية تركز على مناطق ضمن التوافق العام الاسرائيلي مثل معاليه ادوميم ونهر الاردن لهو أمر أكثر سهولة، حيث اقناع المعارضة الخارجية، كما أن الرغبة في التسوية الاقليمية في يهودا والسامرة تشكل موقف أغلب الاسرائيليين. على الحكومة أن تعمل كي يتسنى لها إبراز هذا التفضيل وهنا يجب على حكومة نتنياهو أن تظهر للرأي العام الاسرائيلي جديتها في المضي قدماً في طريق السلام. يحتاج الاسرائيليون لأن يشعروا بأن حكومتهم جادة في ذلك كي يدعموا هذه الحكومة اذا ما واجهت ضغوط دولية لتقديم تنازلات خطيرة أو عند التحضير الى شن حرب في حالة ما اذا اقتضت الضرورة ذلك.

إن وجود سياسة استيطانية منتقاة تميز بين المناطق الاستراتيجية الهامة والأقل اهمية يتطلب تجميداً تدريجياً في تخصيص واصدار تصاريح البناء في المستوطنات المعزولة ويجب ان يستكمل ذلك بإزالة المواقع غير القانونية خارج نطاق التوافق.

البناء في منطقة E1 ونهر الأردن سيصبح وفق هذا الأمر أكثر سهولة حسب المعايير المحلية والدولية ومن الضروري جداً بناء منازل لليهود بغية انشاء خط دفاعي على امتداد الحدود الشرقية.

نأمل أخيراً ان يطبق نتنياهو الخطط التي طالما أعلن عنها التي تقضي بالبناء في E1 وتوسيع افق الوجود الاسرائيلي في غور الأردن.

خطة السلام الأكثر سوءاً وفساداً حتى الآن

ترجمة: أ. نهال ثابت

المصدر: لوكودوتين دوغل

الكاتب: حبيب الخروبي

التاريخ: الاحد 2 / 2 / 2014

كتبنا ان من الخطأ الاعتماد علي الاتهامات الاسرائيلية لجون كيري الذي تظاهر بشعوره المؤيد للفلسطينيين، وهذا ما تخشاه الدولة الصهيونية في محتوى خطة اتفاق السلام الذي هو على وشك عرضها علي طرفي التفاوض والتي تركز على جميع الملفات التي لا يمكن حلها علي طاولة .

كشف المبعوث الامريكي للشرق الاوسط مارتن أنديك محتوى خطة السلام الى قادة المنظمات اليهودية الامريكية، كيري أكد تأييده للمواقف الإسرائيلية في جميع المسائل الخلافية بين الطرفين حتي في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية التي حولت اراضيها الي سجن لخلق واقع مشروط لقيام الدولة الفلسطينية. وكذلك كشف أنديك ان في خطة السلام لجون كيري 75-80% من المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية. المستوطنات حتى الان مستمرة ودعت الولايات المتحدة وقف التنديد بها كطابع غير قانوني بموجب القانون الدولي .

كما يوجد حجر عثره آخر يعرقل المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية وهو ان وزير خارجية الولايات المتحدة الذي يصطف الى جانب الإسرائيلي هو نفسه

المسؤول عن نشر الدعاية الإسرائيلية للرأي العام الدولي بحيث يوضع بعين الاعتبار أن لا تتعارض خطة المشروع مع الأمن القومي الإسرائيلي، وبذلك سيكون مؤيداً لقرار الحفاظ علي المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية ضمن النطاق الذي كشف عنه المبعوث الأمريكي جون كيري، وهذا يثبت ان واشنطن ليس هدفها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة بل إقامة كيان لا يشبه الدولة إلا باسمها .

اذن لا ينتظر الفلسطينيون أي تعاطف من قبل جون كيري للحكم علي قضيتهم الوطنية حيث لم يسبق لأي وزير خارجية للولايات المتحدة أن يكون قادراً علي صياغة تنازلات يقدمها للفلسطينيين لتحقيق دولتهم الوطنية، وهذا ما عرضته وسائل الاعلام الامريكية عن مضمون الخطة مما يكشف النقاب عما سيتم طرحه في مسألة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ويبدو أنه ليس التنازل فقط هو المطلوب من الفلسطينيين ولكن عليهم إضافة توقعهم أسفل الاتفاق وذلك بحجة انه واقع، اذا لماذا يقاتلون منذ اكثر من 62 عاما؟ ونحن نعلم مسبقاً أن محمود عباس ومفاوضيه - بما يملكون من روح وطنية سيرفضون ما سيكون بمثابة خيانة تاريخية. وبذلك - بكل سخريه- سيكونون مسؤولين عن فشل المفاوضات. فيقوم الاعلام الاسرائيلي بنشر الدعايات والأكاذيب الى الغرب بسرعة الخيال بأن اسرائيل تسعى الى اتفاق سلام عادل ومنصف ولكن المفاوضات الفلسطينية لا يملكون نفس النية.

هذا كان سلاحهم الفتاك ضد ياسر عرفات، والذي سيستعمل ضد كل من سيخلفه، وبالتالي هو يستخدم الآن ضد عباس، ولكن يجب أن تستذكر اسرائيل جيداً أنه عندما يكون هناك (شعباً يريد الحياة) كالشعب الفلسطيني ستكون (القوة هي المال الأوحده للرد). خطة كيري ليست الرد الذي ينتظره الشعب ومن المؤكد أنه سيفرض مآله الأوحده للحصول علي ما يريد، وذلك لأنه مستعد للتضحية بكل شيء.

وثائق

خطاب الرئيس محمود عباس أمام القمة العربية الخامسة والعشرين المنعقدة في الكويت 25 آذار 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الأخ الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،
معالي السيد نبيل العربي، الأمين العام للجامعة العربية،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

يسرني بداية أن أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير العميق لدولة الكويت الشقيقة، أميراً
وحكومة وشعباً، على ما تقدمه للشعب الفلسطيني، وعلى كرم الضيافة وحسن التنظيم
والإعداد، داعين الله عز وجل أن يوفقكم يا صاحب السمو في قيادة أعمال هذه القمة. كما
أتوجه بالشكر لدولة قطر أميراً وحكومة وشعباً على استضافتها وجهودها لإنجاح القمة
السابقة.

أيضاً أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمين العام للجامعة ومساعديه وطواقم الجامعة
على ما بذلوه من جهود كبيرة في الإعداد لهذه للقمة وإنجاحها.
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة،

لا نكرر كلاماً معتاداً عندما نشير إلى الظروف الخطيرة والاستثنائية التي تتعقد قمتنا فيها، فمن المؤكد أن وطننا العربي يعيش لحظة فارقة لعدة عوامل، منها عملية التغيير الانتقالية الجارية في العديد من دوله، ومنها استمرار دوامة القتل والتدمير والتشريد في الشقيقة سوريا،

ومع ذلك فإن الحل السياسي الذي نادينا به دوماً ودعمناه يبقى الحل الأمثل لإنهاء هذه المحنة. ومع هذه التحديات وقبلها وبعدها يبرز تصاعد الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية التي تركز ثقلها في السنوات الأخيرة على القدس في حملة ممنهجة تستهدف شطب الهوية العربية، الإسلامية والمسيحية، للمدينة المقدسة وطمس تاريخها الذي تنطق به مقدساتها وأسوارها ومبانيها العتيقة وأبنائها الصامدون فيها رغم الاحتلال، مؤمنين أنهم يقفون في خط الدفاع الأول عن أمتهم العربية والإسلامية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة،

إن الطرف الذي نجتمع فيه يفرض علينا التنبيه لبذل أقصى جهد ممكن لتحقيق التوافق حول القضايا الأساس ولاعتماد خطوط عامة لتصور موحد يسهم في طرح إجابات موحدة على التحديات الماثلة، ولتقديم رؤية عربية متماسكة تفرض حضورها في النقاش الدولي حول مختلف القضايا، ولجعل المواطن العربي يثق بمؤسسة القمة، وبقدرتها على تشخيص الواقع بكل تعقيداته وإشكالاته غير المسبوقة، وصياغة الإجابات اللازمة على الأسئلة الجوهرية المطروحة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة

إن حكومة الاحتلال الإسرائيلي تطرح علناً قناعاتها بأن ما يواجهه وطننا العربي من تحديات يفقده القدرة على الرد والتصدي، ما يفتح المجال أمامها للاستفراد بالشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق فإنها تقوم بتصعيد هجمة إجرامية واسعة النطاق، تستهدف في المقام الأول تكثيف عمليات الاستيطان في القدس وبقية أرض دولة فلسطين المحتلة،

بجانب عمليات الهدم والاعتقال والحصار وخنق الاقتصاد الفلسطيني، وصولاً إلى فرض حل نهائي للقضية الفلسطينية وفق المواصفات والشروط الإسرائيلية.

وعندما تجاوبنا في الصيف الماضي مع الجهود المقدرة للرئيس الأميركي باراك أوباما، ووزير خارجيته الماثب جون كيري، لاستئناف مفاوضات السلام، فقد حرصنا على توفير متطلبات نجاحها، وباشرناها بعقول منفتحة، وإرادة إيجابية أشاد بها الراعي الأميركي.

ولكن وفي المقابل، لم توفر الحكومة الإسرائيلية فرصة إلا واستغلتها لإفشال الجهود الأميركية، وكان ذلك يتم على ثلاثة أصعدة:

الأول: محاولة تخييب أية مرجعية معتمدة لعملية السلام، كقرارات هيئات الأمم المتحدة والاتفاقات الموقعة.

الثاني: ويتمثل في تسريع عمليات الاستيطان والقتل والهدم في الأرض الفلسطينية، وعبر مسابقة الزمن نحو إكمال المشروع الأخطر، وهو التقسيم المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك بين المسلمين واليهود كما فعلوا في المسجد الإبراهيمي الشريف، وهو ما نرفضه تماماً، وننسق بشأن الحيلولة دون حدوثه مع المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة التي ترعى الاوقاف الإسلامية في القدس، وكذلك مع المملكة المغربية رئيسة لجنة القدس.

أما الصعيد الثالث فكان على طاولة المفاوضات حيث أكدت المواقف الإسرائيلية الرسمية رفض إسرائيل إنهاء الاحتلال، وسعيها لتكريسه وإدامته بصور شتى، ورفضها القبول بأي مما نراه ويراه العالم متطلبات أساس ولا غنى عنها لتحقيق سلام عادل ودائم ينهي الصراع، بل إن إسرائيل بدأت بابتداع شروط جديدة لم يسبق طرحها سابقاً، كالاعتراف بها كدولة يهودية، وهو أمر نرفض مجرد مناقشته.

لقد كان موقفنا وما زال يتلخص في نقاط محددة:

أولاً: إننا نريد قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967، دولة مستقلة وسيدة على أرضها وأجوائها ومعابرها وحدودها ومائها وثرواتها.

ثانياً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً ومتفقاً عليه وفق القرار 194، وكما نصت مبادرة السلام العربية، وذلك لتصحيح الظلم التاريخي الذي ألحق بشعبنا في النكبة في عام 1948، ولتحقيق سلام عادل ودائم.

وفي سياق الاتصالات والمفاوضات أكدنا أننا ننتظر اقتراحات تلتزم بمرجعية قرارات الشرعية الدولية، وتكون مرفقة بجدول زمني محدد وملزم وواضح وغير قابل للتأويل، ويرتبط تنفيذه الدقيق بضمانات دولية واضحة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلتها عام 1967، فنحن لسنا بحاجة إلى دوامة جديدة من الاتفاقات التي تدفعها إسرائيل بجملة من الاشتراطات والتحفظات والتفسيرات والتأويلات قبل أن تقوم بالتتكبر لما يترتب عليها من التزامات.

وخير مثال على ما نقول هو موقف الحكومة الإسرائيلية التي تحاول اليوم التنصل من تفاهم عقده مع الإدارة الأميركية لإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين المعتقلين لديها قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، وهو ما يؤكد ما نقوله عن عدم جدية أو استعداد الحكومة الإسرائيلية للانسحاب وصنع السلام .

أصحاب الفخامة والسمو...

السيدات والسادة

إن شعبنا صامد فوق أرضه، رغم كل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ينطلق في ثباته من إيمانه بقضيته، ومستنداً إلى الدعم والتأييد من أشقائه العرب، وإذ أحبي الدول الشقيقة على مواصلة دعمها من خلال استمرار دعم الموازنة الفلسطينية، وتفعيل شبكة أمان مالي لدولة فلسطين، في ظل الممارسات الاسرائيلية الساعية للتضييق على الاقتصاد الفلسطيني وكل مناحي الحياة في الأراضي الفلسطينية وكذلك من خلال تعزيز الدعم المقدم عبر صندوق الأقصى والقدس اللذين يديرهما البنك الإسلامي للتنمية، من أجل مواصلة تقديم الدعم للقدس وسائر الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبهذه المناسبة فإننا نتقدم بالشكر الجزيل لأخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز على الدعم المالي الاستثنائي بقيمة مائتي مليون دولار لدعم مدينة القدس وجميع المدن الفلسطينية.

وكما نشتم عالياً وفاء المملكة العربية السعودية بجميع التزاماتها تجاه دعم دولة فلسطين وفق قرارات القمم العربية، بل وقامت بمبادرات مشكورة بتقديم دعم إضافي في إطار شبكة الأمان المالي.

ونشكر دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر على تقديم مساهمات مالية استثنائية لدعم الاقتصاد الفلسطيني، والشكر موصول لجميع الدول العربية الشقيقة على كل ما يقدمونه من دعم مالي لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

وعلى صعيد آخر، فإننا ماضون دون تردد في جهودنا لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية لاستعادة وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد من جديد، التزامنا بتنفيذ الاتفاقات الداعية إلى تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات، وهذا ما تم الاتفاق عليه في كل من الدوحة والقاهرة، وما زلنا بانتظار نتائج الاتصالات الجارية حالياً والتي شجعنا الجميع عليها.

إننا نتألم لمعاناة أهلنا في قطاع غزة، ونعمل بكل طاقتنا لتوفير مقومات صمودهم واحتياجاتهم الأساسية، وتذليل العقبات التي تحول دون ذلك، وسنستمر في سعيها لرفع الحصار الإسرائيلي عنهم، وبذل كل جهد من شأنه منع العدوان على أهلنا في القطاع.

وأود الإشارة هنا، إلى أننا نبذل أقصى ما نستطيع من جهود لتخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا الذين فرض عليهم أن يكونوا داخل دوامة العنف نتيجة الأحداث الدموية في هذا البلد الشقيق، بانتظار عودتهم وبقية لاجئيننا إلى وطنهم، مع أملنا أن تنتهي سريعا محنة الشعب السوري الدامية والمتواصلة، بما يحقق تطلعاته ويحفظ وحدة وسلامة أراضيه.

أصحاب الفخامة والسمو...

السيدات والسادة

أود التقدم بالتهنئة لأشقائنا في لبنان على تشكيل الحكومة ونيلها الثقة متمنين لها النجاح لما فيه خير لبنان وشعبه الشقيق.

إن بلورة مواقف توافقية حول القضايا الرئيسية، والتزام هذا الموقف من الدول الأعضاء، سيسهم كثيراً في تعزيز القدرة على حماية الأمن القومي العربي، كما أن الإصغاء إلى متطلبات شعوبنا سيسهم في ارتياد طرق تلبية مطالبها في الديمقراطية والتنمية والتقدم.

وأود هنا أن أتوجه بالتحية إلى الشعب المصري الشقيق، وهو يواصل بثبات ورجم الإرهاب الأسود، التقدم بقوة على طريق إنجاز خارطة الطريق التي اعتمدها، وذلك

بالمصادقة على الدستور الجديد، متمنين لمصر، الشقيقة الكبرى والرائدة التوفيق وهي تتجه لاستكمال عملية التحول الديمقراطي، بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. كما أتقدم بالتهنئة إلى الشعب التونسي الشقيق وقد صاغ دستوره، ويواصل استكمال انتخاب مؤسساته متمنيا له النجاح.

وكما يسعدني أن أهنيء الشعب اليمني الشقيق على نجاح حوار الوطن الشامل، وبدء تنفيذ مخرجاته، مع تمنياتنا باستكمال هذه المسيرة المعقدة بحكمة الشعب اليمني الشقيق.

بسم الله الرحمن الرحيم
'وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون'
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

خطاب رئيس دولة فلسطين أمام اجتماع الدورة العشرين للجنة القدس في مراكش في 2014 / 1 / 17

'بسم الله الرحمن الرحيم'
'سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ'.

صدق الله العظيم

صاحب الجلالة الأخ الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، رئيس لجنة القدس، معالي الأخ الدكتور إياد بن أمين مدني الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي بدايةً أن أعبرَ لصاحب الجلالة الملك محمد السادس عن جزيل الشكر لحفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة مثنين في ذات الوقت دعوتكم الكريمة، لانعقاد لجنة القدس.

ولا يفوتنا في هذا المقام، أن نشيد بالدور الكبير الذي تضطلع به المملكة المغربية الشقيقة، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، دفاعاً عن القدس الشريف، وعن هويتها العربية الإسلامية، فأنتم يا صاحب الجلالة إنما تسيرون في ذلك على نهج المغفور له والدكم، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني.

وكما نشيد بجهود المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين، لدعم صمود أهلنا في فلسطين والقدس، كما نشكر جميع قادة الدول العربية والإسلامية على مواقفهم في الدفاع عن القدس ودعم الشعب الفلسطيني لنيل حريته واستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وهنا تجدر الإشارة بدور المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لرعايته للأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس وسعيه الحثيث دائماً من أجل حمايتها.

كما نود الإشارة بالدور الرائد الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف، في تنفيذ عدد من المشاريع، التي ساهمت في التخفيف عن أهلنا في القدس ودعم صمودهم. وبهذه المناسبة، نقدم الشكر الجزيل للمملكة المغربية، وللدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لمساهماتهم في ميزانية وكالة بيت مال القدس، وندعوهم للاستمرار في تقديم الدعم اللازم للوكالة، لتمكينها من أداء دورها النبيل في القيام بالمزيد من المشاريع والبرامج، وفق ما تقررته الدول الأعضاء.

أخي صاحب الجلالة،

الإخوة والأخوات جميعاً،

لم يسبق أن كان الخطر يحرق بالقدس كما يحرق بها اليوم، لم يكن الأقصى في مرمى التهديد كما هو الآن، ونحن نجتمع اليوم في لحظة دقيقة جداً واستثنائية، تتعلق بعاصمة فلسطين وقلبها النابض، وما تواجهه من تحديات وأخطارٍ من غير المسموح تجاهلها وعدم التصدي العملي لها .

إن متابعة وقائع ما شهدته وتشهده القدس خلال السنوات القليلة الماضية واليوم من ممارسات الاحتلال، تقود إلى استنتاج واحد، هو أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تُسرّع وبشكل غير مسبوق، وباستخدام أبشع وأخطر الوسائل، في تنفيذ ما تعتبره المعركة الأخيرة في حربها الهادفة لمحو وإزالة الطابع العربي الإسلامي والمسيحي للقدس الشرقية، سعياً لتهويدها وتكريسها عاصمة لدولة الاحتلال.

وتمثلت ذروة هذه المعركة في الأشهر الأخيرة بالسعي الإسرائيلي اليومي لتحقيق ما يطلق عليه الاقتسام المكاني والزمني للمسجد الأقصى المبارك، بحيث يستباح أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين وساحاته أمام صلاة اليهود، وفي صباح كل يوم تقريباً خلال الشهور الماضية يتصدى مواطنونا ببسالة لاقتحامات من أفراد جيش الاحتلال وشرطته والمستوطنين والجماعات اليهودية المتطرفة التي لا تخفي مخططاتها العدوانية والتدميرية للحرم القدسي الشريف.

أخي صاحب الجلالة،

الأخوات والإخوة،

إن سلطات الاحتلال تواصل العمل لتحقيق هدفها النهائي المتمثل بتهويد القدس بالعمل على عدة محاور تشمل أولاً: محاولة تغيير معالم وبنية المشهد المقدسي بأدق تفاصيله، وإحلال مشهدٍ مُغايرٍ يخدم أوهاًم الخرافات وغطرسة القوة، متوهمين أنهم بحُكم القوة الغاشمة تلك قادرون على ابتداع تاريخ وتثبيت مزاعم، وإلغاء حقائق دينية وتاريخية راسخة.

وفي هذا السياق تشهد القدس تسارعاً غير مسبوق في الهجمة الاستيطانية، وتواصلًا في هدم البيوت التي تحمل رمزية تاريخية، وبناء المستوطنات في أكثر من موقع على أراضٍ تم الاستيلاء عليها من المواطنين، وفي نفس السياق تتم إحاطة القدس بجدار الفصل العنصري، وبطوق من المستوطنات لعزل المدينة عن محيطها في الضفة الغربية.

وفي محور آخر يواصل الاحتلال استكمال خطة التطهير العرقي، عبر تنفيذ مخططٍ هدفه دفع المواطنين الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم، من خلال إرهاب المقدسيين بترسانة من الضرائب المتعددة والباهظة، المرتبطة بإجراءات عقابية ورفض منح رخص لبناء البيوت، والقيام بهدم البيوت التي ترى أنها بُنيت دون موافقتها، ومصادرة هويات المقدسيين وحرمانهم من الإقامة في مسقط رأسهم.

إن ما تنفذه سلطات الاحتلال هو تطهير عرقي، بكل ما يعنيه ذلك، ضد المواطنين الفلسطينيين، لجعلهم في أحسن الحالات أقلية في مدينتهم، لهم صفة المقيم فقط، مقابل تعزيز الوجود اليهودي ببناء المزيد من المستوطنات.

وعلى محور ثالث تعمل سلطات الاحتلال على إفقار المدينة المقدسة وتدمير بنيتها التحتية وضرب مواردها الاقتصادية، وهي التي كانت على الدوام وفي كل العصور عنوانا للازدهار ومركزا رئيسا للنشاط الاقتصادي والسياحي والطبي والتعليمي، وحاضنة للنشاط الثقافي والفكري والفني في فلسطين.

فإضافة إلى تطويق القدس بسلسلة مستوطنات وبجدار الفصل لفصلها عن بقية أجزاء الضفة الغربية، تنصب سلطات الاحتلال الحواجز الدائمة، والتي بموجبها أصبح المواطنون الفلسطينيون ممنوعين من دخول القدس سواء كان ذلك للصلاة أو للعمل أو للعلاج أو للدراسة أو للتسوق أو لزيارة أقاربهم وعائلاتهم إلا بتصاريح يكون الحصول عليها مستحيلا لغالبية المواطنين.

لقد ولد وكبر في فلسطين، أيتها السيدات والسادة، جيل ليس بإمكانه التوجه لزيارة مدينته المقدسة، التي تبعد عن مدينته أو قريته أو مخيمه مسافة يمكن قطعها في بضع دقائق أو في ساعة من أبعد الأماكن.

لذلك كله نشدد على جسامه الأخطار التي تتهدد القدس والأقصى هذه الأيام أكثر من أي وقت مضى وعلى حجم المسؤولية الملقاة على عاتقنا للدفاع عن المدينة المقدسة.

صاحب الجلالة،

أصحاب المعالي والسعادة،

في هذه اللحظة الدقيقة التي نجتازها نخوض أيضا غمار مفاوضات صعبة برعاية الإدارة الأميركية بهدف التوصل إلى السلام العادل المنشود.

وفي هذا السياق فقد تمسكنا بثوابتنا الوطنية التي هي أيضا الثوابت التي دعمتها وتبنتها القمم العربية والإسلامية .

وقد أكدنا على الدوام حرصنا على تحقيق سلام عادل يقوم على إقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس المحتلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً على أساس القرار 194 كما نصت مبادرة السلام العربية.

وأكدنا أننا نرفض أن تكون المفاوضات غطاءً لاستمرار البناء الاستيطاني فوق أرضنا، وأن دولة فلسطين التي أصبحت عبر تأييد عالمي كاسح تتمتع بمكانة دولة مراقب في الأمم المتحدة ستلجأ لاستخدام الوسائل القانونية والدبلوماسية والسياسية إضافة إلى المقاومة الشعبية السلمية لمواجهة هذه الإجراءات الإسرائيلية.

وقد رفضنا بحسم محاولات إسرائيل تغييب أو طمس أو تأجيل قضية القدس من جدول الأعمال، وأوضحنا أن لا سلام ولا استقرار ولا اتفاق دون أن تكون القدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين.

كما أبرزنا تمسكنا الصارم بسيادة دولة فلسطين على كل ذرة من ترابها وحدودها وثرواتها الطبيعية وأجوائها، ورفضنا لأي وجود عسكري إسرائيلي على أرضها.

كما أننا أكدنا ومن حيث المبدأ رفضنا القاطع لمطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، فبجانب أننا لا نقبل أبداً المس بحقوق اللاجئين التي كفلها القانون والقرارات الدولية، وحقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، فإننا وفي الأساس نرفض محاولة شطب روايتنا التاريخية ومحو ذاكرتنا الجمعية ومحاولة تزييف التاريخ باغتيال حقائقه الراسخة .

وفي الوقت الذي نؤكد تمسكنا بمتطلبات الحل العادل فإن سلطات الاحتلال تواصل ارتكاب الممارسات والمواقف التي تهدف لإفشال الجهود السلمية وتعزيز احتلال الأرض الفلسطينية الأمر الذي ينذر بعواقب وخيمة على فرص السلام وعلى الاستقرار في المنطقة.

صاحب الجلالة،

أصحاب المعالي والسعادة،

في مواجهة تحديات اللحظة وأخطارها نثق أننا سنخرج من هذا الاجتماع بما يسهم بقوة في الدفاع عن القدس والأقصى.

وفي البداية أؤكد أنه ينبغي علينا أن نركز على أن تكون القدس العنوان المركزي والأساس والجوهري في علاقات الدول العربية والإسلامية السياسية والاقتصادية مع مختلف دول العالم.

وفي الوقت نفسه يجب السعي لتعزيز البنية التحتية للمجتمع المقدسي عبر تبني المشاريع المخصصة لدعم المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية ومساعدة مختلف قطاعات الاقتصاد في القدس للبقاء والنمو والتطور لدعم صمود المقدسيين .

كما تبرز ضرورة أن نشجع كل من يستطيع وبخاصة إخواننا من الدول العربية والإسلامية إضافة إلى إخواننا العرب والمسلمين والمسيحيين في أوروبا وأميركا على التوجه لزيارة القدس.

إن تدفق الحشود إليها وازدحام شوارعها والأماكن المقدسة فيها، سيعزز صمود مواطنيها، ويسهم في حماية وترسيخ هوية وتاريخ وتراث المدينة المُستَهْدَفِينَ بالاستئصال، وسيُذكر المحتلين أن قضية القدس هي قضية كل عربي وكل مسلم وكل مسيحي. وأؤكد هنا أن زيارة السجين هي نصرة له ولا تعني بأي حال من الأحوال تطبيعاً مع السجان.

صاحب الجلالة،

السيدات والسادة،

إن رسالة أهلنا في القدس إليكم تقول: نحن أهل الأرض المقدسة، أهل الرباط، ندرك حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا، ويُشرفنا حفظ الأمانة التي أودعنا إياها، ولنا الفخر أننا نقف في قلب المعركة وفي خط الدفاع الأول عن القدس.

فالقدس هي البداية والنهاية، وهي مفتاح السلام، والقلب النابض لوطننا عاصمة وطننا التاريخية الأبدية، دولة فلسطين المستقلة.

عهدنا ثابت كما هو دائماً الله العلي القدير، ثم لأشقائنا العرب والمسلمين والمسيحيين، ونؤكد لكم أننا صامدون هنا، راسخون هنا، كنا هنا، وسنبقى هنا نحمي قُدسنا، وحنماً سيأتي يوم حريتنا واستقلالنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ببليوغرافيا

ببليوغرافيا فلسطينية

الموضوعات المطروحة في الببليوغرافيا التالية وردت في الدوريات العربية
بمكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، وبعضها مقتبساً من المواقع الالكترونية
(دراسات - تقارير - ندوات - قراءات)

إعداد: أ. كفى الوحيدي

الفلسطيني، س10، ع40، ص122-

129.

3. أبو فخر، صخر، "فلسطين في

هذا السد يم الغربي سياسة

انتظارية وخيارات تنكش"،

شؤون فلسطينية، 253-

254، صيف/خريف 2013،

ص312-322.

4. أبراش، إبراهيم " المشاركة

السياسية على قاعدة الالتزام

بالوطنية الفلسطينية، (استلهم

تجربة الولادة الثانية للمنظمة

1. "المقاومة المدنية في

فلسطين"، (ندوة)، المشاركون:

أحمد عودة وآخرون، شؤون

فلسطينية، ع253-254،

صيف-خريف 2013،

ص196-228.

2. أبو شمالة، أيمن، "دور المرأة في

الثورات العربية وانعكاساتها على

المرأة الفلسطينية"، مراجعة: عادة

حجازي، مركز التخطيط

- التغير "، قضايا إسرائيلية،
ع50، صيف 2013،
ص89-98.
10. البرميل، حسن، "اللاجئون
الفلسطينيون في القانون
الدولي"، جامعة القدس
المفتوحة، ع31، ج1، تشرين
الأول 2013، ص173-190.
11. برو نشطايين، إيثان، "في
سياق تحدي تعريف الدولة
الذاتي الحصري كدولة لليهود
فقط"، قضايا إسرائيلية،
ع51، خريف 2013،
ص49-56.
12. بشير، بشير، "اشتباك مع
عدالة/لاعدالة الصهيوني:
تحديات جديدة أمام الوحدة
الوطنية الفلسطينية"، (مقالة)،
قضايا إسرائيلية، ع51،
خريف 2013، ص57-69.
13. بلاطة، كمال، "قياس القدس
واستكشاف المربع"، الدراسات
الفلسطينية، مج24، ع96،
حزيف 2013، ص30-41.
14. بن العيزر، أوري، "حروب
إسرائيل الجديدة"، مختارات
- 1968)، شـوون
فلسطينية، ع253-254،
صيف/خريف 2013،
ص260-281.
5. أبراش، إبراهيم، "الحاجة
لإستراتيجية فلسطينية متعددة
المسارات"، سياسات،
ع23، 2013، ص9-32.
6. أبو سيف، عاطف، "واقع
التعليم العام في قطاع غزة
2007-2013"،
تربوية، ع42-43، كانون
الأول، ص122، 165.
7. أبوشنب، حسن، "القدس
والإعلام الغائب ومتطلبات
الحضور"، شـوون
فلسطينية، ع253-
254، صيف/خريف 2013،
ص148-159.
8. إدمستون، بريان، "استخدام
الاستقاء الحواري الدرامي في
التعليم"،
رؤى تربوية، ع42-
43، كانون الأول، 2013،
ص70-89.
9. ألترمان، إيقان وبراون
كامرون، "تأبيد الجهور
الأمريكي لإسرائيل آخذ في

19. الحسين، إياد، "تلوث بحر غزة بمياه الصرف الصحي.. مخاطر محتملة بالإصابة بأمراض جلدية ومعوية"، (تحقيق)، **أمواج**، السنة 15، ع 87، مايو 2013، ص 32-37.
20. حلس، رائد، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر في فلسطين" **مركز التخطيط الفلسطيني**، س 10، ع 40، 2013، ص 60-71.
21. حمودة، سميح، "يحيى حمودة ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الانتقالية 1967-1969"، **شؤون فلسطينية**، ع 253-254، صيف/خريف 2013، ص 49-83.
22. حيدر، علي، "حول الحروب الإسرائيلية الجديدة"، **قضايا إسرائيلية**، ع 52، خريف 2013، ص 107-110.
23. الخدام، حمزة، "اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل التطوعي: كتيبة عجلون إسرائيلية، ع 219، مارس 2013، ص 5-10.
15. بو عزيزي، محسن، "طبقات الرقابة في الثقافة العربية"، **أوراق فلسطينية**، ع 4، خريف 2013، ص 75-88.
16. جرار، مروان، "نحضر أسطورة الروابط التاريخية والدينية بين اليهود وفلسطين"، **التاريخية الفلسطينية**، ع 3، ديسمبر 2013، ص 183-242.
17. الحافي، محمد، "المحددات القانونية لمشاركة المرأة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، **مركز التخطيط الفلسطيني**، ع 40، 2013، ص 44-59.
18. الحزماوي، محمد، "النقود العثمانية في مدينة القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900"، **شؤون فلسطينية**، ع 253-254، صيف/خريف 2013، ص 98-127.

- نيسان 2013، ص 194-197.
28. ربيع، محمد، "نحو نظام ديمقراطي عربي"، أوراق فلسطينية، ع4، خريف 2013، ص 89-110.
29. الريماني، مالك، "التكون المهني المستند إلى معرفة السرد وإرادة العمل"، رؤى تربوية، ع40-41، نيسان 2013، ص 80-82.
30. زغبى، أسعد، "الوقائع الكاملة لاختراع دولة أرض إسرائيل"، (قراءات)، قضايا إسرائيلية، ع52، خريف 2013، ص 100-106.
31. زغبى، موطي، "الموسيقى والثقافة الشعبية في إسرائيل لمحبة تاريخية، قضايا إسرائيلية، ع50، صيف 2013، ص 11-20.
32. السرهدي، زكريا، "سياسات تشجيع الاستثمار في التعديلات علي قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني"، الجامعية نموذجاً، جامعة القدس المفتوحة، ع31، ج1، تشرين الأول 2013، ص 146-219.
24. الخطيب، عصام، وشركس، عثما ن، "إدارة النفايات الصلبة الصناعية في محافظتي نابلس ورام الله"، جامعة القدس المفتوحة، ع31، ج1، تشرين الأول 2013، ص 317-336.
25. خلة، خليل، "حركة الإخوان المسلمون في منطقة جباليا النزلة 1967-1987"، التاريخة الفلسطينية، ع3، ديسمبر 2013، ص 65-138.
26. خليل، ريماء، " دور خدمات الرفاه الاجتماعي التأهيلية في تحسين جودة الحياة لدى أسر المتفوقين عقليا في القدس"، جامعة القدس المفتوحة، مج1، ع3، تشرين الأول 2013، ص 161-194.
27. دراوشة، أمين، "فلسطين: الكتب المدرسية في إسرائيل"، رؤى تربوية، ع40-41،

- سياسات، ع 24، 2013، ص 110-128.
33. سلامة، عبد الغني، " غزة... حصاد ستة أعوم من حكم حماس"، شؤون فلسطينية، ع 253-254، صيف/ خريف 2013، ص 262-311.
34. سلامة، عبد الغني، "لماذا لم تنتصر الثورة الفلسطينية؟"، أوراق فلسطينية، ع 4، خريف 2013، ص 57-74.
35. سهيل، تامر، والحوالدة، فؤاد، "أثر استخدام الألعاب التعليمية في تنمية بعض المفاهيم الرياضية لدى الطلبة المعوقين سمعياً"، جامعة القدس المفتوحة، مج 1، ع 3، تشرين الأول 2013، ص 195-234.
36. شافيت، أوري، "اللد 1948: المدينة، المجزرة والشرق الأوسط اليوم"، قضايا إسرائيلية، ع 52، خريف 2013، ص 69-80.
37. شاهين، خليل، "عشرون عاماً علي أوسلو: مفاوضات عقيمة وتعميق الانقسام"، الدراسات الفلسطينية، مج 24، ع 96، خريف 2013، ص 265-270.
38. شاهين، خليل، وعوض الله حيدر، "انقسام مستمر... في إقليم متقلب"، (ندوة)، سياسات، ع 24، 2013، ص 81-94.
39. شعبان، خالد، "احتمالات انشقاق نتياهو عن الليكود"، مركز التخطيط الفلسطيني، س 10، ع 40، ص 99-105.
40. شعبان، خالد، وأحمد، نجود، "الحوار الفلسطيني - الفلسطيني - قضايا وأهدافه 1997-2006"، التاريخية الفلسطينية، ع 3، ديسمبر 2013، ص 139-182.
41. شعت، عزام، "انتخابات المجلس الوطني في الجدل الفلسطيني الداخلي"، شؤون فلسطينية، ع 253-254، صيف/ خريف 2013، ص 21-37.

42. الشيعي، عيسى، "السياسة في سورية"، **فلسفة فلسطينية**، شـوون فلسفة فلسطينية، ع253-254، صصيف/خريف2013، صص6-20.
43. شلحت أنطون، "إسرائيل تعيد إنتاج سياستها"، **الدراسات الفلسطينية**، مج24، ع96، خريف 2013، صص271-278
44. صالح، فخري، "فلسطين في مرآة أخرى: أصوات جديدة في الرواية والقصة في فلسطين، **الدراسات الفلسطينية**، مج24، ع96، خريف 2013، صص42-53.
45. عامي، بوغوانم، "تحو زوال إسرائيل"، (بالفرنسية)، مراجعة: عفيف عثمان، **الدراسات الفلسطينية**، ع96، خريف 2013، صص256-264.
46. عبد الحميد، مهدي، "نظام الكوتا ودوره في كبح تطور المنظمة"، **فلسفة فلسطينية**، شـوون فلسفة فلسطينية، ع253-
- 254، صصيف/خريف2013، صص38-48.
47. عبد العاطي، صلاح، "الشباب في فلسطين: واقع وتحديات متزايدة وشباب مهمش"، **سياسات**، ع23، 2013، صص52-66.
48. العثمانية، زكريا، "أثر حرب السويس 1956م على الخطاب السياسي للقوى الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة (1957-1964)"، **التاريخية الفلسطينية**، ع3، ديسمبر 2013، صص11-46.
49. عواد، هاني، "من الانتخابات إلى الانقلاب: قراءة في درس 30 يونيو"، **سياسات عربية**، ع2، أيار/مايو 2013، صص31.
50. عواودة، وديع، "تحو عام على حكومة نتنياهو الثالثة: كشف حساب أولي"، **قضايا إسرائيلية**، ع52، خريف2013، صص81-87.
51. عواودة، وديع، "الهيكلة الثالث... فكرة علي عتبة

56. غانم، هنيذة ، "المحور الإنشائي في المشروع الاستعماري الصهيوني" ، **الدراسات الفلسطينية** ، مج24، ع96، خريف 2013، ص118-139.
57. غانم، هنيذة، " ما بين النكبة والنكسة تحولات الخطاب القومي للمتقنين الفلسطينيين"، **قضايا إسرائيلية** ، ع50، صيف 2013، ص60-75.
58. غولدبرغ، أوري، "منظور إسرائيل إزاء إيران كشاهد على الاتجاهات الحالية لدى المجتمع الإسرائيلي"، **قضايا إسرائيلية**، ع52، خريف 2013، ص38-43.
59. فالك، رفائيل، "الصهيونية وبيولوجيا اليهود، (مقال)، **قضايا إسرائيلية**، ع52، خريف 2013، ص61-68.
60. فيرشا فسكي، ميخائيل، " ميكادو: شراكة - فلسطينية - إسرائيلية: لماذا؟ كيف؟"، **قضايا إسرائيلية**، ع51، خريف 2013، ص33-39.
- التفويض، **قضايا إسرائيلية**، ع51، خريف 2013، ص92-102.
52. عوز، آفي، "الفكاهة (السخرية) علي خشبة المسرح في وسائل الإعلام الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، ع50، صيف 2013، ص32-47.
53. عيران، عويـد، وليندليسـتراوس، غالـيا، "إسرائيل وتركيا في شرق أوسط متغير"، ترجمة: زهير عكاشة، **مركز التخطيط الفلسـطيني**، س10، ع40، ص117-122.
54. غاجا نسكي، يونيل"، أهـي نهاية الحقبة الأمريكية في الشرق الأوسط؟"، **قضايا إسرائيلية**، ع50، صيف 2013، ص99-107.
55. الغازي، غاوي، " نضال ثنائي القومية لتأسيس مجتمع ثنائي القومية"، **قضايا إسرائيلية**، ع51، خريف 2013، ص23-32.

61. قبعة، كمال، "القرار الأوروبي بمقاطعة المستوطنات: المقدمات والأبعاد"، **شؤون فلسطينية**، ع253-254، صيف/خريف، 2013، ص160-195.
62. القدرة، محمود، "العلاقات التركبة السورية 2007-2013 من وإلى أين؟"، **مركز التخطيط الفلسطيني**، ع10، ص40، ص98-72.
63. قرش، محمد، "الاقتصاد المقدسي تدهور مستمر وتنمية بعيدة"، **شؤون فلسطينية**، ع253-254، صيف/خريف، 2013، ص84-97.
64. كناعنة، عبد، "إسرائيل بين المقاومة والجهاد: المواجهة بين فكريين (حزب الله والأحزاب التكفيرية كمثال)"، **قضايا إسرائيلية**، ع52، خريف، 2013، ص29-37.
65. كيالي، ماجد، "إضاءة علي مأزق النخبة السياسية الفلسطينية"، (مراجعة)، **الدراسات الفلسطينية**، مج24، عدد69، خريف 2013، ص245-249.
66. لكريني، إدريس، "تحديات التنشئة الاجتماعية في زمن العولمة"، **رؤى تربوية**، ع40-41، ينسان 2013، ص166-173.
67. لوبين، أورلي، "النساء في السينما الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، ع50، صيف 2013، ص21-31.
68. ليفن، أناتول، "أمريكا... صح أم خطأ.. التركيب البنوي للقومية الأمريكية، مراجعة: محمود اللبدي، **شؤون فلسطينية**، ع253-254، صيف/خريف 2013، ص384-391.
69. مجلي، نظير، "الانتخابات البلدية، لماذا تبدو أهم انتخابات لفلسطيني 1948؟"، **شؤون فلسطينية**، ع253-254، صيف/خريف 2013، ص249-259.
70. محيسن، عوض، "سيكولوجية تعاطي المخدرات وإدmanها

- سياسات عربية، العدد الثاني،
أيار/مايو 2013، ص 3-10.
73. مصطفى، فهد، "إسرائيل
والسياق الإقليمي بعد الثورات
العربية"، قضايا إسرائيلية،
ع 52، خريف 2013، ص 7-
18.
74. منصور، علاء، "الاستيطان
والحدود وتباعد
الأراضي"، مركز التخطيط
الفلسطيني،
س 10، ع 40، ص 106-116.
- صيف 2013، ص 117-
119.
78. هالفرين، عيران، وأرون، نيطع،
إسرائيل والسلام المستحيل،
مختارات إسرائيلية، ع 219،
مارس 2013، ص 15-
25.
79. الهندي، عليان، "المطالب
الأمنية الإسرائيلية من الدولة
الفلسطينية المستقبلية"، شؤون
فلسطينية، ع 253، 254،
صيف/خريف 2013،
ص 364-375.
80. وافي، أمين، "دور شبكات
التواصل الاجتماعي في

- لدى الفتاة الجامعية"، (دراسة
حالة)، جامعة القدس
المفتوحة، مج 1، ع 3، تشرين
الأول 2013، ص 333-397.
71. مخول، عصام، "النضال
الأممي هو الجواب علي
الصراع القومي الدامي"،
قضايا إسرائيلية، ع 51،
خريف 2013. ص 9-22.
72. المصري، محمد، "اتجاهات
الرأي العام في المنطقة
العربية نحو الثورات العربية"،
75. ندى، يحيى، "الاحتياجات
التدريبية للبحث العلمي
لأعضاء هيئة التدريب في
جامعة القدس المفتوحة"،
جامعة القدس المفتوحة، مج
1، ع 3، تشرين الأول
2013، ص 109-144،
76. نعومي، حزين، "نحو تكامل
العلاقات العربية-اليهودية في
إسرائيل"، قضايا إسرائيلية،
ع 51، خريف 2013،
ص 40-48.
77. نعيم، عدنان، "دولة الرفاة
ما زالت حية في المستوطنات
"، قضايا إسرائيلية، ع 50،

- ع 218 ، فبراير 2013 ،
ص50-51.
82. يعقوب، محمود حافظ، " في
التعبيرات الأولى للهوية
الفلسطينية سنوات
الجمهر 1917-1922"، أوراق
فلسطينية، ع4،
خريف 2013، ص31-50.
- تعزيز صورة الجامعات داخل
المجتمع الفلسطيني"، أمواج،
ص15، ع87، مايو 2013،
ص13-17.
81. يسـخروف آلي،"مـروان
البرغوتي الرئيس الفلسطيني
القادم " ، مختارات إسرائيلية،

الكشاف الهجائي للموضوعات

- (إسرائيل وتركيا) - علاقات - الشرق الأوسط : 53
- الأحزاب الإسرائيلية -الليكوذ: 39
- الأحزاب الإسرائيلية: 64
- اختراع دولة إسرائيل: 30
- الإخوان المسلمون - جباليا النزلة: 25
- الإدمان على المخدرات: 70
- إرادة العمل والتكون المهني: 29
- الإستراتيجية الفلسطينية: 5
- الاستيطان الإسرائيلي: 56-77
- الإعلام الفلسطيني - القدس: 7
- الاقتصاد الفلسطيني - القدس: 63
- الألعاب التعليمية: 35
- الانتخابات البلدية - فلسطين 1948: 69
- الانقسام الفلسطيني: 38
- البحث العلمي - جامعة القدس المفتوحة: 75
- التأييد الأمريكي لإسرائيل: 9
- تبادل الأراضي بين العرب وإسرائيل: 74
- تركيا - علاقات - سوريه: 62
- التركيب البنيوي - أمريكا: 68
- التلوث المائي - غزة: 19
- التنشئة الاجتماعية: 66
- التواصل الاجتماعي: 80
- الثقافة الشعبية - إسرائيل: 31
- الثقافة العربية: 15

- الثورات العربية: 72، 73
- ثورة 30 يونيو - مصر: 49
- الثورة الفلسطينية: 34
- حرب السويس - مصر: 48
- حروب إسرائيل: 14، 22
- حكم حماس - قطاع غزة: 33
- الحكومة الإسرائيلية: 50
- الحوار الفلسطيني -
- الفلسطيني: 40
- الخطاب القومي للمتقنين -
- فلسطين: 57
- الدراما في التعليم : 8
- الدولة الفلسطينية - الغرب: 3
- الدولة الفلسطينية - المطالب
- الأمنية - الإسرائيلية: 79
- الدولة اليهودية: 11
- الديمقراطية - العالم
- العربي: 28
- الرفاه الاجتماعي - القدس: 26
- الرواية والقصة - فلسطين:
- 44
- رئيس فلسطين القادم: 81
- زوال إسرائيل: 45
- السلام المستحيل - إسرائيل : 78
- السياسية الإسرائيلية: 43
- الشراكة الفلسطينية الإسرائيلية: 60
- الصراع القومي: 71
- الصناعة - فلسطين: 24
- الصهيونية: 59
- العرب - علاقات - اليهود: 76
- العقيدة العسكرية - إسرائيل: 82
- العمل التطوعي - الأردن: 23
- الفقر في فلسطين: 20
- فلسطين في الكتب المدرسية -
- إسرائيل: 27
- قانون الاستثمار - فلسطين:
- 32
- القدس: 13
- الكيانية الفلسطينية: 42
- المجتمع الإسرائيلي - علاقات
- إيران: 58
- مجتمع ثنائي القومية: 55
- المجلس الوطني
- الفلسطيني: 41
- مدينة اللد - 1948: 36
- المرأة الفلسطينية والمشاركة
- السياسية: 17، 4
- المسرح في وسائل الإعلام -
- إسرائيل: 52
- مفاوضات أوسلو: 37
- المقاطعة الأوروبية
- للمستوطنات: 61
- المقاومة المدنية - فلسطين: 1
- منظمة التحرير الفلسطينية -
- 1968: 4، 21

- النخبة الفلسطينية: 65
- الهيكل المزعم - إسرائيل: 51
- النساء في السينما الإسرائيلية:
- واقع التعليم - قطاع غزة: 6
- واقع الشباب - فلسطين: 47
- النقود العثمانية - القدس: 18
- الوحدة الوطنية الفلسطينية: 12
- نهاية أمريكا: 54
- اليهود - الروابط الدينية
- الهوية الفلسطينية: 82
- التاريخية - فلسطين: 16

عناوين المجالات الواردة في البيلوغرافيا

- مجلة أمواج - برنامج غزة للصحة النفسية - غزة - فلسطين.
- مجلة أوراق فلسطينية - مؤسسة ياسر عرفات - رام الله - فلسطين.
- مجلة التاريخية الفلسطينية - تصدر عن مركز التاريخ والتوثيق الفلسطيني - غزة - فلسطين.
- مجلة جامعة القدس المفتوحة - عمادة البحث العلمي والدراسات العليا - رام الله - فلسطين.
- مجلة الدراسات الفلسطينية - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - لبنان.
- مجلة رؤى تربوية: مؤسسة عبد الحميد القطان - رام الله - فلسطين.
- مجلة سياسات عربية - رئيس التحرير: د. عزمي بشارة - قطر - الدوحة.
- مجلة سياسات - معهد السياسات العامة - رام الله - فلسطين.
- مجلة شؤون فلسطينية - مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية - رام الله - فلسطين.
- مجلة مجلة قضايا إسرائيلية - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) - رام الله - فلسطين.
- مجلة مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - القاهرة.
- مجلة مركز التخطيط الفلسطيني - من مركز التخطيط - غزة - فلسطين